حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دَفْع ابن جِنّي الاعتراضَ المتوهّم أو الشُّبَه الحائمةَ لُغويًّا في كتابه (التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة)

أ. د. فايز صبحي تركي د. عبد الله سعد الحقباني

قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة الملك فيصل

المملكة العربية السعودية

ISSN: 1560 - 5248

الرسالة ٥٧١ - الحولية ٤١

١٤٤٢هـ/٢٠٢١م (يونيو)

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

تصدر عن مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت

فصلية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل، وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

الحولية الحادية والأربعون
الرسالة الحادية والسبعون بعد المئة الخامسة
١٤٤٢ هـ/ ٢٠٢١م

هيئة التحرير

أ.د. يعقوب يوسف الكندري
رئيس هيئة التحرير

أ.د. عبد الله محمد الغزالي
قسم اللغة العربية وآدابها

أ.د. عبد العزيز علي سفر
قسم اللغة العربية وآدابها

أ.د. تغريد محمد القدسي
قسم دراسات المعلومات

أ.د. هيفاء يوسف الكندري
قسم الاجتماع والخدمة الإجتماعية

أ.د. هشام فتحي جاد الرب
قسم علم النفس

د. عبدالله محمد الجسمي
قسم الفلسفة

د. أحمد مبارك الحصم
قسم الجغرافيا

د. إبراهيم ناجي الهدبان
قسم العلوم السياسية

مهـا إبراهيـم المسعـد
مديرة التحرير

الهيئة الاستشارية

أ. د. باسل حاتم
الجامعة الأمريكية - الشارقة
الإمارات العربية المتحدة

أ. د. منى بيكر
جامعة مانشستر - المملكة المتحدة

أ. د. إبراهيم السعافين
قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية

أ. د. عبد القادر الفاسي الفهري
قسم اللغة العربية - جامعة محمد الخامس

أ. د. إسماعيل صبري مقلد
قسم العلوم السياسية - جامعة أسيوط

أ. د. حمدي حسن أبو العينين
قسم كلية الإعلام - جامعة مصر الدولية

أ. د. محمود السيد أبو النيل
قسم علم النفس- جامعة عين شمس

قواعدُ النَّشْر

في حَوْليّات الآداب والعلوم الاجتماعيَّة

١- تنشرُ الحَوْليّاتُ البحوثَ والدِّراساتِ الأصيلةَ باللّغتَيْن العربيَّةِ والإنجليزيَّة في مجال العلوم الاجتماعيّة والعلوم الإنسانيّة والآداب.

٢- أنْ تُمثِّلَ الدِّراسةُ إضافةً جديدةً في حقل التّخصّص.

٣- لم يَسْبق نَشْرُ الدِّراسةِ بأيِّ صورة كانت، ولم يسبق أيضًا تقديمُها للنَّشْر إلى جهة أخرى في أثناء وُرودها إلى الحَوْليّات. ويلتزم الباحثُ بكتابة إقرارٍ وتعهّد بأنَّ البَحْثَ المُقدَّمَ لم يسبق نَشْرُه في أيِّ وعاء نشر، أو أُرسل إلى جهة أخرى.

٤- ألا يقلَّ عَدَدُ كلماتِ الدِّراسة عن (١٥٠٠٠) كلمة، شاملة المراجع والهوامش والجداول، (بحدود ٥٠ صفحةً). وألا يزيدَ عددُ الكلماتِ عن (٦٠٠٠٠) كلمة (في حدود ٢٠٠ صفحة).

٥- يُقدَّمُ البَحْثُ بالبريد الإلكترونيّ: (aass@ku.edu.kw) مكتوبًا بواسطة مُعالِج النّصوص Microsoft Word وعلى مسافة ونصف، وبنط (١٤) Arabic Simplified. في حالة البُحوث باللّغة العربيّة، وعلى مسافتَين، وبنط (١٢) Roman New Times في حالة البُحوث باللّغة الإنجليزيَّة.

٦- يُرْفِقُ الباحثُ ملخَّصًا للبَحْث، مطبوعًا باللّغتَيْن العربيَّة والإنجليزية، في حدود (٢٠٠) كلمة. على أنْ يحتويَ ملخَّصُ البحث على: هَدَف الدِّراسة وأسئلتها، ومَنْهج الدِّراسة المُستَخْدَم، وأبرز النّتائج المُستَخْلَصة، وأهمّ الاستنتاجات.

٧- يُرْفِقُ الباحثُ مع البَحْث سيرةً علميَّةً مُختصرةً، مطبوعةً باللّغتَيْن العربيَّة والإنجليزيَّة، تشمل أهمّ مؤلّفاته وأبحاثه.

٨- تُقدَّمُ الخرائطُ والأشكالُ والرسومُ (إنْ وُجدت) بأصولها الصّالحة للطِّباعة بصيغة JPG، وبمستوى دقّة ٨٠٠*٦٠٠.

٩- في حالة رغبة الباحث بنَشْرِ الصّور أو الخرائطِ أو الأشكال البيانيّة الملونة؛ يلتزمُ بدَفْع تكاليفها.

١٠- يراعي الباحثُ عند كتابة البحث الالتزامَ بأحدث نسخة من أحد النِّظامين:

أ – Modern Language Association MLA

ب – American Psychological Association APA

يستخدم في البحوث والدِّراسات في مجال العلوم الإنسانية والآداب نظام MLA، والبحوث في مجال الدِّراسات الاجتماعيّة نظام APA، من حيثُ كتابةُ المراجع والهوامش في مَتْن البحث، أو في قائمة المراجع.

أولًا: في الدِّراسات في مجال العلوم الإنسانية والآداب، يمكن كتابةُ المرجع على نظام MLA على الوَجْه المُوضَّح أدناهُ:

١ – الهوامش: – توضع الهوامشُ في نهاية البحث في حالة عدم وجود فصول.

- تُرتَّبُ أرقامُ التَّوْثيق بطريقة متسلسلة حتّى نهاية كلِّ فصل، أو حتّى نهاية البَحْث في حالة عدم وجود فصول.
- تثبت الهوامش عند ذِكْرها لأوّل مرّة كاملةً على النَّحْو الآتي: اسم المؤلِّف، عُنوان الكتاب (بالبنط الأسود)، رَقْم الجزء، رَقْم الطَّبْعة، اسم النّاشر، مكان النَّشْر، سنة النَّشْر، رَقْم الصّفْحة.

مثال: (ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، جزء ٢، ط ١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١١٦).

٢- المراجع:

(فؤاد زكريا، آراء نقدية في مشكلات الفكر والثقافة، ط 1، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص ١١).

ويمكن الرجوعُ إلى العديد منَ المواقع الَّتي توضِّحُ عمليةَ استخدام المراجع، منها:

quickquide/mla/com.libguides.irsc:http

ثانيًا: في مجال العلوم الاجتماعيّة، يمكن كتابةُ المراجع على الوَجْه المُوضَّح أدناهُ (APA):

١- كتابة المرجع في المتن: اسم العائلة للمؤلِّف مَتْبوعًا بفاصلة، ثُمَّ سنة النشر. (يُرْجى الرّجوعُ إلى دليل التّوثيق وَفْقًا لنظام APA لمزيد منَ التفاصيل)

مثال: (Cortois, 2001)

٢- قائمة المراجع: يُرْجى الرّجوعُ إلى دليل التّوثيق وَفْقًا لنظام APA للتفاصيل.

مثال:

Jones, J. (2005). Writing with style. Style Writing Journal, 12 (6), 1433–.

ويمكن زيارة موقع: http://www.apastyle.org

لمعرفة القواعد الخاصَّة بهذا النِّظام.

١١- يجب أن تشمل جميع البحوث على قائمة المراجع كاملة في نهاية البحث، على أن يكون بنط الكتابة بالنص الروماني (Roman Script).

١٢- لمعرفة قواعد وأخلاقيات النشر رجاء مراجعة موقع الحوليات الإلكتروني.

شروطُ قَبولِ البُحوثِ في الحَوْليّات:

أ - لا تقبلُ الحَوْليّاتُ البحوثَ الَّتي سبق نَشْرُها بأيِّ طريقة.

ب - لا تقبل المجلّةُ نَشْرَ أبحاثِ الماجستير أو الدكتوراه أو أيّ مستلّات منها.

ج - لا تُرَدُّ ولا تُسْتَرْجَعُ أصولُ البُحوثِ المُقدَّمةِ للنَّشْر، سواء نُشِرَتْ أم لم تُنْشَر.

د- لا يجوزُ نَشْرُ البحوثِ في جهات أخرى بعد موافقة الحَوْليّاتِ على نشرها. وإذا ثبت ذلك؛ فستتَّخذ إدارةُ الحَوْليّات الإجراءاتِ القانونيَّةَ المُتَّبعةَ بهذا الشّأن.

ه- يمكنُ للباحث نَشْرُ بَحْثِه في جهاتٍ أخرى، بعد الحصول على إذن كتابيٍّ سابق من رئيس التّحرير، وبعد انقضاءِ ثلاثِ سنواتٍ - على الأقلِّ - على نَشْرِه في الحَوْليّات.

و - يُعْرَضُ البَحْثُ الَّذي تتوافر فيه القواعدُ المذكورة سابقًا، بَعْدَ موافقة هَيْئة التَّحرير، على مُحكِّمينَ لتقرير مدى صلاحية البَحْثِ للنَّشْر في المجلّة.

و- تَمْنَحُ المجلَّةُ للباحثِ خَمْسينَ نسخةً من بَحْثِه المنشورِ، كإهداء.

تُرْسَلُ البحوثُ وجميعُ المراسلات الخاصة بالحَوْليّات إلى رئيس التَّحْرير عن طريق البريد الإلكترونيِّ للمجلّة.

رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية
رمز بريدي: 72454
الكويت
ISSN 1560 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab
http://apc.kuniv.edu.kw/AASS
E-mail: aass@ku.edu.kw

افتتاحية الإصدار الرابع من الحولية الحادية والأربعين – يونيو ٢٠٢١

بقلم رئيس التحرير: أ.د. يعقوب يوسف الكندري

مع صدور هذا العدد من الحوليات، تبدأ عملية التفاعل وكذلك التفاؤل في الوقت نفسه للوصول إلى الأمل في نهاية جائحة فيروس كورونا المستجد التي هددت العالم بأسره، على الرغم من تفاوت تأثيرها من مكان إلى آخر، وتفاوت الانفراج وتحسن الأوضاع من قطر إلى آخر. فبعد اكتشاف اللقاحات واعتمادها على بند الطوارئ، بدأ الأمل يدب في العالم لاستعادة انفتاحه بعد عمليات إغلاق تفاوتت من مجتمع إلى آخر، وبدأت الأوضاع العامة لكثير من الدول بالتحسن بعد مرور ما يقرب من عام ونيف على بدْء الجائحة؛ نتيجةَ فعّالية اللقاحات المستخدمة وانعكاسها وتأثيرها في الحياة الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، ها هي ذي بريطانيا المنتج والمصدر الرئيس للقاح إسترازينيكا أو ما يعرف بلقاح أكسفورد، وها هي ذي الولايات المتحدة الأمريكية المصدرة والمنتجة للقاحات فايزر ومودرنا وجونسون أند جونسون – بدأتا بجني نتائج التطعيم والحملة الكبيرة التي شهدتها بلدانهما المنتجة والمصدرة لهذه اللقاحات؛ فانخفضت أعداد الحالات وانخفض عدد الوفيات، وكذلك انخفض عدد شاغلي أسرّة العناية المركزة والدخول إلى المستشفى بعد أن وصلت عملية التطعيم قدرًا ونسبة كبيرة من السكان. فبدأت علامات انتصار العلم على هذا الوباء في الجولة التي نرجو أن تكون الأخيرة في ظل مواجهة انتشار وتحور جديد شهدته بعض الدول في العالم، والتي ما زالت حتى كتابة هذه الكلمات قائمة؛ وهذا ما جعل من عملية الانفتاح أيضًا يسودها الحذر. فقد حافظت الدول المنتجة على أن تستخدم ما أنتجته لخدمتها، وجاءت دول أخرى لتستفيد من هذا الإنتاج وبشكل متفاوت، معتمدة على قدرتها في توفير هذا اللقاح من عدمه بالكميات المطلوبة؛ وهو الأمر الذي دفع منظمة الصحة العالمية أن تشير إلى موضوع العدالة في عملية التوزيع وتنذر بخطر إهمال بعض الدول من التطعيم ولا سيما تلك الدول الفقيرة. فقضية تحقيق الصحة في الدول ارتبطت بمتغيرات الوفرة المادية وعملية التصنيع التنموي في مجتمعات سخرت طاقاتها وقدراتها للعمل على خدمة البشرية. نرجو ألا يصدر العدد القادم لهذه الحوليات إلا وقد زال الوباء وبدأت الحياة ترجع إلى حالتها الطبيعية.

في هذا الإصدار ثمة ست رسائل متنوعة في التخصصات: ففي الرسالة (٥٦٨) للباحث محمد إبراهيم الصبحي من جامعة عين شمس في جمهورية مصر العربية، جاءت دراسة تحت عنوان: «الاسترجاع متعدد اللغات لصور التراث الفني العالمي المختزنة في وكيبيديا: منحى ابتكاري ودراسة إمبريقية»، وفي الرسالة (٥٦٩) للباحثين من الكويت وهما ماجد المطيري من كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت، وحامد المطيري من المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، جاءت عن علم الآثار وعن أثر التقنيات الحديثة في العمل الآثاري في دولة الكويت. أما الرسالة (٥٧٠)، فقد جاءت بعنوان: «عجائبية السرد وطوباوية السياسة في تأسيس المدن الإسلامية: بغداد أنموذجًا» للباحثة عبير العباسي من جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية. وفي دراسة من المملكة العربية السعودية أيضًا في علوم اللغة، فقد قام الباحثان فايز تركي وعبد **الله** الحقباني من جامعة الملك فيصل بدراسة في الرسالة (٥٧١) بعنوان: «دفع ابن جني الاعتراض المتوهم أو الشبه الحائمة لغويًّا في كتابه (التنبيه على شرح مشكلات الحماسة)». وجاءت الرسالة (٥٧٢) تحت عنوان: «اتجاهات المعلمين نحو قضايا تطوير التعليم في الكويت كما تراها عينة من المعلمين» للباحث صادق إسماعيل من قسم أصول التربية بكلية التربية في جامعة الكويت. أما الرسالة الأخيرة (٥٧٣)، فكانت عن الكويت أيضًا وفي مجال علم النفس للباحثين سعود عبد العزيز الغانم من كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت، وعبد اللطيف عبد القادر من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب عن: «أثر أنماط السيطرة الدماغية في بعض المتغيرات المعرفية وغير المعرفية لدى طلاب جامعة الكويت».

هذا ونطمح إلى أن نكون قد حققنا في الحوليات تنوّعًا في الدراسات والبحوث الاجتماعية والإنسانية، راجين أن يكون العدد القادم زاخرًا أيضًا بدراسات ذات مستوى رصين، مع رغبة من الحوليات في زيادة عدد الرسائل المنشورة لتكون سبع رسائل بدلًا من ست؛ وذلك لازدياد عدد الدراسات المقدمة ولطول فترة الانتظار لنشرها.

10.34120/0757-041-571-001

الرسالة ٥٧١

دَفْع ابن جِنّي الاعتراضَ المتوهّم أو الشُّبَه الحائمةَ لُغويًّا في كتابه (التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة)

أ. د. فايز صبحي تركي د. عبد الله سعد الحقباني
قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة الملك فيصل
المملكة العربية السعودية

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الحادية والأربعون ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م

المؤلف:

أ. د. فايز صبحي عبد السلام تركي.

- أستاذ النَّحو والصَّرف بكلية الآداب، جامعة الملك فيصل، السعودية، بقرار المجلس الأعلى للجامعات بمصر، في ٢٠١٥/٤/١٨م.
- دكتوراه في النَّحو والصَّرف والعروض، بعنوان: «القضايا التَّركيبية في شعر الأعشى الكبير وعلاقتها بالدَّلالة في ضوء الدرس اللغوي الحديث»، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣ م.

الإنتاج العلمي:

أولاً- الكتب:

١- الحذف التَّركيبيّ وعلاقته بالنَّظْم والدَّلالة بين النَّظرية والتَّطبيق، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١١ م.

٢- مستويات التَّحليل اللغوي: رؤيةٌ منهجيةٌ في شَرْح ثعلب على ديوان زهير، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٠ م.

٣- دراسات لسانية في العلاقة بين النَّحو والنَّسْج والدَّلالة، تحت النَّشر بمركز التأليف والترجمة والنَّشر، بجامعة الملك فيصل.

٤- الوَعْيُ اللُّغويُّ في مِلْء العَيْبَة بِمَا جُمِعَ بطُولِ الغَيْبَة في الوِجْهة الوجيهة إلى الحرمين مَكَّةَ وطَيْبَة، تحت النَّشر.

ثانيًا – من أهم الأبحاث:

١- فاعلية المعنى النَّحوي الدلالي لأسلوب المدح والذم في القرآن الكريم، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣م.

٢- الترخُّص في العلامة الإعرابية وعلاقته بالدلالة في شعر الأعشى الكبير، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل، السعودية، ٢٠٠٦م.

٣- ألفاظ وصْف البيت البدويّ في لهجة بدو وادي الحياة: دراسة تأثيلية مقارنة، منشور بكتاب أبحاث مؤتمر (الفصيح المُتداول في لهجات البدو في ليبيا)، طرابلس، ٢٠٠٧م.

٤- ربط الجملة الفرعية بالضمير أو بالواو ودوره في تماسك النَّص: دراسةٌ في كافوريات المتنبي، مجلة علوم اللغة، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٨ م.

٥- الإعراب غير الصحيح نحويًّا من خلال كتاب شرح أبيات الجمل للبطليوسي: دراسةٌ وصفيةٌ تحليلية، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، العدد ٢٩، ٢٠٠٩م.

٦- علاقة التشكيل الصَّرفي بالمعنى من خلال تأويل الصِّيغ الصَّرفية: دراسة في أمالي ابن الشجريّ، مجلة علوم اللغة، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٩م.

٧- الخليل بن أحمد من خلال آرائه الصرفية والنحوية في أمالي ابن الشجري، منشور بكتاب أبحاث مؤتمر (الخليل عبقري العربية)، كلية دار العلوم، القاهرة، ٢٠١٢م.

٨- دَورُ العنَاصِرِ غَيْرِ الإِسْنَادِيَّة في بناءِ النَّصِّ لدى الشَّاعرِ يُوسُف أبو سَعْد، مصر، ٢٠١٣م.

٩- لترابط النصي في شعر خليفة التِّلِّيسي: دراسة تطبيقية في ضوء نحو النص، منشور بمجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل، السعودية، ٢٠١٤م.

١٠- تَعَانُق البِنَاءِ النَّحويِّ مع القَافِيَةِ في بَائِيَّةِ ذِي الرُّمَّة ودلالَتُهُ في النَّصِّ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت، ٤١٨، ديسمبر ٢٠١٤م.

١١- التَّفاعل النَّحويّ لدى ابن جِنِّي في تحليلِ الخطابِ: دراسةٌ في كتاب (التَّمام في تفسير أشعار هُذَيل)، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت، ٤٥٩، سبتمبر ٢٠١٦.

المؤلف:

د. عبد الله سعد فارس الحقباني الدوسري

- رئيس قسم اللغة العربية بكلية الآداب – جامعة الملك فيصل بالأحساء في المملكة العربية السعودية.
- أستاذ مشارك في اللغويات والنحو في قسم اللغة العربية بكلية الآداب في جامعة الملك فيصل.

الإنتاج العلمي:

١- الدلالة الاشتقاقية في ضوء مقولتي الذات والحدث، منشور في مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية بمكة المكرمة – السنة السادسة – العدد السادس عشر، رجب ١٤٣٩ هـ/ مارس – إبريل (آذار – نيسان) ٢٠١٨.

٢- جوازاتُ السَّرقُسْطِيّ الصوتية والصرفية ودورها في التَّناوُل اللُّغويّ من خلال إعرابِه القرآنَ الكريم، مجلة كلية دار العلوم – جامعة القاهرة ٢٠١٨.

٣- المعنى المعجمي ووسائله في التفسير الدلالي: دراسة في غريب الحديث للبستي المعروف بالإمام الخطابي، مجلة جامعة الحدود الشمالية ٢٠١٧.

٤- توظيف التراث في ترجمة المصطلح اللساني: المشكلات والرهانات (مقبول للنشر)، أعمال المؤتمر الدولي لسانيات الترجمة وترجمة اللسانيات في الوطن العربي بالمغرب – مراكش ٢٠١٨.

المحتوى

الملخص ١٥

المُقدمة ١٧

المبحثُ الأوَّل: دَفْعُ الاعتراض المُتَوَهَّم أَوِ الشُّبَه الحائمة صرفيًّا ٢٢

أولًا- دَفْع الاعتراض فيما يتعلق بالوزن الصَّرفيِّ ٢٢

ثانيًا- دَفْعُ الاعتراض فيما يتَّصل بأبنية الأسماء ٢٧

ثالثًا- دَفْع الاعتراض فيما يتصل بالمشتقات ٢٨

رابعًا- دَفْع الاعتراض فيما يتصل بالنسب ٣٠

خامسًا- دَفْع الاعتراض فيما يتصل بجمع القلة المُراد به معنى الكثرة ٣٢

سادسًا- دَفْع الاعتراض فيما يتصل بالإعلال ٣٤

المبحثُ الثَّاني: دَفْعُ الاعتراض المُتَوَهَّم أَوِ الشُّبَه الحائمة نَحْويًّا ٣٩

أولًا- دَفْع الاعتراض فيما يتعلق بالأسماء المعربة والمبنية ٣٩

ثانيًا- دَفْع الاعتراض فيما يتعلق بالنكرة والمعرفة ٤١

ثالثًا- دَفْع الاعتراض فيما يتعلق بالجملة الاسمية ونواسخها ٤٦

رابعًا- دَفْع الاعتراض فيما يتصل بالمنصوبات ٤٨

خامسًا- دَفْع الاعتراض فيما يتصل بالمجرورات بالحرف أو بالإضافة ٥٣

سادسًا- دَفْع الاعتراض فيما يتصل بعمل المشتقات ٥٥

سابعًا- دَفْع الاعتراض فيما يتصل بالتَّوابع ٥٨

ثامنا- دَفْع الاعتراض فيما يتصل بالفصل والتَّعلُّق ٦١

المبحثُ الثَّالث: دَفْعُ الاعتراض المُتَوَهَّم أَوِ الشُّبَه الحائمة دلاليًّا ٦٧

أولًا- دَفْع الاعتراض فيما يتصل بالاشتقاق ٦٧

ثانيًا- دَفْع الاعتراض فيما يتصل بضعف المعنى وفساده وإشباعه ونَفي الغلط عنه والحمل عليه ٧٠

ثالثًا- دَفْع الاعتراض على فهم المعنى النَّصِّيِّ من جهةٍ ما ٧٥

الخاتمةُ ٧٩

الهوامش ٨٣

المصادر والمراجع ١٠٧

الملخص

البحثُ نبعَ من كَونِ وجودِ اعتراضاتٍ أو توهماتٍ لاعتراضاتٍ أو شُبَهٍ تحومُ حول أمرٍ لُغويٍّ ما، في كتاب (التنبيه على شرح مشكلات الحماسة) لابن جِنِّي، محاولًا دَفْعَ هذا أو ذاك من خلال إحاطته اللُّغوية، في إطارِ فضِّ مغاليق مُشكلات الكتاب، من ناحية الصرف والنحو والدلالة. ومن ثَمَّ فهو طريقةٌ يختارها العالمُ في حِجَاجه وتدليله لتوضيح فكرةٍ ما أو ترجيح رأيٍ ما أو افتراضٍ ما. هذا التدليلُ أو الترجيحُ أو الافتراضُ الذي يفترضه النَّحويُّ مُقعِّدًا أو شارحًا يمكنُ أنْ يكون من قبيل الجديد الذي لم يقل به أحدٌ من قبلُ من النحويين أو اللُّغويين، وإمَّا أن يكون قد قال به أحدٌ ما وثَمَّة اعتراضٌ ما مُتَوهَّمٌ أو شُبْهةٌ ما تحوم حول موضوع الحديث.

ويهدف البحث إلى تتبُّع هذا الدَّفع إسهامًا في بيان فِكر ابن جِنِّي من خلال الصرف والنحو والدلالة، مُتّبعًا المنهج الوصفي المُتَّخِذ من التَّحليل أداة له.

وانْتُهِي إلى عدة نتائج، منها أنَّها دفوعٌ دارت حول دَفْع الاعتراض على آراء النحاة واللغويين أو المتوهِّمين أو المُفهمين – كما أسماهم – أو دَفْع آرائهم، وكان له في هذا الدَّفع أسلوبٌ، اتَّسم بِنَفْي الصِّحة عن قولٍ ما وتغليطه أو وصْفه بالضَّعفِ أو الفساد أو أنَّه يفتقر إلى الدليل أو أنَّه مردودٌ من جهةٍ ما أو من جهة إضعاف المعنى وإفساده أو أنه قولٌ باطل أو فاسدٌ.

الكلمات المفتاحية: ابن جِنِّي – الاعتراض – المتوهم – الشُّبَه – التنبيه – لُغويًّا.

المقدِّمة

الحمدُ لله، والصلاةُ والسَّلامُ على خيرِ خَلْقِه وأنبيائِهِ وعلى آلهِ وأصحابِه أجمعين، أَمَّا بَعْدُ،

فهذا البحثُ بعنوان: «دَفْعُ ابن جِنِّي الاعتراضَ المُتَوَهَّم أَوِ الشُّبَهَ الحائمةَ لُغويًّا في كتابه (التَّنبيه على شَرْحِ مُشكلاتِ الحماسة)»، وفي مقدمته يمكنُ القولُ: إنَّه لمَّا كانت اللُّغةُ وسيلةً وغايةً، فقد اتَّضح لدى ابنِ جِنِّي في كتابه (التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة) أنَّ ثَمَّة اعتراضاتٍ أو توهماتٍ لاعتراضاتٍ أو شُبَهٍ تحومُ حول أمرٍ لُغويٍّ ما، فيما هو بصدد تفسيره في هذا الكتاب، يستخدم فيها صيغًا كثيرة، نَحْوُ (فإنْ قال ... قلتُ، فإنْ قلت ... قلنا، فإنْ قالوا ... قلنا، ولمعترض أنْ يقول، فإنْ قال قائلٌ: قيل، فإنْ قال قائلٌ ... فإنَّ الرَّدَّ على ذلك يكون...، فإنْ قُلتَ ما أنكرتَ أنْ يكونَ ... قِيلَ ...إلخ)؛ فيحاول دَفْعَ هذا أو ذاك من خلال إحاطته اللُّغوية وما يتحلى به من دِقَّة بصَرٍ، في إطارِ فضِّ مغاليق مُشكلات شرح أبيات الحماسة، من ناحية الصَّرف والنَّحو والدَّلالة. وهذا ما تُنْبِئ عنه الغايةُ التي من أَجْلِها كان هذا الكتاب حيث قولُه: «وبعدُ؛ فإنَّ هذا الكتابَ لَسْتُ أعملُه لمُبتدئٍ ولا مُتوسِّط، وإنَّما أُخاطبُ به مَنْ قد تدرَّبَ فِكرُه، وقَوِيَ نَظره، وهو الذي يَغْرَى به، ويَقْوَى حَظُّه منه، فأمَّا مَنْ دونَ ذلك، فيتجافى عنه إلى مسموعٍ يحفظُه؛ لِتَخفَّ عنه كُلفتُه وجَشَمُه»[١].

وبناءً على هذا يمكن الإشارة إلى أنَّ دَفْعَ الاعتراضِ المُتَوَهَّم أو الشُّبَهِ الحائمة لغويًّا هو عبارة عن افتراضِ اعتراض ما أو شُبهٍ ما تحومُ حول موضِع الحديث، يفترضُه المؤلِّف أو الشَّارح مُفنِّدًا إيَّاه رادًّا عليه، سواءٌ أكان هذا الأمرُ يتعلَّقُ بقضيةٍ صوتيةٍ أو صرفيةٍ أو نحويةٍ أو دلاليةٍ؛ ومن ثَمَّ فهو طريقةٌ يختارها العالمُ في حِجَاجه وتدليله في سبيل توضيح فكرةٍ ما أو ترجيح رأي ما أو افتراضٍ ما. هذا التدليلُ أو الترجيحُ أو الافتراضُ الذي يفترضه النَّحويُّ مُقعِّدًا

أو شارحًا يمكنُ أنْ يكون من قبيل الجديد الذي لم يقُلْ به أحدٌ من قبلُ من النحويين أو اللُّغويين، وإمَّا أن يكون قد قال به أحدٌ ما وثَمَّة اعتراضٌ ما مُتَوهَّمٌ أو شُبْهةٌ ما تحوم حول موضوع الحديث.

لمَّا كان ذلك كذلك، فقد شاع دَفْعُ اعتراضاتٍ ما أو ما يُتوهَّمُ من اعتراضات أو شُبَهٍ حائمةٍ لدى ابن جِنِّي، في إطارِ رياضته الفكرية؛ فقام الباحثان بتتبُّع الموضوع فرأياه بكرًا في بابه – من ناحيةِ الدَّفْعِ وكيفيته – يُمكنُ خوضُ غماره؛ ومن ثَمَّ آلينا على أنفسنا أنْ يكونَ لنا إسهامٌ في بيان فِكْرِ ابنِ جِنِّي من خلال دَفْعِه هذه الاعتراضات والشُّبَه المُتوهَّمة مُغايرةً لمَا قد يكون من دراسات سابقة هنا أو هناك؛ فكان عنوانُ البحث: «دَفْعُ ابنِ جِنِّي الاعتراضَ المُتَوَهَّم أَوِ الشُّبَه الحائمة لُغويًّا في كتابه (التَّنبيه على شَرْحِ مُشكلاتِ الحماسة)» مُعتمدين في ذلك على نسخة الكتاب، بتحقيق الدكتور حسن محمود هنداوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الطَّبعة الأولى، ١٤١٠هـ– ٢٠٠٩م.

هنا يمكنُ القول: إنَّ الجديد في هذا البحث هو تعرُّف فلسفةِ العِلْمِ لُغويًّا لدى ابن جِنِّي من خلال تناوُلِه شَرْحَ مُشكلاتِ الحماسةِ في ضوء مستويات التحليل اللُّغويِّ، وهو ما لم تقمْ به دراسةٌ سابقةٌ في الحقل اللُّغويِّ، في إطار عِلْمِ الباحثَينِ المتواضع.

الدِّراساتُ السَّابقة والمنهج المتبع:

مِمَّا لا شكَّ فيه أنَّ الدِّراساتِ السَّابقةَ النَّظريةَ لجزئيات المباحث المكوِّنة للبحث كثيرةٌ، ينوء بها المقام، على نَحْوِ ما خُصِّص من مباحثَ لدى القدماء – وهي كثيرةٌ – أو كُتبِ المُحدثين. أمَّا عنِ الدِّراسات التَّطبيقية، فلا يتقاطع مع دراستنا هذه دراسةٌ ما، تهدف إلى ما تهدف إليه دراستنا من غرضٍ اتَّضح فيما سبق، في كتاب (التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة). وهنا يمكن الإشارة إلى

أنَّ ثَمَّة دراسة بعنوان: «المعنى وتعدد التوجيه النحوي: دراسة في كتاب (شرح مشكلات الحماسة) لابن جنِّي»، رسالة ماجستير للطالب منصور الرحيلي، بكلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م، وهي متاحةٌ على شبكة المعلومات الدولية، وبالبحث فيها تبين أنَّها لم تدرس الجزئية موضع بحثنا هذا، وهو الأمرُ الذي سيتفرَّد به بحثنا في ضوءِ كتابات القُدماء والمحدثين.

وهناك دراسة بعنوان: «منهج ابن جِنِّي في كتابه (التَّنبيه على شَرْح مشكلات الحماسة)»، قراءة ومراجعة د. عبد الكريم مجاهد، مجلة مجمع اللُّغة العربية الأردنيّ، ع ٦٨، يناير ٢٠٠٥م، وهي دراسةٌ لا تجبُّ بحثنا هذا؛ إذْ عرض فيها لمنهج ابن جِنِّي المشار إليه في مقدمة (التَّنبيه) وقسم المسائل التي تناولها ابن جِنِّي إلى المسائل الصوتية، والقضايا الصَّرفية، والقضايا النَّحوية، وموسيقى الأبيات وعروضها وقوافيها، ومصادره واستشهاداته.

وهناك دراسةٌ بعنوان: «المصادر في كتاب (التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة) لابن جِنِّي (ت ٣٩٢هـ): دراسة صرفية»، للباحث سعيد علي رشيد علاوي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، ج ٢٥، ع ١، شهر ربيع الثّاني، ١٤٣٩ هـ -٢٠١٨م، لكنَّه بحثٌ بعيدٌ عن دراستنا هذه؛ لأنَّه يتتبع المصادر في كتاب (التَّنبيه) دون موضوع بحثِنا.

هذا، ولمَّا كانت المسائل التي تناولها البحث يدخل مُعظمها في نطاق الفنِّ المعروف في العربية بـ(الفَنْقَلَة)، في التراث العربيّ والتفسير والفقه، وهي مبنيةٌ على احتمالاتٍ يتيحها الاجتهاد، من باب الحرص على الإحاطة والشمول بالمسائل المطروحة ومَنْع الاحتمالات غير الجائزة بالحجة والبرهان، فإنَّه يلزم التنويه إلى بعض الدراسات السابقة المعنونة بالفنقلة، نَحْوُ دراسة «أدوات الفنقلة ووظيفتها في كتاب سيبويه»، إعداد رضا العقيدي وأحمد حيّاويّ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، ع ٣٤،

٢٠١٧م، عرضا فيه لأساليب الفنقلة عند سيبويه مع التمثيل في إيجاز لكل أسلوب من هذه الأساليب. وهناك بحثٌ بعنوان: «الفنقلة: صورها ودلالاتها في كتاب الرسالة للإمام الشافعي: دراسة وصفية تحليلية»، د. عادل الشيخ عبد الله، مجلة الشافعي، مركز بحوث المذهب الشافعي، ع ٧، ٢٠١٨م. وهناك بحثُ «الفَنْقلة عند الزمخشري بين الدَّلالة والحجاج»، د. عادل راضي جابر، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العراق، ع ١٩، ٢٠١٥م.

أمَّا عن المنهج المُتّبع في هذا البحث، فهو المنهج الوصفيّ المُتَّخِذُ منَ التَّحليل أداةً له، مُبيِّنين ملامحَ دَفْع الاعتراض المُتوهم أو الشُّبه الحائمةِ لدى ابن جنِّي في هذا الكتاب وطريقة تفكيره من خلالها في ضوء مستويات التحليل اللُّغويِّ.

أمَّا عن منهجنا في تناولِ المسائل موضوع المباحث، فيكمنُ في إحصاء مواضع المسألة موضع الدِّراسة عامةً مع إحصاء كلِّ أضربها الفرعية في إطار عنوان البحث ثُم التمثيل بمثالٍ – قد تفرضه المدونة؛ لعدَم ورود غيره، وقد لا تفرضه – أو بمثالين اثنين رجاء الإيجاز في البحث، وبعد عَرْضِ دَفْعِ ابن جنِّي نقوم بتحرير المسألةِ وبيان رأينا فيها، في ضوء كلام القدماء والمحدثين، مع الإحالة بالهامش على مظانِّ المسألة بُغية الإيجاز.

مكونات البحث:

ترتيبًا على ما سبق، واستقرائنا كتاب (التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة) في إطار العنوانِ – وعدم وجودنا أيَّ دَفْعٍ لاعتراضٍ صوتيٍّ ما – فقد اقتضى ذلك تقسيمَ البحث على مقدِّمة، تُعرِّف بالبحث والهدَف منه، وسببِ اختيارِه موضوعًا ومدونةً، ومنهج الباحثَينِ فيه، وغير ذلك مِمَّا عُهِدَ تناولُهُ في المُقدِّمات، وثلاثة مباحث، هي:

- **المبحث الأول**: دَفْعُ الاعتراض المُتَوَهَّم أَوِ الشُّبَه الحائمة صرفيًّا.
- **المبحث الثاني**: دَفْعُ الاعتراض المُتَوَهَّم أَوِ الشُّبَه الحائمة نحويًّا.
- **المبحث الثالث**: دَفْعُ الاعتراض المُتَوَهَّم أَوِ الشُّبَه الحائمة دلاليًّا.

وأُتْبِعَت هذه المباحثُ بخاتمةٍ بأهمِّ نتائج البحثِ وتوصياته، وقائمةٍ بمصادره ومراجعه.

وبعد، فـإنَّ الباحثَينِ يتقدمانِ بالشُّكرِ الجزيل لعمادة البحث العلمي، بجامعة الملك فيصل على دَعمِها المادي والمعنوي في تمويل هذا المشروع رقم (١٨٠٠٧٠).

المبحثُ الأوَّل

دَفْعُ الاعتراض المُتَوَهَّم أَوِ الشُّبَه الحائمة صرفيًّا

أولًا – دَفْع الاعتراض فيما يتعلق بالوزن الصَّرفيِّ:

ورد دَفْعُ الاعتراض فيما يتعلق بالوزن الصَّرفيِّ لدى (ابن جنِّي) في ستة مواضع، دارت حول دَفْعِ اعتراض كونِ (مَوماة) فَعْلاة، ودَفْعِ الاعتراض المتوهَّم في كون (مأوان) على وزن فَعْلان، ودَفْعِ الاعتراض بكون (المَرُّوت) فَعَلُوت، ودَفْعِ الاعتراض على كونِ المصدر على وزنِ فاعل، في كلمة (الغائب)، كالباطل والفالِج؛ بحجة عدم وجود ما يمنع منه لا سيَّما أنَّ القسمة حملًا على النَّظير مُحتملتُه، وما كانت هذه سبيله فالقسمة قابلةٌ له وغير مُمْتنعة منه، فذلك أصلٌ من أصول العربية، ودَفْعِ كونِ (دُنيا) فُعْلَلا[٢]، ومثال ذلك ما جاء في تعليقه على قول تأبَّط شَرًّا[٣]:

يَظَلُّ بِمَوْماةٍ ، ويُمْسِي بِغَيْرِها جَحِيْشًا، ويَعْرَوْري ظُهُورَ المَهالِكِ

فقال: «ذهب سيبويه[٤] إلى أنَّ (مَوْماة) فَعْلَلَة، من مُضاعف الميم والواو، ومَثَّلها بـ(مَرْمَرة). فإنْ قيلَ: ما تُنكرُ أنْ تكونَ فَعلاة كأَرْطاةٍ وعَلْقاة؟ قيل: يمنعُ من ذلك شيئان: أحدهما أنَّ فَعْلَلَة أكثر من فَعْلاة، والآخر: أنَّك إنْ حملتها على فَعْلاة خَلَجتَها عن سعة الباب إلى ضَيْقه، وكنتَ تعدلُ بها عن باب صَرْصَر وحَمْحَم إلى باب سَلِس وقَلِقَ وحَرَحَ. فإنْ قُلْتَ: ما أنكرتَ أنْ تكون مَفْعَلةً كمَدْعاة ومَوْلاة؟ قيلَ: لو فعلتَ ذلك لَعدَلْتَ به عن بابِ فَعْلَلْتَ المُضاعف إلى باب ما اعتلَّت فاؤه ولامه، من نحوِ وَقَيتُ وَوَشَيتُ، وهذا أقلُّ من بابِ صَلْصَلْتُ وقَلْقَلْتُ وقَرْقَرْتُ. وقد كسَّروها على مَوام، وقالوا فيها أيضًا: مَيَام بالياء، وقد أكثرنا من الشواهد على هذا ونحوِه في شرح تفسير شِعر المتنبي. ولو كانت مَوْماة

مَفْعَلة لَمَا كانت لامها إلَّا ياء؛ لأنَّه ليس في الكلام ما فاؤه واو ولامُه واو إلَّا قولهم (واوٌ)»[٥].

ففي هذا النَّصِّ أشار ابن جِنِّي إلى أنَّ وزنَ (مَوْماة) (فَعْلَلَةٌ)، مِنْ مُضاعف الميم والواو، ومَثَّلها بـ(مَرْمَرة)، مُدعِّمًا ذلك بما ذهب إليه سيبويه، حيثُ قوله: «فأمَّا الغَوْغَاءُ ففيها قولان: أمَّا مَن قال: غَوْغَاءُ، فَأَنَّثَ ولم يصرِفْ فهي عنده مثل عَوْراء. وأمَّا مَنْ قال: غَوْغَاءٌ، فذكَّر وصَرَفَ فإنَّما هي عنده بمنزلة القَمْقَام، وضاعفتَ الغين والواو كما ضاعفتَ القاف والميم. وكذلك الصِّيصِيَة والدَّوْداة والشَّوْشاةُ؛ فإنَّما يُضاعَفُ حَرْفٌ وياءٌ أو واو، كما ضاعفتَ القَمْقام فجعلتَ هؤلاء بمنزلتها كما تجعلُ الحياء وحَييت بمنزلة الغَصَص وغَصِصْتُ ... والمَوْمَاةُ بمنزلة الدَّوْداة والمَرْمَرِ، ولا تجعلها بمنزلة تَمَسْكَنَ؛ لأنَّ ما جاء هكذا والأَوَّلُ من نفس الحرف هو الكلام الكثير، ولا تكاد تجدُ في هذا الضربِ الميم زائدةً إلَّا قليلًا»[٦].

هذا، وقد توهَّم ابنُ جِنِّي أنَّ ثَمَّة مُعترِضًا ما يرى أنَّ وزنها (فَعلاة) كأَرْطاة وعَلْقاة، مُستخدِمًا قوله: فإنْ قيلَ: ما تُنكرُ أنْ تكونَ؛ ومن ثَمَّ لجأ إلى دَفْع هذا الاعتراض بأنه لا يجوز لمانعين: أحدهما أنَّ فَعْلَلَة أكثر من فَعْلاة، والآخر: أنَّك إنْ حملتها على فَعْلاة أخرجتها عن سعة الباب إلى ضَيْقه، وبذلك تكونُ قد عدلت بها عن باب صَرْصَر وحَمْحَم إلى باب سَلِس وقَلِقَ وحَرَحَ.

وإن اعترَض معترضٌ آخر بأنَّ (مَوْماة) يمكنُ أنْ تكون (مَفْعَلة) كمَدْعاة ومَوْلاة؟ فإنَّ ابن جِنِّي دفَعَه بأنَّ ذلك يؤدِّي إلى العدول بها عن بابِ فَعْلَلْتَ المُضاعف إلى باب ما اعتلَّت فاؤه ولامه (اللَّفيف المفروق)، من نحوِ وَقَيتُ وَوَشَيتُ، وهذا أقلُّ من بابِ صَلْصَلْتُ وقَلْقَلْتُ وقَرْقَرْتُ. وقد كسَّروها على مَوامٍ، وقالوا فيها أيضًا مَيَامٍ بالياء[٧].

هذا، وقد أشار إلى أنَّه أكثر من الشواهد على هذا ونحوه في شرح تفسير شِعر المتنبي، وبالرجوع إلى شَرْحه شِعر المتنبي يمكن التَّمثيل بما جاء في تعليقه على قول المتنبي:

وخَيـلًا تغتـذي ريـحَ المَوامـي وَيكفيهـا مِـنَ المـاءِ السَّرابُ

حيث قال: «الموامي: جمعُ مَوماةٍ، وهي الفلاةُ، وقد قالوا أيضًا: ميامٍ، بالياء، وقال الأصمعي ...، وقال ذو الرمة:

وسـاجـرةِ السَّرابِ مـنَ المَـوامِي تـرَقَّصُ فـي نـواشِرهـا الأُرومُ

والسَّاجرةُ والمسجورة معًا: المملوءة. ويُروى: وساهرة، كأنَّها تسحرُهم، أي: تغرُّهم. وتُقلبُ الميمُ باءً، فيُقالُ: بَوباةٌ ...»[٨]. هذا، وقد أشار ابن جِنِّي في (التَّنبيه) إلى أنَّه لو كانت (مَوْماة) مَفْعَلة لَمَا كانت لامُها إلَّا ياء؛ لأنَّه ليس في الكلام ما فاؤه واو ولامُه واو إلَّا قولهم: (واوٌ)، وفي كلٍّ ما سبق ما يجعل الباحثَين يتَّخذان مصاف تأييد ابن جِنِّي اتِّكاءً على ما ساقه من أدلَّةٍ لُغويةٍ، يطول المقام بشَرْحها.

ومن الجدير بالذِّكر أنَّ ابن جِنِّي قد استخدم في نصِّه السَّابق أسلوب (فإنْ قيلَ: ما تُنكرُ أنْ تكونَ ... قيل: فإنْ قُلْتَ: ما أنكرتَ أنْ تكون ... قِيلَ) وهو ما يُعرفُ بالفَنْقَلَةِ[٩]؛ من أجلِ دَفْعِ اعتراضٍ مُتوهَّمٍ أو شُبْهةٍ حائمةٍ، لكن ينبغي الإشارة هنا إلى أنَّ كلَّ فنقلةٍ ليست دَفعًا لاعتراضٍ ما، بل قد تكون الفنقلة اعتراضًا وقد تكون إقرارًا، ودليل كَونِها إقرارًا ما جاء في تعليق ابن جِنِّي على قول الشَّاعر[١٠]:

لَعَمْرُكَ مـا مِيعـادُ عَيْنَيـكَ والبُكـا بِـدَاراءَ إلَّا أنْ تَـهُـبَّ جَنُـوبُ

فقال: «وأمَّا (داراء) فلا يخلو أنْ يكون فاعلًا كساباط وخاتام، أو فَعْلاء أو فَعَلاء كقَرْماء وجَنَفاء ... فإنْ قُلْتَ: فهل يجوزُ أنْ يكون فَعَلاء إلَّا أنَّها أُعلَّت عينُها – وإنْ كان فيها من ألِفَي التأنيث ما يُبعدها عن شبه الفعل – كما أُعلَّت العينُ في نحوِ داران وماهان وحادان وجابان تشبيهًا للألف والنون بتاء التأنيث في دارة وجارة وفارة، وكذلك تُشبَّه ألفُ التأنيث بالألف والنون في هذا كما شُبِّهت الألف والنون بألِفَي التأنيث في باب سكران وغضبان؟ فهو قولٌ، ويؤكِّده قولُ مَنْ قال: أَبْيِناء، فصحَّح لَمَّا لم يكن يعتدُّ بالألفين، كما صحَّح تَدْوِرة، لمَّا لم يحفل بالهاء»[١١].

ففي هذا النَّصِّ يقرُّ ابن جِنِّي قولًا ما، مفاده أنَّ (داراء) إمَّا أن تكون (فاعلًا) كساباط وخاتام، أو (فَعْلاء) أو (فَعَلاء) مثل قَرْماء وجَنَفاء. هنا توهَّم ابن جِنِّي قول قائلٍ ما ثُمَّ أشار إلى إقراره وتأكيده، ذلك القول الَّذي مفاده: فهل يجوزُ أنْ يكون (داراء) فَعَلاء إلَّا أنَّها أُعلَّت عينُها – وإنْ كان فيها من ألِفَي التأنيث ما يُبعدها عن شبه الفعل – كما أُعِلَّت العينُ في نحوِ داران وماهان وحادان وجابان تشبيهًا للألف والنون بتاء التأنيث في دارة وجارة وفارة، وكذلك تُشبَّه ألفُ التأنيث بالألف والنون في هذا كما شُبِّهت الألف والنون بألِفَي التأنيث في باب سكران وغضبان؟

فهذه فنقلةٌ، ليس فيها اعتراضٌ ما ودَفْعُه من قِبَل ابن جِنِّي، بل هي افتراضُ قولٍ ما، لجأ ابنُ جِنِّي إلى ما يؤكِّده بقوله: فهو قولٌ، ويؤكِّده قولُ مَنْ قال: أَبْيِناء، فصحَّح لَمَّا لم يكن يعتدُّ بالألفين، كما صحَّح تَدْوِرة، لمَّا لم يحفل بالهاء[١٢].

هذا، وإنْ كان ما سبق دفعًا للاعتراض على الوزن الصَّرفيِّ المُتوهم؛ من أجْلِ أنَّ فَعْلَلَة أكثر من فَعْلاة، وعدم الخروج عن سعة الباب إلى ضيقه، وعدم العدولِ عن باب فَعْلَلْتَ المُضاعف إلى باب ما اعتلَّت فاؤه ولامه، فإنَّ دفع الاعتراض فيما يتصلُ بالوزن الصرفي لدى ابن جِنِّي لم يقتصر على ذلك، بل

كان أيضًا بسبب أنَّ ثَمَّة وزْنًا ما ليس من أمثلتهم، وهو ما يمثِّله تعليقه على كلمة (المَرُّوت)، في قول البُرْجِ بن مُسْهِر الطَّائي[١٣]:

سَرَتْ مِن لِوَى المَرُّوتِ حتَّى تجاوزَتْ إلَـيَّ، ودُنـي مِـنْ قَـنَـاة شُـجُـونُـهـا

فقال: «المَـرُّوت: فَعُّول، من لَفْظ المَـرْت، وهي الأرض التي لا نبات فيها، ولا يجوزُ أنْ يكونَ فَعْلُوتًا من لَفْظ المُرِّ؛ لأنَّ فَعْلُوتًا ليس من أمثلتهم. فإنْ قلت: ما أنكرت أن يكون فَعَلُوتًا كالرَّغَبُوت والرَّهَبوت غير أنَّه أُسكن استثقالًا لاجتماع مثلين مُتحرِّكين؟ قيل: هذا يَفسُد من موضعين: أحدهما: أنَّ مثال فَعَلٍ من المُضاعف لا يُدغم، وذلك نحوُ شَرَرٍ وطَلَلٍ وزَمَم، فإذا كان فَعَلٌ يظهر ولا يُدغم فمثال فَعَلُوتٍ أولى بالصِّحة لِمَا انضمَّ إليه من الزِّيادة التي باينَ بها شبه الفعل، وإذا جاز لأبي الحسن أنْ يقول في فَعِلان من رَدَدتُ وفَعُلان بالإظهار رَدِدان ورَدُدان، ويحتج للظهور بالزِّيادة اللاحقة لهما – فأنْ يجوز هذا في فَعَلُوت أجدر. والآخر: أنَّه لو كان فَعَلُوتًا لكان مُلْحَقًا بقَرَبُوس وزَرَجُون بمنزلة الملَكُوت والخَلَبُوت؛ وإذا كان مُلحَقًا وجب إظهاره، وامتنع إدغامه، كقَرْدَد وسُرْدُد وعَفَنْجَج وسَبَهْلَل وقَفَعْدَد، فلو كان ذلك كذلك لوجب فيه مَرَرُوت، ومثله من شَدَدتُ شَدَدُوت»[١٤].

ففي هذا النصِّ دَفعَ ابن جِنِّي الاعتراض على عدم كون وَزْنِ (المَـرُّوت) فَعْلُوتًا من لَفْظِ المُرِّ، لكن ما سبب ذلك؟ إنَّ السَّبب يكمن في أنَّ (فَعْلُوتًا) ليس من أوزان العرب، وهو ما قال به ابن سيدَه، حيث قال: «فَإِنَّهُ أَيْضًا فَعُّول من المَرْت وَلَا يكون فَعْلوتًا من المُرُور؛ لِأَنَّ هَذَا الْوَزْن لم يَجِئْ فِي شَيْء»[١٥]؛ ومن ثَمَّ فالمَرُّوت وزْنُه فَعُّولٌ، من لَفْظِ المَرْت، وهي الأرض التي لا نبات فيها[١٦].

هذا، وقد أشار ابن جِنِّي إلى أنَّه لو قال قائلٌ: إنَّ (المرُّوت) وزنُه فَعَلُوت مثل (الرَّغَبُوت والرَّهَبوت) غير أنَّه أُسكن استثقالًا لاجتماع مثلين مُتحرِّكين؟ فإنَّ هذا يَفسُد من جهتين:

أحدهما: أنَّ وزنَ فَعَلٍ من المُضاعف لا يُدغم، وذلك نحْوُ شَرَرٍ وطَلَلٍ وزَمَم، فإذا كان وزْنُ (فَعَل) يظهر ولا يُدغم فوزنُ (فَعَلُوتٍ) أولى بالصِّحة لِمَا انضمَّ إليه من الزِّيادة التي اختلف بها عن شبه الفعل، وإذا جاز لأبي الحسن أنْ يقول في فَعِلان من رَدَدتُ وفَعُلان بالإظهار رَدِدان ورَدُدان، ويحتج للظهور بالزِّيادة اللاحقة لهما – فأنْ يجوز هذا في فَعَلُوت أجدر، وهو ما يؤيِّده الباحثان استنادًا إلى أقوال القدماء، بجانب ما ورد ذكره آنفًا[١٧]. والآخر: أنَّه لو كان لفظُ (المَرُّوت) فَعَلُوتًا لكان مُلْحَقًا بقَرَبُوس وزَرَجُون بمنزلة الملَكُوت والخَلَبُوت؛ وإذا كان مُلحَقًا وجب إظهارُه، وامتنع إدغامه، كقَرْدَد وسُرْدُد وعَفَنْجَج وسَبَهْلَل وقَفَعْدَد، فلو كان ذلك كذلك لوجب فيه مَرَرُوت، ومثله من شَدَدتُ شَدَدُوت، فبان – من خلال الاعتراض بهذين التعليلين – أن وزن لَفْظ (المَرُّوت) هو (فَعُّول)، وهو ما يتَّفق الباحثان بصدده مع ابن جِنِّي اعتمادًا على ما تقدَّم[١٨].

ثانيًا – دَفْعُ الاعتراض فيما يتَّصل بأبنية الأسماء:

وردَ دَفْعُ الاعتراض فيما يتصل بأبنية الأسماء في موضعٍ واحدٍ، في تعليقه على البيت الثاني من قول قِرْواش بن حَوْط القَيْنِيّ[١٩]:

نُبِّئْتُ أنَّ عِقالًا ابنَ خُوَيْلِدٍ ... بِنِعافِ ذِي غُذُمٍ وأنَّ الأعْلَمَا

يَنْمِي وعَيدُهما إليَّ وبَيْنَنا ... شُمٌّ فَوارِعُ مِنْ هِضَابِ يَرَمْرَمَا

فقال: «... وأمَّا (يَرَمْرَم) فإنَّه ثُلاثيٌّ، ومثاله فَعَلْعَل، وهو من باب صَمَحْمَح وبَرَهْرَهة، ولا يكونُ من مضاعف بنات الأربعة، نحوُ قَلْقَلتُ وضَعْضَعتُ؛ لأنَّه كان يكونُ يَفَعْلَل، وهذا فاسدٌ من موضعين: أحدهما أنَّ هذا مثالٌ معدوم. والآخر أنَّ الأسماء ذوات الأربعة لا تلحقها الزيادةُ من أوَّلها إلَّا الأسماء الجارية على أفعالها، نَحْوُ مُدَحْرَج ومُسَرْهَف، وبهذا يُعْلَمُ أنَّ أَلَمْلَمًا ويَلَمْلَمًا من بنات الثلاثة، وهما فَعَلْعَل، وهذا واضحٌ في التَّصريف»[٢٠].

ففي هذا النصِّ أشار ابن جِنِّي إلى أنَّ كلمة (يَرَمْرَم) اسمٌ ثلاثيٌّ مزيدٌ، وزْنُه (فَعَلْعَل)؛ ومن ثَمَّ فهو مزيدٌ بحرفين بين الفاء والعين، هما الرَّاء الأولى والميم الأولى الساكنة، وهو من باب صَمَحْمَح وبَرَهْرَهة، وهو ما نتَّفق فيه مع ابن جِنِّي.

هنا تنبَّه ابن جِنِّي إلى أنَّه ربَّما يتوهَّمُ مُعترضٌ ما بأنَّه من مضاعف بنات الأربعة، نحوُ قَلْقَلتُ وضَعْضَعتُ، وهو ما دَفَعَه ابنُ جِنِّي بقوله: ولا يكونُ من مضاعف بنات الأربعة، نحوُ قَلْقَلتُ وضَعْضَعتُ، لكن ما تعليل ذلك؟ علَّل ابنُ جِنِّي ذلك – وهو ما نوافقه عليه – بأنَّ وَزْنَه يكونُ حينئذٍ يَفَعْلَل، وهذا فاسدٌ من جهتين:

الأولى أنَّ هذا الوزن معدوم، لم يقل به أحدٌ من القدماء أو المحدثين. والأخرى أنَّ الأسماء ذوات الأربعة لا تلحقها الزيادةُ من أوَّلها إلَّا الأسماء الجارية على أفعالها، نحوُ مُدَحْرَج، فهو جارٍ على فعله دحرج، ومُسَرْهَف، فهو جارٍ على فِعله سَرْهفَ، وبهذا نعلمُ أنَّ (أَلَمْلَمًا ويَلَمْلَمًا) من بنات الثلاثة، وهما فَعَلْعَل، كلٌّ منهما اسمٌ مزيدٌ بحرفين بين الفاء والعين، وهذا واضحٌ في كتب التَّصريف، تلك الإيضاحات التي ينوء المقام بِذِكرها، فأُعرِضَ عن الإطناب بعدم سَرْدِها[٢١].

ثالثًا – دَفْع الاعتراض فيما يتصل بالمشتقات:

ورد دَفْعُ الاعتراض فيما يتَّصل بالمشتقات صرفيًّا في موضعين اثنين، دارا حول موضوعين، أوَّلهما مجيء المصدر على وزن فاعل، والآخر دار حول كونِ فَعُول أشدَّ مُبالغةً من فَعيل[٢٢]، ومثال ذلك ما جاء في تعليقه على قول العَمَلَّس بن عَقيل بن عُلَّفةَ[٢٣]:

وأمَّـا إذا آنَسْتَ أَمْنًـا ورِخْـوةً فـإنَّـكَ لِلْـقُـرْبَـى أَلَـدُّ خَـصُـومُ

فقال: «رِخْـوة؛ أي: رَخـاء، وهذا يدلُّك على أنَّ همزة الرَّخاء بدلٌ من واو. وخَصُوم أشدُّ مبالغةً من خَصيم؛ لأنَّها أقربُ إلى الأصلِ الذي هو فَعُول، أعني المصدر، فإنْ قُلتَ: فإذا كانت فَعُول أشدَّ مبالغةً من فَعيل فهلَّا جاءت الآية بسم الله الرحمن الرَّحُوم؟ قيل: قد حصلت المبالغةُ بـ(الرحمن) لأنَّ فَعْلان من أبنيتها، وقد قال ابن عبَّاس: (إنَّهما اسمان رقيقان من الرحمة، أحدهما أَرَقُّ من الآخر)، يعني: الرَّحيم، فلمَّا كانت الرَّحمة في الأصل من بني آدم رِقَّةً ولِينًا، وكانت هنا رَأْفةً وتعطُّفًا – كان فَعيل أَلْيَقَ بها لفظًا من فَعُول، والله أعلم. ويدلُّك على أنَّ ابن عبَّاس – رحمه الله – إنَّما عنى بقوله (أحدهما أرقُّ من الآخر) الرَّحيمَ لا الرَّحمن، أنَّه قد اجتمعت هنا صفتان؛ والموضع موضعُ تعطُّفٍ وترفُّق، فكان أنْ يكون أرقُّهما هو المقطوع عليه منهما أولى، وذلك أنَّ المقاطع أقوى معاني من الحشو والمَدارج؛ ولذلك ما يقع الاهتمام بقوافي الشِّعر من حيث كانت مُنْتهَيَات ومَبالغ»[٢٤].

فأنت ترى ابن جِنِّي في نصِّه هذا قد أشار إلى أنَّ معنى كلمة (رِخْوة) هو (رَخـاء)، وهو ما يدلُّ على أنَّ همزتها بدلٌ من واو، وأنَّ كلمة (خَصوم) أشدُّ مبالغةً وتوكيدًا من خَصيم؛ لأنَّها أقربُ إلى المصدر الذي هو فَعُول[٢٥]، وهنا توهَّم ابن جِنِّي أنَّه ربما يعترضُ مُعترضٌ ما قائلًا: إذا كانت فَعُول أشدَّ مبالغةً من فَعيل فهلَّا جاءت الآية بسم الله الرحمن الرَّحُوم؟

وهو ما جعله يدْفَعُ هذا الاعتراض المُتوهَّم بإشارته إلى أنَّ المبالغة قد حصلت بكلمة (الرَّحمن) لأنَّ (فَعْلان) من أبنية المبالغة، مُستشهدًا بقولِ ابن عبَّاس: (إنَّهما اسمان رقيقان من الرَّحمة، أحدهما أَرَقُّ من الآخـر)، يعني: الرَّحيم، فلمَّا كانت الرَّحمة في الأصل من بني آدم رِقَّةً ولِينًا، وكانت هنا رَأْفةً وتعطُّفًا – كان فَعيل أَلْيَقَ بها لفظًا من فَعُول من جهة دلالة فعيل على الثبوت وكونها مسبوقةً بالرَّحمن الدَّالة على الحدوث والتجدد[٢٦].

هذا، وقد أشار ابن جِنِّي إلى أنَّ دليل إرادة ابن عباس (الرَّحيمَ لا الرَّحمن) من قوله: (أحدهما أرقُّ من الآخر)، أنَّه قد اجتمعت هنا صفتان؛ والموضع موضعُ تعطُّف وترفُّق، فكان أنْ يكون أرقُّهما هو المقطوع عليه منهما أولى، وقد علَّل ذلك بأنَّ المقاطع أقوى معاني من الحشو والمَدارج؛ ولذلك ما يقع الاهتمام بقوافي الشعر من حيث كانت مُنْتهَيَات ومَبالغ[٢٧]، من بابِ أنَّ إثباتَ الشيءِ مُعَللًا آكد في النَّفسِ من إثباته مُجرَّدًا عن التعليل[٢٨]؛ ولذلك فإنَّ الباحثَيْن يوافقان ابنَ جِنِّي فيما قاله.

رابعًا – دَفْع الاعتراض فيما يتصل بالنسب:

ورد دَفْعُ الاعتراض فيما يتعلق بالنَّسب لدى (ابن جنِّي) في موضعٍ واحدٍ، في تعليقه على قول شاعرٍ[٢٩]:

كيفَ تَرَى مَرَّ طِلاحِيَّاتِها والحَمَضِيَّات على عِلَّاتِها

فقال: «الطِّلاحيات منسوبةٌ إلى الطِّلاح، قال[٣٠]:

أنْ تَهْبِطِينَ بِلادَ قَوْ مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلاحِ

وينبغي أنْ يكونَ الطِّلاحُ جمْعَ طَلْحةٍ أو طَلْح. فإنْ قُلتَ: ألَا تعلمُ أنَّك إذا أضفتَ إلى الجماعةِ أوقعت ياءي النَّسبِ على واحدها، نحْوُ قولك في المساجد: مَسْجِديّ، وفي الفرائض: فَرَضِيّ. قيل: قد يجوزُ أنْ يكون أجرى الجمعَ مجرى الرَّهْطِ والقبيلة، فجعله كالشيء الواحد، نحْوُ قولهم في الأَبْناء: أَبْناوِيّ، وفي الأنصار: أَنْصارِيّ، ومثله سواء قوله[٣١]:

مُشَوَّه الخَلْقِ كِلابِيُّ الخُلُقْ

فنسب إلى كِلابٍ كما نسب الآخر إلى طِلاح. وليس بقويٍّ أنْ تجعلَه ممَّا غيَّره النسب، كقولهم في الوافر اللحية: لِحْيانِيّ، وفي الغليظ الرَّقبة: رَقَبانِيّ، وفي بني

عَبيدة وجَذيمة: عُبَدِيّ وجُذَمِيَ، ونحو ذلك؛ من قِبَل أنَّهم قد نطقوا بالطِّلاح في البيت الذي أنشدناه. لكن قوله (والحَمَضيَّات) ممَّا غيَّرته الإضافة؛ ألا تراهم قالوا فيه: الحَمْض، ومثله قولهم في الرَّمْل: رَمَلِيّ ... وله نظائر»[٣٢].

ففي هذا النَّصِّ أشار ابنُ جِنِّي إلى أنَّ كلمة (الطِّلاحيات) منسوبةٌ إلى الجَمع (الطِّلاح) مُستشهدًا بقولِ مَن استشهد به، وأشار إلى وجوب كَونِ (الطِّلاح) جَمْعَ (طَلْحة) أو (طَلْح)، وهنا لا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ «النسب للجمع كان قليلًا جدًّا في عصر الاحتجاج باللُّغة، وأخذ ينمو باطِّرادٍ، ويتأثر بحركة الثقافة في المجتمعات العربية والإسلامية»[٣٣].

هذا، وقد توهَّم ابن جِنِّي أنَّ ثَمَّة مُعترضًا ما، مُفَادُ اعتراضه أنَّه إذا أردنا النَّسب إلى الجَمْع أتينا بمفرده وألحقنا ياء النَّسب المُشدَّدة بآخر المفرد، نحْوُ قولنا في المساجد: مَسْجِديّ، وفي الفرائض: فَرَضِيّ. لكنَّه دَفَعَ هذا الاعتراضَ بأنَّه قد يجوزُ أنْ يكونَ أَجرى الجمعَ مُجرى اسم الجَمْع (الرَّهْط والقبيلة)، فجعله كالشيء الواحد، نحْوُ قولهم في الأَبْناء: أَبْناوِيّ، وفي الأنصار: أَنْصارِيّ، وفي كِلاب كِلابِيّ؛ ومن ثَمَّ نسب الشاعرُ إلى كِلاب كما نسب الآخر إلى طِلاح، بكسر الطَّاء نِسبةً إلى الجمع، وهنا نشير إلى أنَّها قد تكون بالضمِّ (طُلاحية)، والمعنى فيها للإبل التي ترعى الطَّلح، وإنَّما بُنِي على فُعالٍ؛ لأنَّه بناء المبالغة في النَّسب، كأُنافيّ للعظيم الأنف، كما أشار الرضيّ[٣٤].

ولم يكتف ابنُ جِنِّي بذلك، بل أشار إلى أنَّه لا يقوى – عنده، وهو ما نوافقه عليه – جَعْلُ (الطِّلاح) ممَّا غيَّره النسب، نَحْوُ قولهم في الوافر اللِّحية: لِحْيانيّ، وفي الغليظ الرقبة: رَقَبانيّ، وفي بني عَبيدة وجَذيمة: عُبَدِيّ وجُذَمِي، ونحو ذلك إمَّا بزيادة النون أو بتغييرٍ ما؛ وعلة ذلك أنَّهم قد نطقوا بالطِّلاح في البيت الذي أنشده للقلاخ أو الشمَّاخ، ولم يطرأ عليها إلَّا زيادة الألف والتَّاء بعد ياء النسب مع عدم ردِّه إلى الواحد، إذ إنَّه غيرُ مُسمًّى به، على عكس ما قد يحدث

حديثًا حيث إلحاق ياء النسب بعد الألف والتاء، كما في معلوماتِيّ، وظاهراتيّ، واستخباراتيّ وغيرها ممَّا يُعدُّ من قبيل النسب إلى الجمع المختوم بالألف والتاء، تلك الظَّاهرة التي جدَّت في عربية القرن العشرين[٣٥]. وعلى الجانب الآخر أشار ابنُ جنِّي إلى أنَّ قوله: (والحَمَضِيَّات) ممَّا غيَّره النسب (الإضافة)؛ فهم قالوا في مفرده: الحَمْض؛ ومن ثَمَّ يُلاحظُ فيه تحريك الميم في الجمع، ومثله قولهم في الرَّمْل: رَمَلِيّ، حيث تحريكُ الميم أيضًا[٣٦]؛ ومن ثَمَّ كانت موافقة الباحثَين ابنَ جنِّي في دَفْعِه ذلك الاعتراض المُتوهَّم.

خامسًا – دَفْع الاعتراض فيما يتصل بجَمْع القِلَّة المُراد به معنى الكثرة:

ورد دَفْعُ الاعتراض فيما يتعلَّق بجَمْع القِلَّة المُراد به معنى الكثرة لدى (ابن جنِّي) في موضعين اثنين[٣٧]، ومثال ذلك ما جاء في تعليقه على قول دُرَيد بن الصِّمَّة[٣٨]:

كَمِيشُ الإزارِ خارِجٌ نِصْفُ ساقِهِ بَعِيدٌ مِنَ الآفاتِ، طَلَّاع أَنْجُدِ

فقال: «هذا تكسير القِلَّة، والمراد به معنى الكثرة؛ ألا ترى أنَّه لا يريدُ أنَّه يطلعُ أَنْجُدًا من الثلاثة إلى العشرة، إنَّما يريد أنَّ من عادته اطِّلاعَ النِّجاد، فهذا يؤذنُ بالكثرة، كما قال العجاج، أنشدناه أبو علي[٣٩]:

فقد أكونُ مَرَّةً رَوَّادا أَطَّلِعُ النِّجادَ فالنِّجَادا

وليس قوله (أَنْجُد) وهو يريد الكثرة كقولهم أَرْسان وأَقْدام وأَقْلام وأَرْجُل، وهم يريدون بكلٍّ واحدة منهن الكثرة؛ والفرق بينهما أنَّ (نَجْدًا) قد كُسِّرَ على أمثال الكثرة، وهي النِّجَاد، وكلُّ واحد من أَرْسان وأَقْدام وأَقْلام وأَرْجُل لم يُكَسَّر إلَّا تكسير القِلَّة البتة، فكان مجيء كلِّ واحد مرادة به الكثرة أسهل من مجيء مثال القِلَّة ملفوظًا معه ومنه بمثال الكثرة مُرادًا به معنى جَمْع الكثرة، فتأمله،

فقد كثُر عنهم مجيء لفظِ جَمْعِ القِلَّةِ والمعنى به معنى الكثرة؛ ألا ترى إلى قول حسَّان[٤٠]:

لنا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ في الضُّحى وأسيافُنا يَقْطُرْنَ مِن نَجْدَةٍ دَمَا

وكان أبو علي يطعن في الحكاية المحفوظة هنا منسوبة إلى النَّابغة في قوله لحسَّان: (لقد قلَّلْتَ جِفانَكَ وأسيافَك)، قال: ألا ترى إلى قول الله سبحانه: ﴿ وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴾ وغُرف الجنة أكثر ممَّا يُظَنُّ، قال الله تعالى: ﴿ هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ ورُتَبُ الناس في عِلم الله أكثر من العشر لا محالة. ومِثلُ (أَنْجُد) هذه قولُ الآخر[٤١]:

فقد يَقْصُرُ القُلُّ الفتى دُونَ هَمِّهِ وقد كانَ – لولا القُلُّ – طَلَّاعَ أَنْجُد

فهذه أَفْعُلُ يُرادُ بِها الفِعَالُ على ما مضى»[٤٢].

ففي هذا النَّصِّ توهَّم ابن جِنِّي أنَّ ثَمَّة شُبهةً حائمةً حول فَهْم الجمع (أَنْجُد) بأَنه جَمْعُ قِلة، أراد به الشاعرُ العدد من الثلاثة إلى العشرة؛ ومن ثَمَّ لجأ إلى دَفْعِ هذه الشُّبْهة مُشيرًا إلى أنَّ كلمة (أَنْجُد) جَمْعُ قِلَّة، أُريدَ به معنى الكثرة؛ مُعلِّلًا ذلك بأنَّ الشَّاعرَ لا يريدُ أنَّه يطلعُ أَنْجُدًا في إطار العدد من الثلاثة إلى العشرة، وهو ما يدلُّ عليه جَمْعُ القِلَّة، إنَّما يريد الإفصاحَ للمُتلقِّي عن أنَّ من عادته اطِّلاع النِّجاد، وهو ما يؤذنُ بالكثرة، كما قال العجاج:

فقد أكونُ مَرَّةً رَوّادا أَطَّلِعُ النِّجادَ فالنِّجادا

هذا، وإنْ قال قائلٌ ما: إنَّ (أَنْجُد) وهو يريد الكثرة كقولهم أَرْسان وأَقْدام وأَقْلام وأَرْجُل، وهم يريدون بكلٍّ واحدة منهن الكثرة، فإنَّ ابن جِنِّي قد دَفَعَ ذلك أيضًا – وهو ما نوافقه عليه – بأنَّه ليس الأمر كذلك، فالفرق بينهما أنَّ نَجْدًا قد كُسِّرَ على أوزان جَمْعِ الكثرة، وهي النِّجَاد على وزْنِ فِعال. أمَّا كلُّ واحدٍ من

أَرْسان وأقْدام وأَقْلام وأرْجُل لم يُكَسَّر إلَّا تكسير القِلَّة فقط؛ ولذلك كان مجيءُ كلٍّ واحدٍ مرادة به الكثرة أسهل من مجيء وَزنِ القِلَّة ملفوظًا معه ومنه بمثال الكثرة مُرادًا به معنى جمع الكثرة، وهو ما يستحق التَّأملَ مربوطًا بسياقه النَّصِّيِّ؛ ومن ثَمَّ أشار ابن جنِّي إلى كثرةِ مجيء لفظِ جَمْعِ القِلَّة عن العرب والمعنى به معنى الكثرة مُستشهدًا بقول حسان بن ثابت: (الجِفَنات، أسياف)، وهو ما عابه عليه النابغة، فردَّ عليه بورود (الغرفات) في قوله تعالى:﴿ وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴾[٤٣]، والمراد بها غُرَف الجنة التي هي أكثرُ مِمَّا يُظنُّ؛ ومن ثَمَّ طعن أبو علي الفارسي على هذه الحكاية في كتابه التَّكملة[٤٤]، وهو الأمر نفسُه في قول علقمة الفَحل (طَلَّاع أَنْجُد)، وهو ما يدلُّ على أنَّها (أَفْعُل) المُرادُ بها الفِعَال دلالةً على الكثرة.

سادسًا – دَفْع الاعتراض فيما يتَّصل بالإعلال:

ورد دَفْعُ الاعتراض فيما يتَّصل بالإعلال في أربعة مواضع حيث دَفْعُ الاعتراضِ على كونِ الهمزة في (أحدان) مقلوبة عن الواو في (وُحْدان)، ودَفْعُ ما يُوهم أنَّ لام (الهباءة) من الواو، ودفعُ الاعتراض على قلب أولى الهمزتين المجتمعتين في أوَّل الكلمة، لا سيَّما أنَّ إبدال الأُولى منهما ليس واجبًا، ودَفْعُ الاعتراض على وجوبِ دَنوى في دُنيا إذا كانت الألف فيها للإلحاق[٤٥].

ومثال ذلك ما جاء في تعليق (ابن جنِّي) على قول رجلٍ من بلعنبر، وقد تُروى لأبي الغول الطُّهَويّ[٤٦]:

قـومٌ إذا الشَّرُّ أَبدى ناجِذَيهِ لهمْ طـارُوا إليـه زَرافـاتٍ وأُحْـدانـا

فقال: «وأمَّا (أُحدانًا) فأصلُه وُحْدان، قُلبت واوه لضمتها همزة على قياس أُجُوه وأُقِّتَتْ. فإنْ قُلْتَ: فلعلَّ الهمزة في أُحْدان هي همزة أَحَد، لمَّا قُلِبَت في الواحد عن الواو المفتوحة في وَحَدٍ أُقِرَّتْ في الجمعِ همزةً على حالها. قيل: لا، بل

هي همزةٌ حدثت في الجمع، يدلُّ على ذلك روايةُ مَن روى هذا البيت (ووُحدانا) بالواو، إلَّا أنَّ سرَّ هذا الموضع أنْ يُعلَمَ أنَّ الهمزة في أَحَدٍ من قول **الله** تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾، وقولنا: أَحدٌ وعشرون درهمًا، وأحدَ عَشَرَ، ونحو ذلك، بدلٌ من واو وَحَد، وليست كذلك الهمزةُ في أَحَدٍ من قولك: ما جاءني أَحَدٌ. هذه الهمزة عندنا أصلٌ غير بدلٍ من واوٍ ولا غيرها، قال أبو علي: وذلك أنَّ أحدًا هذه معناها العموم والإحاطة، ومعنى أَحَدٍ من أَحَدَ عَشَرَ إنَّما هو الإفرادُ والانقباضُ، فمعنياهما – كما ترى – ضدان. وينبغي أنْ يكونَ (وُحْدانا) في البيت جَمْعَ واحد، كصاحِب وصُحْبان وحاجِر وحُجْران، وقد جمعوا واحِدًا بالواو والنون، أنشدنا أبو علي:

..... وقد رَجَعُوا كَحَيِّ واحِدِينا

أي: منفردين»[٤٧].

ففي هذا النَّصِّ أشار ابن جِنِّي إلى أنَّ الهمزة في كلمة (أُحدان) أصلُها الواو التي قُلِبت همزة؛ وذلك بسبب أنَّها قد ضُمَّتْ ضمةً لازمة، وكونها غير مُشدَّدة قياسًا على قَلْبها جوازًا في أُجُوه في (وجوه) وأُقِّتَتْ في(وقِّتت) حيث وقوع الهمزة في كلٍّ منهما صدرًا[٤٨]. وهنا توهَّم ابن جِنِّي اعتراضَ مُعترضٍ ما، مفاده أنّه لعل الهمزة في (أُحْدان) هي همزة أَحَد، عندما قُلِبَت في الواحد عن الواو المفتوحة في (وَحَد) أُقِرَّتْ في الجمعِ همزةً على حالها.

وفي إطار دَفْعِه هذا الاعتراض نفاه مُشيرًا إلى أنَّها همزةٌ حدثت في الجمع، ثُمَّ استدلَّ على ذلك – وهو ما نوافقه عليه – برواية مَن روى هذا البيت: (ووُحدانا) بالواو، إلَّا أنَّ سرَّ هذا الموضِع أنْ يُعلَمَ أنَّ الهمزة في أَحَدٍ من قول **الله** تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾، وقولنا: أَحدٌ وعشرون درهمًا، وأحدَ عَشَرَ، ونحو ذلك، مقلوبةٌ من واوِ وَحَدٍ، كإشارةٍ إلى الإفراد والانقباض.

هذا، وأشار ابن جِنِّي إلى أنَّه ليست كذلك الهمزةُ في أَحَدٍ من قولك: ما جاءني أَحَدٌ، في إطار الدلالة على العموم والإحاطة؛ فهذه الهمزة أصلٌ عند البصريين ومنهم ابن جني، وهو ما ورد عند سيبويه وأبي علي الفارسي في كتابَيه (التَّعليقة) و(البغداديات)[٤٩]، فليست بدلًا من واوٍ ولا غيرها.

ولم يكتَفِ بالنَّصِّ على ذلك، بل استشهد على ذلك بقولِ أبي عليٍّ: «وذلك أنَّ أحدًا هذه معناها العموم والإحاطة، ومعنى أَحَدٍ من (أَحَدَ عَشَرَ) إنَّما هو الإفرادُ والانقباضُ، فمعنياهما – كما ترى – ضدان»[٥٠]؛ ومن ثَمَّ أعرب ابن جِنِّي عن وجوب كون كلمة (وُحْدانا) في بيت أبي الغول الطُّهَويّ جَمْعَ واحد، كصاحِب وصُحْبان وحاجِر وحُجْران، وقد استشهد على جمع كلمة (واحِد) بالواو والنون بما أنشده أبو علي: وقد رَجَعُوا كَحَيٍّ واحِدِينا، أي: منفردين؛ ومن ثَمَّ فهمزة (وحدان) أصلها الواو، وليست هي همزة أحد التي أصلها (وَحَد) – وهو ما يؤيِّده الباحثان – إذ إنَّ همزة (أحدان) حدثت في الجمع، بدليل رواية بيت أبي الغول الطُّهَويّ (ووحدانا)، إضافة إلى أنَّ همزة (أحد) في قولنا: (ما جاءني من أحدٍ) أصلٌ، من جهة أنَّ معناها العموم والإحاطة، أمَّا همزة (أحد) في قولنا: أحد عشر، وأحد وعشرون، بدلٌ من واو، فيما يدلُّ على الانفراد والانقباض، وهو ما أدلى به أبو علي الفارسي مُقيِّدًا رأي سيبويه، ووافقه السيرافي أيضًا[٥١]، وابن جِنِّي في (التَّنبيه) والخصائص[٥٢].

ومثال دَفْعِ ابن جِنِّي الاعتراضَ فيما يتصل بالإعلالِ أيضًا ما ورد في تعليقه على قَوْلِ

قيس بن زهير[٥٣]:

تَعَلَّمْ أَنَّ خَيرَ النَّاسِ مَيْتٌ على جَفْرِ الهَبَاءَةِ لا يَريمُ

فقال: «ظاهرُ أمرِ لام (الهَباءة) ما نراه من الهمزة، ولا نعلمُ أنَّها بدلٌ من أحد حَرْفَي العلة، غير أنَّنا لا نعرفُ تركيب (هـ ب ء)، وإنَّما نعرفُ تركيب (هـ ب و)، ومنها الهَبْوة، وهَبَا الغُبارُ يَهْبُو، وهذا يُوهم أنَّ لام (الهباءة) من الواو، وظاهرُ الأمرِ يقودُ إلى أنَّها من الهمز، ولو كانت واوًا لكانت محقوقةً أن تخرج على الأصل في بعض الحال، كعباءة وعباية، وعَظَاءة وعَظَاية، وفي هذا بقية نظرٍ، وهي موكولةٌ إلى الخاطر»[٥٤].

ففي هذا النَّصِّ أفصح ابن جِنِّي عن كونِ لام (الهَباءة) همزة في الظَّاهر، مُشيرًا إلى أنَّنا لا نعلمُ أنَّها بدلٌ من أحد حَرْفَي العلة الواو أو الياء، وأنَّنا لا نعرفُ – في الموروث اللُّغوي لدى العرب – تركيبَ (هـ ب ء)، وإنَّما المعروف تركيب (هـ ب و)، ومنها الهَبْوة، وهَبَا الغُبارُ يَهْبُو، وهو ما عليه المعاجم اللُّغوية[٥٥]، وهو ما قد يُعْترَضُ عليه توهُّمًا بأنَّ لام (الهباءة) من الواو.

لكنَّ ابن جِنِّي دفع هذا التوهمَ أو هذه الشُّبْهةَ بأنَّ ظاهرَ الأمرِ يقودُ إلى أنَّها من الهمز، ولجأ إلى القياس، باعتباره أصلًا من أصول النَّحو بمفهومه الذي يشمل النَّحو والصَّرف[٥٦]، فأشار إلى أنَّه لو كانت واوًا لكانت محقوقةً أنْ تخرج على الأصل في بعض الحال، كعباءة التي يُقال فيها أحيانًا: عباية، وعَظَاءة التي يُقال فيها أحيانًا: عَظَاية؛ ومن ثَمَّ يُقال في (هباءة): هباوة[٥٧]، وهو ما يُشير إلى أنَّ الهمزة في عباءة وعَظَاءة ياءٌ، مُشيرًا إلى أنَّ ثَمَّة بقيةَ نَظَرٍ في هذا الأمر، وهو موكولٌ إلى الخاطر.

وهكذا يبدو لنا – من خلال ما ذُكِرَ من مواضع على مدار هذا المبحث، وما لم يُذْكر، لكنَّه أُحْصِي وأُحيل عليه في هوامش البحث – لجوءُ ابن جِنِّي – في دَفْعِه ما تُوهِّم من اعتراضات –إلى القياس على النَّظير، نحوُ دَفْعِه في إطارِ الوزن الصَّرفيِّ، وهو ما لجأ إليه في إقرار قولٍ ما، والاستدلال في الدَّفعِ بروايةٍ

ما، والاتِّكاء على كونِ وزنٍ ما أولى من غيره لِمَا انضمَّ إليه بالزيادة، كما في سياق دَفْعِه الاعتراض على كَونِ (المَرُّوت) فَعُّولًا، والاحتكام إلى كَونِ الصِّيغة الصَّرفية أليق بسياقها من أُخرى حيثُ كون المقاطِع أقوى معاني من الحشو والمدارج.

وقد لوحظَ لديه الاعتدادُ بآراء البصريين والكثرة، وعدمُ الخروج عن سعة الباب إلى ضيقه أو من بابٍ إلى باب، والعاداتُ والتقاليد، والاعتدادُ بعدم وجود ما يقطع بأمرٍ ما ومن عدم وجود ما يمنع منه دليلًا على جوازِ أمرٍ ما، كما في جواز كونِ المصدر على (فاعل) مثل كلمة الغائب لا سيَّما أنَّ القِسمة حملًا على النظير مُحْتمِلَتُهُ، والاعتدادُ بعدم وجود التَّركيب أو الجذر المعجميِّ وعدم خروجِ الكلمة عن الأصل في بعضِ حالها دليل على عدم إبدال الهمزة من أحد حَرْفَي العلة، والاعتداد بكونِ الأمر مكروهًا لا تعرفه العرب ولا يستعمله منها إلَّا مَنْ لا يُؤْخَذُ بلغته.

هذا، وفي إطار هذا الدَّفْعِ لوحظَ استشهادُ ابن جِنِّي بالقرآن الكريم والشعر العربي مرورًا بالجاهليِّ وصدر الإسلام والأموي وغيره، والأمثال، ومن هؤلاء الشعراء علقمة الفحل والأعشى وحسان بن ثابت، ودريد بن الصِّمَّة، والشمَّاخ بن ضرار، والعجَّاج، وقيس بن زهير، إضافة إلى شعراء الحماسة، وهو ما أسهم في إعطاء دَفْعِه حُجَّةً ما.

المبحثُ الثَّاني

دَفْعُ الاعتراض المُتَوَهَّم أَوِ الشُّبَه الحائمةِ نَحْويًّا

أولًا- دَفْع الاعتراض فيما يتعلَّق بالأسماء المُعربة والمبنية:

ورد دَفْعُ الاعتراض فيما يتعلق بالأسماء المعربة والمبنية لدى (ابن جنِّي) في سبعة مواضع، دارت حول دفعِ الاعتراض على حكاية التنوين بعد العلَميَّة في كلمة (عاقلة)، ودَفْعِ الاعتراض على تَرْكِ استعمال التثنية واستعمالها في موضع آخر، ودَفْعِ كونِ الغرض من التثنيةِ العددَ الذي بين المفرد والجماعة، لكنَّ المُراد بها الكثرة، ودفعِ الاعتراض على عدم وورد (عِفرُّون) في (عِفرِّين)؛ أي: إنّه لم يأتِ على تركِ إعراب النون كما في فلسطين وقِنَّسْرِين[٥٨] مُشيرًا إلى أنَّه لا يُنْكَرُ الاقتصارُ في الاستعمال على بعض ما يؤذِنُ به القياس، ودَفْعِ شُبْهَةِ عدم نصب ما يُعتقدُ أنَّ قياسه أن يكون جوابًا فيُنصب اعتمادًا على المعنى[٥٩].

ومثال ذلك دَفْعُه الاعتراض المُتوهَّم في باب التثنية والإفراد، حيث المطابقة في العدد، وهو ما جاء في تعليقه على قولِ بعضِ بَنِي فَقْعَسٍ[٦٠]:

وَهَـلَّا أَعَـدُّونِي لِمِثْلِـي تَـفـاقَـدُوا وفي الأَرْضِ مَبْثُوثًا شُجاعٌ وعَقْرَبُ

فقال: «يُروى: مَبْثوثًا ومَبْثُوثٌ ... فإنْ قُلْت: فهلَّا قال: وفي الأرض مَبثوثين أو مبثوثان، كقولك: فيها قائمَين رجلٌ وصَبِيٌّ؟ ففي ذلك جوابان: أحدهما: أنَّه لم يُرَدْ بشُجاعٍ وعَقرب الاثنان الشافعان للواحد، وإنَّما أُريدَ به الأعداء الذين بعضهم شجعان وبعضهم عقارب، أي: أعداء في خبثهما ونكرهما، فلما لم يُرد حقيقة التثنية – وإنما أراد الأعداء – ذَهب به مذهب الجِنس، فقال: مبثوثًا، وإذا جاز الإفراد مع التَّثنية الصريحة، نحو قوله[٦١]:

لِمَـــنْ زُحْـلُـــوقَــةٌ زُلٌّ بِـهـــا العيْنـــانِ تَـنْـهَـلُّ

ولم يقل: تَنْهلَّان ... وقوله[٦٢]:

ولـو رَضِيَتْ يَدايَ بِها وضَنَّتْ لكـانَ عَلَـيَّ لِلْقَـدَرِ الخِيَـارُ

ولم يقل: وضَنَّتا، وغيرِ ذلك لضربٍ من التَّأوُّلِ، فجوازُ ترك استعمال التَّثنيةِ فيما قدَّمناه أمثل ... والوجه الآخر: أَنْ يكون أراد: وفي الأرض مبثوثًا شُجاعٌ؛ أي: شُجاعٌ مَبثوثٌ، فلمَّا قدَّمه عليه نصبه حالًا منه، ثُمَّ عطف (عَقْرَب) على الضمير في مبثوثًا، فتقول على هذا: رأيتُ قائمًا رجلًا وعمرٌو، فتعطف عَمرًا على الضمير في قائمًا، فكذلك إذا رفعت تعطف أيضًا (عَقْرَب) على الضمير في مبثوث، فإذا سلكت هذه الطريق سقطت عنك كلفة الاعتذار من تَرْك التثنية. وإنَّما أذكر هذا ونحوه ليَقوى تدرُّب الناظر في كتابنا هذا، فيكون عونًا له فيما يرد ممَّا لا بُدَّ فيه من استعماله»[٦٣].

ففي هذا النصِّ اعتراضٌ على تَركِ استعمال التَّثنية، وقد لجأ ابن جِنِّي إلى دَفْعِ هذا الاعتراض بالإشارة إلى أنَّ البيت يُروى مَبْثوثًا أو (ومَبْثُوثٌ)، بالنصب والرفع، وَوَجَّه ذلك؛ ثُمَّ أشار إلى أنه ربَّما يعترضُ مُعترِضٌ ما بقوله: فهلَّا قال: وفي الأرض مَبثوثينِ أو مبثوثان؛ ومن ثَمَّ تكونُ المطابقة في العدد، كقولك: فيها قائمَينِ رجلٌ وصَبِيٌّ؟ باستعمال حقيقة التَّثنية.

هنا انبرى ابنُ جِنِّي لدَفْعِ هذا الاعتراض –رابطًا ذلك بالمعنى، وهو ما نوافقه عليه– بأنَّ ذلك يُجابُ عليه بجوابين: أحدهما: أنَّه لم يُرَدْ بشُجاعٍ وعَقرب الاثنان الشافعان للواحد، وإنَّما أُريدَ به الأعداء الذين بعضهم شجعان وبعضهم عقارب؛ أي: أعداء في خبثهما ونكرهما، فلما لم يُرد حقيقة التثنية –وإنَّما أراد الأعداء– ذَهب به مذهب الجِنس؛ أي: جِنس الشجاع وجنس العقرب[٦٤]، فقال: مبثوثًا.

وأشار إلى أنَّه إذا جاز الإفراد مع التَّثنية الصَّريحة، نحو قول امرئ القيس:

لِمَـــنْ زُحْـلُـــوقَــةٌ زُلٌ بِـهـــا العيْنـــانِ تَـنْـهَـلُّ

ولم يقل: تَنْهلَّان بعد ذِكره العينين، وقول الفرزدق:

ولـو رَضِيَتْ يَدايَ بِها وضَنَّتْ لـكـانَ عَـلَـيَّ لِلْـقَـدَرِ الخِـيَـارُ

ولم يقل: وضَنَّتا، بعد ذِكْرِ اليدين، وغيرِ ذلك لضربٍ من التَّأوُّلِ، إذا جاز ذلك فإنَّ جوازَ تَرْكِ استعمال التَّثنيةِ فيما ورد في البيت موضعِ التَّمثيل أمثل.

والوجه الآخر: أنْ يكون الشَّاعرُ أراد: وفي الأرض مبثوثًا شُجاعٌ؛ أي: شُجاعٌ مَبثوثٌ، على أنَّ كلمة (شُجاع) مبتدأٌ مؤخَّرٌ، وكلمة (مبثوث) نعت لكلمة (شُجاع)، فلمَّا قدَّمه عليه نصبه حالًا منه؛ من منطلق أنَّ نعتَ النَّكرة إذا قُدِّم عليها أُعرِبَ حالاً[٦٥]، ثُمَّ عطف كلمة (عَقْرَب) على الضمير في كلمة (مبثوثًا)، وعلى هذا تقول: رأيتُ قائمًا رجلًا وعمرٌو، فتعطف عَمرًا على الضمير في قائمًا، فكذلك إذا رفعت تعطف أيضًا (عَقْرَب) على الضَّمير في مبثوث، وبناءً على معرفة هذا – وهو ما نوافق عليه – تسقطُ كُلفة الاعتذار من تَرْك التَّثنية؛ ومن ثَمَّ أشار ابن جِنِّي إلى أنَّه يذكر هذا ونحوَه؛ ليَقوى تدرُّب النَّاظر في كتاب التَّنبيه، فيكون عونًا له فيما يرد ممَّا لا بُدَّ فيه من استعماله.

ثانيًا– دَفْع الاعتراض فيما يتعلق بالنكرة والمعرفة:

ورد دَفْعُ الاعتراض فيما يتعلق بالنكرة والمعرفة لدى (ابن جنِّي) في موضعين، دارا حول دَفْعِ الاعتراض على رجوع الضمير على حال الشَّيء لا على الشَّيء، ودَفْعِ توهُّم كونِ (ما) موصولةً في سياقها حيث مجيء (بَعْدُ) بعدها[٦٦]. ومثال ذلك ما جاء في تعليقه على قولِ سُلْمِيٍّ بن ربيعة، من بَني السِّيْدِ بن ضَبَّةَ، حيثُ دَفْعُ الاعتراض على رجوع الضَّمير على حال الشَّيء لا على الشَّيء[٦٧]:

تَـرِبَـتْ يَـدَاكِ، وهـل رَأَيـتِ لِقَـومِـهِ مِثْـلِي علـى يُسْـرِي وحِينَ تَعِلَّتِي
رَجُـــلًا إذا مـــا النَّائبـاتُ غَشِينَهُ أَكْفَـى لِمُعْضِلةٍ، وإنْ هِـيَ جَلَّـتِ

فقال: «و(مِثْلي) يحتمل أمرين: أحدهما: أنْ يكونَ مفعولَ رأيتِ، فينتصبُ (رجُلًا) حينئذٍ على التَّمييز، كقولك: لي مثلُه عبدًا؛ أي: من العبيد، فيصير تقديره: مِثلي من الرِّجال الذين إذا غُشُوا كَفَوْا. والآخر: أنْ يكونَ أراد: هل رأيتِ رجُلًا مِثلِي، فلمَّا قَدَّم (مِثْلي) – وهو وَصْفُ نكرةٍ – نصبَه على الحال منها. واللامُ في قوله (لقومه) مُعلَّقةٌ بنَفْسِ (رأيتِ)، كقولك: رأيتُ لِبَنِي فلانٍ نَعَمًا وعَبيدًا. وإنْ جعلتَ (مِثلي) مفعولَ (رأيتِ) كانت الهاء في (قومه) له، وإنْ جعلتَه حالًا مُقدَّمةً فالهاء لـ(رَجُل). فإنْ قُلتَ: أَلَا تعلم أنَّ حال الشَّيء هي الشَّيءُ في المعنى على مذهب أهل العربية لا على مذهب أهل الكلام؛ فهلَّا قُلتَ: إنَّ الهاء عائدةٌ في القول الثَّاني على المِثْلِ أيضًا، كما كانت في الوجه الأوَّل؟ قيل: لا أمنع ذلك من جهة المعنى كما ذكرت، لكنْ من طريق الصَّنعة، ومأخذها ما ذكرتُ لك؛ ألا تراك تقولُ: مررتُ برجُلٍ ظريفٍ فكلَّمتُه، فتعيد الهاء على رجلٍ لا على ظريفٍ، وإنْ كان الظَّريف هو الرَّجل في المعنى، وكذلك: مررتُ بهندٍ واقفةً فحَدَّثْتُها، فالهاء عائدةٌ على هندٍ في طريق الصَّنعة لا على واقفة، الحال في هذا والصفة سواء. يزيد في وضوح ذلك قولُك: مررتُ برجلٍ رَبْعةٍ فكلَّمته، فلو كان الضَّمير عائدًا على الصِّفة لقلتَ: فكلَّمتُها، وكذلك: مررتُ بهندٍ مُرضِعًا فرَحِمتُها، ولو كان الضَّمير عائدًا على الحال لقلتَ: فرَحِمتُه؛ لأنَّ مُرْضِعًا وطاهرًا وطامثًا وحائضًا ونحو ذلك مُذَكَّراتٌ عندنا وإنْ جرت على المؤنَّث، كما أنَّ رَبْعة ويَفَعة ونُكَحَة ولُعَبة ونَحْو ذلك مؤنَّثاتٌ وإنْ جرين أوصافًا على المذكَّرينَ؛ ألا تراكَ لو سمَّيت رجلًا برَبْعة ويَفَعة ونُكَحَة لم تصرفه، ولو سميته بحائض وطامِث لصرفتَه، فاعرف ذلك»[٦٨].

ففي هذا النَّصِّ أشار ابن جِنِّي إلى أنَّ كلمة (مِثْل) من قوله (مِثْلي) تحتمل وجهين: أولهما أنْ تكونَ مفعولَ الفعل رأيتِ، وهو ما يترتب عليه كون كلمة (رجُلًا) منصوبةً على التَّمييز، والتَّقدير حينئذٍ: مِثلي من الرجال الذين إذا غُشُوا كَفَوْا.

أمَّا الوجه الآخر، فهو أنْ يكون الشاعرُ قد قصد: هل رأيتِ رجُلًا مِثلِي، ولمَّا قَدَّم (مِثْلي) –وهو وَصْفٌ للنكرة (رجُل) – نصبَه على الحال منها. وأشار إلى تعلُّق اللامِ في قوله (لقومه) بالفعل (رأيتِ)، كقولك: رأيتُ لِبَنِي فلانٍ نَعَمًا وعَبيدًا.

وبعد ذلك أشار إلى أنَّه في حالة كَونِ (مِثلي) مفعولَ الفعل (رأيتِ) فإنَّ الهاء في (قومه) تعود على (مِثْلي)، وكأنَّ إعادة الترتيب حينئذٍ تُفضي إلى أنَّ البنية الأساسية هي: وهل رَأيتِ مِثْلِي على يُسْرِي وحِينَ تَعلَّتِي رَجُلًا لِقَومِهِ إذا ما النَّائباتُ غَشِينَهُ أَكْفَى لِمُعْضِلةٍ، وإنْ هِيَ جَلَّتِ؟

وإنْ جعلنا كلمة (مِثلِي) حالًا مُقدَّمةً فالهاء تكون عائدةً حينئذٍ على كلمة (رَجُل)، وكأنَّ إعادة الترتيب حينئذٍ تُفضي إلى أنَّ البنية الأساسية هي: وهل رَأيتِ مِثْلِي رَجُلًا على يُسْرِي وحِينَ تَعلَّتِي لِقَومِهِ إذا ما النَّائباتُ غَشِينَهُ أَكْفَى لِمُعْضِلةٍ، وإنْ هِيَ جَلَّتِ؟ وهو ما يوحي بدور الإحالةِ الدَّاخلية في النصِّ في التَّقدير، وهو ما ينعكسُ على المعنى النَّصِّيّ.

هنا يأتي ما نحنُ بصدده، حيث توهُّمُ ابن جِنِّي أنَّه إذا اعترض مُعترضٌ ما، فجعل الهاء عائدة في الوجهين على (مِثْلي) قائلًا: ألا تعلَمُ أنَّ حال الشَّيء هي الشَّيءُ في المعنى على مذهب أهل العربية لا على مذهب أهل الكلام؛ فهلَّا قُلتَ: إنَّ الهاء عائدةٌ في القول الثَّاني على المِثْلِ أيضًا، كما كانت في الوجه الأوَّل؟

فإن دَفْعَه هذا الاعتراضَ – وهو ما نوافقه عليه – يكمُنُ في عدَمِ مَنْعِهِ ذلك

من جهة المعنى، لكنَّ طريق الصَّنعة يقتضي ما ذكره آنفًا مُضيفًا قولَهُ: أَلَا تراك تقولُ: مررتُ برجُلٍ ظريفٍ فكلَّمْتُه، فتعيد الهاء على رجلٍ لا على ظريفٍ، وإنْ كان الظريف هو الرَّجل في المعنى، وكذلك: مررتُ بهندٍ واقفةً فحَدَّثْتُها، فالهاء عائدةٌ على هندٍ في طريق الصَّنعة لا على واقفة، الحال في هذا والصِّفة سواء.

وقد أضاف أنَّه مِمَّا يزيد الأمر وضوحًا رجوع الضمير على الموصوف في قولك: مررتُ برجلٍ رَبْعةٍ فكلَّمته، فلو كان الضمير عائدًا على الصفة لقلتَ: فكلَّمتُها، وكذلك رجوع الضَّمير على صاحب الحال في قولك: مررتُ بهندٍ مُرضِعًا فرَحِمتُها، ولو كان الضمير عائدًا على الحال لقلتَ: فرَحِمتُه؛ لأنَّ مُرْضِعًا وطاهرًا وطامثًا وحائضًا ونحو ذلك مُذَكَّراتٌ عندهم وإنْ جرت على المؤنَّث –فالتَّاء أصلٌ والهاء فرعٌ عند البصريين، وهو الصحيح عند اللَّخمي؛ لأنَّ الوصل هو الأصل، والوقف عارضٌ[٦٩]– كما أنَّ رَبْعة ويَفَعة ونُكَحَة ولُعَبة ونحو ذلك مؤنَّثات وإنْ جرين أوصافًا على المذكَّرينَ؛ فلو سمينا رجلًا برَبْعة ويَفَعة ونُكَحَة لم تصرفه، ولو سميته بحائض وطامث لصرفتَه، فاعرف ذلك[٧٠]، وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّ للصَّنعة دورًا في عودِ الضمير على مَرْجعٍ ما دون غيره وإنْ كان طريق المعنى لا يمنع عودَه على مرجعٍ آخر.

هذا، وإنْ كان ما سبق يتصل بدَفْعه الاعتراض على مرجع الضَّمير، باعتبار الضمير أحد المعارف، فإنَّ المثال الآتي يتعلَّق بدَفْعِه الاعتراضَ على كَونِ (ما) موصولة، وذلك في تعليقه على قولِ غَلَّاق بن مَرْوانَ بنِ الحَكَم بنِ زِنْباع[٧١]:

فأَضْحَتْ زُهَيْرٌ في السِّنين التي مَضَتْ وما بَعْدُ، لا يُدْعَوْنَ إلَّا الأَشائِما

فقال: «ينبغي أنْ تكون (ما) من قوله (وما بَعدُ) زائدة، وتقديره: وبَعْدُ. ولا يحسنُ أنْ تجعل (ما) بمنزلة الذي؛ أي: والزمان الذي بعد؛ وذلك أنَّ (قبل) و(بعد) إذا حُذِف منهما ما أُضيفا إليه لم يُبْنَيا على شيءٍ لِنُقصانِهما ولحاقهما

بالحرفِ لأجْل الحذف، فإذا كانا لا يُبنيان على شيءٍ كان الامتناعُ عن الوصل بِهما أوجبَ، وذلك أنَّ الصِّلة إلى الإيضاح والتَّمام أحوج من الخبر؛ ألا ترى إلى استمرار حذفِ الخبر وعِزَّةِ حذفِ الصِّلة، فإذا امتنع الإخبارُ بِهما كان الوصلُ بهما أعزَّ وأقبح. واستعمل (بعد) اسمًا لعطفه على (السنين)، وهي اسمٌ»[٧٢].

ففي هذا النَّصِّ أشار ابن جِنِّي إلى وجوبِ كَونِ (ما) من قوله (وما بَعْدُ) زائدةً – وهو ما نوافقه عليه – أي: إنَّها «لا تكونُ حشوًا خاليةً من أيِّ معنى، وإلَّا كان الاستغناء عنها أفضل»[٧٣]، وتقدير الكلام: فأَضْحَتْ زُهَيْرٌ في السِّنين التي مَضَتْ وبَعْدُ. وقد تنبه ابنُ جِنِّي ضِمْنًا إلى أنَّه ربَّما يعترضُ مُعترضٌ ما على كونِها زائدةً، فيرى أنَّها موصولة؛ ومن ثَمَّ كان دَفْعُهُ هذا الاعتراضَ المُتوهَّمَ بإشارته إلى أنَّه لا يحسنُ أنْ تجعل (ما) بمنزلة الذي؛ أي: والزمان الذي بعد، والعلَّة في ذلك أنَّ (قبل) و(بعد) إذا حُذِف منهما ما أُضيفا إليه لم يُبْنَيا على شيءٍ[٧٤]؛ وذلك لِنُقصانِهما ولحاقهما بالحرفِ لأجْل الحذف، فإذا كانا لا يُبنيان على شيءٍ كان الامتناعُ عن الوصل بِهما أوجبَ؛ وذلك أنَّ الاسم الموصول، حرفيًّا كان أو اسميًّا يحتاج إلى الإيضاح والتَّمام بصلته احتياجًا أشدَّ من الخبر. ونحن نعرفُ أنَّ الخبر يُحذف كثيرًا، وحذفُ الصِّلة عزيز؛ ومن ثَمَّ فإذا امتنع الإخبار بكُلٍّ من (قبلُ وبعدُ) لا سيَّما أنَّ ما أضيفتا إليه قد حُذِف كان الوصل بهما أعزَّ وأقبح؛ ومن ثَمَّ كانت (ما) زائدةً ولا يحسن كونها موصولة، وبذلك يكون الشَّاعر قد استعمل (بعد) اسمًا معطوفًا على (السنين)، عطف اسمٍ على اسم.

وهذه الزيادة مرتبطة بالمعنى تفيد تأكيد المعنى المُستفاد من قول الشَّاعر، وهو كونُها أضحت زُهيرًا فيما مضى من السِّنين إلى الآن، فلكي يؤكد استمرار كَونِها زُهيرًا فيما مضى من السنين حتَّى الآن استعمل (ما) الزَّائدة هنا، في إشارةٍ أيضًا إلى أنَّ كلمة (بعد) في موضعِ جرٍّ؛ لأنَّها معطوفةٌ على كلمة (السنين) وحدَها[٧٥].

ثالثًا- دَفْعُ الاعتراض فيما يتعلَّق بالجملة الاسمية ونواسخها:

ورد دَفْعُ الاعتراض فيما يتعلَّق بالجملة الاسمية ونواسخها لدى (ابن جنِّي) في سبعة مواضع، دارت حول دَفْعِ الاعتراض على جواز الإخبار عن ضمير المتكلِّم، من جهة وَضْع الأخصِّ موضع ما هو دونه في الخصوص، ودَفْعِ شُبهةِ خلو الجزأين الجاريَيْن خبرين من عائدٍ إلى المُخبر عنه، ودَفْعِ الاعتراض على كون حذف أخبار كان وأخواتها ضعيفة في القياس، قليلة في الاستعمال، ودَفْعِ الاعتراض على حذف خبر إن، ودَفْعِ الاعتراض على تنوين اسم (لا) النافية للجنس مع استقامة الوزن بدون تنوين، ودَفْعِ الاعتراض على جواز استعمال القول بمعنى الظَّنِّ مع غياب الاستفهام، ودَفعِ شُبْهَةِ استعمال العِلْمِ في موضع القسم(٧٦).

ومن ذلك دَفْعُهُ الاعتراضَ على كَونِ حَذْفِ أخبار كان وأخواتها ضعيفة في القياس، قليلة في الاستعمال، وهو ما جاء في تعليقه على قولِ التَّيْمِيِّ في منصور بن زياد(٧٧):

لَهْفِي عليكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خائفٍ يَبْغِي جِوارَكَ حِينَ ليسَ مُجِيرُ

فقال: «حذف خبر ليس؛ أي: حين ليس في الدنيا مُجيرُ، وعليه قولهم: ليسَ الطِّيبُ إلَّا المِسْكُ، أي: ليس الطِّيبُ في الدنيا، ثُمَّ أبدل المِسْك من الطِّيب، هذا أحدُ الوجوه في هذه اللَّفظة، أعني قولهم: ليس الطِّيبُ إلَّا المِسكُ. واعلم أنَّ حَذْفَ أخبارِ كان وأخواتِها يَضعُف في القياسِ، وقلَّما وُجِدَ في الاستعمال. فإنْ قُلْتَ: قد عُلِمَ أنَّ خبر كان يتجاذبه شبهان: أحدهما خبر المبتدأ؛ لأنَّه هو أصله، والآخر المفعول به إذْ كان منصوبًا بعد مرفوع بِفِعْلِه، وليس مصدرًا ولا ظرفًا ولا حالًا ولا تمييزًا ولا مفعولًا له ولا مفعولًا معه، وكلُّ واحدٍ من خبر المبتدأ ومن المفعول به قد شاع في الكلام، واطَّرد حذْفُه، وهو واقف بينهما وآخذٌ

للشَّبَه من كلٍّ منهما، فليت شِعري من أين قَبُحَ وقَلَّ حذْفُه؟ فالجوابُ: أنَّه دخله أمرٌ لم يوجد في واحدٍ منهما، وذلك أنَّ كان الناقصة إنَّما أُلزمت الخبر تعويضًا لها ممَّا جرى مِمَّا اختُرِمَ منها من دلالة الحدث، فجاء مُتمِّمًا لها وعوضًا من المُختَرَم منها، فلو حذفته لنقضت الغرض الذي جئتَ به له ومن أجْله، فجرى في ذلك نحوًا من إدغام الملحق لِمَا في ذلك من نقصِ الغرض الذي أُريد به من احتذاء المثال الملحَق به وبحذْفِ المؤكد لِمَا فيه من تناقُضِ المطلب؛ ألا ترى أنَّ التَّوكيد من مقاوم الإسهاب والإطناب، والحذف من مَظانِّ الإيجاز والاختصار، وهما – كما ترى – ضدان. وكنتُ رأيتُ أبا عليٍّ وقتًا ما آنسًا بحَذْفِ خبر كان، ولم أره راجعه ولا كثُرَ في كلامه، وفيه عندي ما ذكرتُه لك، فتفهمه، فإنَّه لا يجوزُ في القياس غيره»[٧٨].

ففي هذا النَّصِّ نلاحظُ توهُّم ابن جنِّي أنَّ ثَمَّة مُعترِضًا ما يعترضُ على كونِ حَذْفِ أخبارِ كان وأخواتِها ضعيفًا في القياسِ[٧٩]، وقلَّما وُجِدَ في الاستعمال، مُحتجًّا بأنَّ خبر كان وأخواتها شبيهٌ بخبر المبتدأ؛ لأنَّه هو أصله، وشبيهٌ بالمفعول به إذْ كان منصوبًا بعد مرفوع بِفِعْلِه، وليس مصدرًا ولا ظرفًا ولا حالًا ولا تمييزًا ولا مفعولًا له ولا مفعولًا معه، مُضيفًا أنَّ كلَّ واحد من خبر المبتدأ ومن المفعول به قد شاع في الكلام، واطَّرد حذْفُه، وخبر كان وأخواتها واقفٌ بين خبر المبتدأ والمفعول به وآخذٌ للشَّبَه من كلٍّ منهما، فمِن أين قَبُحَ وقَلَّ حذْفُه؟

هنا انبرى ابن جنِّي لدَفْعِ هذا الاعتراض – وهو ما نوافقه عليه – مُشيرًا إلى أنَّ خبر كان وأخواتها قد دخله أمرٌ لم يوجد في كلٍّ من خبر المُبتدأ والمفعول به؛ وذلك مُفاده أنَّ كان النَّاقصة إنَّما أُلزمت الخبر تعويضًا لها ممَّا جرى؛ أي: مِمَّا نقص فيها، حيث عدم دلالتها على الحدث، فجاء الخبر مُتمِّمًا لها وعوضًا مِن الحدث الذي لم تدل عليه.

وبناء على هذا لو حذفنا الخبر لنقضنا الغرض الذي جئنا به له ومن أجْلِه، فجرى في ذلك نَحْوًا من إدغام الملحق لِمَا في ذلك من نقصِ الغرض الذي أُريد به من احتذاء المثال الملحَق به وبحذْفِ المؤكد لِما فيه من تناقُضِ المطلبِ؛ فالتَّوكيد من مقاوم الإسهاب والإطناب، والحذف من مَظانِّ الإيجاز والاختصار، وهما ضدان.

هذا، وقد أدلى ابن جِنِّي بأنَّه كان قد رأى أبا عليٍّ وقتًا ما آنسًا بحَذْفِ خبر كان، ولم يره راجعه ولا كثُرَ في كلامه[٨٠]، منهيًا كلامه بأنَّه لا يجوزُ في القياس غيره.

ومن ثَمَّ فحَذْفُ خبر (ليس) في الشَّاهد موضع تعليق ابن جِنِّي ودَفْعِه الاعتراضَ هو من قبيل الحذف القليل في الاستعمال الضَّعيف في القياس، من جهة اختِرام كان وأخواتها من دلالة الحدَث؛ ومن ثَمَّ كان وجود الخبر مُتمِّمًا لها وعوضًا من المُختَرَم منها، وإن كان هذا الحذف لا يخلو من دلالة – هنا – تكمن في النصِّ على ابتغاء التَّيمي جوارَ منصور بن زياد في حين انعدام المُجيرِ في هذه الدُّنيا، وحذْفه للعلم به، إضافة إلى إسهامه في توافق النِّظام النَّحويّ مع النَّسج الشِّعري، واكتساب التركيز على المُجيرِ من كونه بمحل القافية التي هي محلُّ التركيز والاهتمام؛ ومن ثَمَّ فهو ليس من قبيل الضرورة، من جهة دلالته على معنى ما وكون الوزن والقافية جزءًا من المعنى النَّصِّيِّ[٨١].

رابعًا–دَفْع الاعتراض فيما يتَّصل بالمنصوبات:

ورد دَفْعُ الاعتراض فيما يتَّصلُ بالمنصوبات لدى (ابن جنِّي) في خمسة مواضع، دارت حول دَفْع الاعتراض على ما عومل معاملة المفعول له من الظروف وليس بمصدر، ودَفْعِ جوازِ كَونِ الحال استخبارًا (استفهامًا) على الحكاية، ودَفْعِ الاعتراض على كون الحال من الضمير في المصدر الواقع خبرًا،

ودَفْعِ توهُّم كونِ الحال غير مصاحبةٍ صاحبَ الحال في وقت ظهور الفعل منه أو به، ودَفْعِ توهُّم نِيَّةِ الظَّرف (في أجوافها) في غير موضعه الذي هو فيه[٨٢]. ومن ذلك ما جاء في تعليقه على قولِ حُسَيْل بن سُحَيْجٍ الضَّبِّيِّ[٨٣]:

وبَيْضاءَ مِنْ نَسْجِ ابنِ داودَ نَثْلةٍ تَخَيَّرْتُها يومَ اللِّقاءِ المَلابِسَا

فقال: «قوله: (مِنْ نَسْجِ ابنِ داودَ) مِنْ أغلاط العرب؛ وذاك أنَّ الصَّنعة إنَّما كانت لِداودَ نفسِه، وقد يَلحقُ الشَّاعرُ الدَّهَشُ في حال صنعته، فيُجري ذلك مُجرى الضرورة المغفورة له، وعليه ما جاء عنهم من نحو قوله:

مثل النَّصارى قتلوا المسيحا

على أنَّه يُمكن أن يُتأوَّل هذا، فيقال: قتلوه؛ أي: ادَّعَوا قَتْله على اليهود، أو تابعوا اليهود في ادِّعائهم قتله، أو عرضوه لأنَّ قُتل فيه ... وأراد: تخيرتُها من الملابس، فحذف حرف الجرِّ ... وأمَّا (يومَ اللِّقاء) فظرفٌ لـ(تَخَيَّرْتُ)، هذا هو الوجه. وقد يجوزُ أنْ يكون منصوبًا نَصْبَ المفعول له؛ أي: تَخيَّرتُها لِهَولِ يوم اللقاء، ثُمَّ حُذف حرف الجرِّ، فصار: تَخَيَّرتُها هَولَ يوم اللِّقاء، ثُمَّ حَذف المضافَ، فقال: يومَ اللِّقاء. فإنْ قُلتَ: فإنَّ المفعول له إذا لم يكن مصدرًا فلا بُدَّ معه من اللام، نَحْوُ قولك: قمتُ لِزيدٍ؛ أي: مِنْ أجلِه، ولا يجوزُ قمتُ زيدًا؛ لأنَّه ليس بمصدر. قيل له: الأمرُ كذلك، غير أنَّ (اليوم) – وإنْ لم يكن مصدرًا – فإنَّه قد عُوملَ معاملته؛ ألا ترى إلى قولِ الخليل في (يوم): إنَّه كأنَّه من (يُمْتُ). وهذا صريحُ إلصاقِ له بالفعل، وظاهرُ إدناءِ له منه، وعليه قول **الله** تعالى: ﴿وَذَكِّرْهُم بِأَيَّـٰمِ ٱللَّهِ﴾[٨٤]؛ أي: بنعمة **الله** عليهم. وأيضًا فإنَّ (اليوم) ظرفُ زمان، وظروف الزمان مُصاقِبةٌ للأفعال، مُطلَّة عليها في بعض أحكامها؛ ألا ترى إلى التقاء القبيلتين جميعًا في تَقَضِّي كل واحدٍ منهما وتصرُّفه، وأنَّه لا بُدَّ للفِعْلِ من زمانٍ يضمنه؛ ولذلك استجازوا إضافة ظروف الزمان إلى الأفعال

لقُربٍ بينهما، وتضام الحال الدَّانية عليهما، فلمَّا كان بين الفعل وظرف الزَّمان ما ذكرناه من النسبِ والقُرْبِ جاز أيضًا أن يجري ظرف الزَّمانِ مجرى المصدر في وقوعه مفعولًا له؛ هذا مع ما يُرادُ به، ويُراعى فيه من المضاف المحذوف الذي هو غرضُ الفاعلِ وعليه وقوع الفعل»[٨٥].

فابنُ جِنِّي في هذا النصِّ يدفَعُ الاعتراض فيما يتصلُّ بما عومل معاملة المفعول له من الظروف وليس بمصدر، ذلك أنَّه نَصَّ على أنَّ (يومَ اللِّقاء) ظرفٌ لـ(تَخَيَّرْتُ)، في قول (حُسَيْل) السَّابق ذِكرُه، ورجَّح هذا الوجه، من خلال قوله: «وهو الوجه». لكنَّه لم يمنع جواز كَونِه منصوبًا نَصْبَ المفعول له، على الرغم من أنَّه ليس بمصدر، وهذا شرطٌ في المفعول له أو لأجْلِه، منصوصٌ عليه لدى القدماء حتَّى المتأخرين[٨٦]، والتقدير حينئذ: تَخيَّرتُها لِهَولِ يوم اللِّقاء، ثُمَّ حُذِف حرف الجرِّ، فصار: تَخَيَّرتُها هَولَ يومِ اللِّقاء، ثُمَّ حَذف المضَافَ (هَول)، فقال: يومَ اللِّقاء.

هنا يأتي دورُ المعترض الذي توهَّمه ابنُ جِنِّي قائلًا: إن المفعول له إذا لم يكن مصدرًا فلا بُدَّ معه من اللام، نحوُ قولك: قمتُ لِزيدٍ، أي: مِنْ أجلِه، ولا يجوزُ قمتُ زيدًا؛ لأنَّه ليس بمصدر. وإزاء ذلك كان دَفْعُ ابنِ جِنِّي هذا الاعتراض من خلال إقراره المُعترضَ فيما قاله مُضيفًا – وهو ما نوافقه عليه – أنَّ (اليوم) – وإنْ لم يكن مصدرًا – فإنَّه قد عُوملَ معاملته، مُستشهدًا بقول الخليل في (يوم): «إنَّه كأنَّه من (يُمْتُ)»[٨٧]، أي كأن كلمة (يوم) مأخوذةٌ من الفعل (يُمْتُ)؛ ولذلك أشار ابن جِنِّي إلى أنَّ هذا صريحُ إلصاقِ له بالفعل، وظاهرُ إدناءٍ له منه، وهو ما عليه قول **الله** تعالى: ﴿ وَذَكِّرْهُم بِأَيَّـٰمِ ٱللَّهِ ﴾[٨٨]؛ أي: بنعمة **الله** عليهم. وأيضًا فإنَّ (اليوم) ظرفُ زمان، وظروف الزمان مقاربةٌ للأفعال – وهو ما قال به سيبويه –[٨٩]، مُطلَّة عليها في بعض أحكامها؛ ألا ترى إلى التقاء القبيلين جميعًا في تَقَضِّي كل واحدٍ منهما وتصرُّفِه، وأنَّه لا بدَّ للفعلِ من زمانٍ يضمنه؛

ولذلك استجازوا إضافة ظروف الزمان إلى الأفعال لقُربٍ بينهما، وتضامٍّ الحال الدَّانية عليهما.

فبناء على أنَّ ثَمَّة صلةً وقُرْبًا بين الفعل وظرف الزَّمان – على نحو ما ذُكِرَ – جاز أيضًا أن يجري ظرف الزمانِ مجرى المصدر في وقوعه مفعولًا له؛ هذا مع ما يُرادُ به، ويُراعى فيه من المضاف المحذوف (هَول) الذي هو غرضُ الفاعلِ وعليه وقوع الفِعْل؛ أي: إنَّ تَخيُّرَ الشَّاعرِ الدُّروعَ البيضاء المحبوكة الصُّنع مثل نَسْجِ داود، كان بسبب يومِ اللقاءِ وهولِه.

ومن ذلك أيضًا ما جاء في تعليقه على قولِ ابن المُقَفَّعِ، يرثي يحيى بن زياد[٩٠]:

رُزِئْنا أبا عَمرٍو، ولا حَيَّ مِثْلَه فَلِلَّهِ رَيْبُ الحادِثاتِ، بِمَنْ وَقَعْ

فقال: «الوجه أنْ يكونَ قوله: (بِمَنْ وَقَع) جُملةً مستأنفةً، لا موضعَ لها من الإعراب، إلَّا أنَّها تتصلُ بالأُولَى بقَدْرِ ما تضمنته من ضمير ... الذي هو الريب. وقد يجوز أنْ تكون ذات موضع منه منصوبةً على الحال من الرّيب، حتَّى كأنَّه قال: فَلِلَّهِ رَيْبُ الحادِثاتِ مُلِمًّا مُبالغًا مُتناهيًا، ونحو ذلك. فإنْ قُلت: فإنَّ الحال ضربٌ من الخبر، والخبر لا يكون استخبارًا؛ لأنَّهما سبيلان متعاديتان، ومذهبان مُتنافران. قيل: قد يجوز ذلك على ضَرْبٍ من ضروب الحكاية، فكأنَّه قال: فَلله رَيْبُ الحادثات مَقُولًا فيه، أوْ له، أوْ من أجلِه، بَمَنْ وَقَع؟ كما قال الآخر، أنشدناه أبو علي[٩١]:

ما زِلْتُ أَسْعى مَعَهُمْ وأَخْتَبِطْ حتَّى إذا جاءَ الظَّلامُ المُخْتَلِطْ

جاؤوا بِضَيْحٍ هلْ رأيتَ الذِّئبَ قَطْ

فقوله: (هلْ رأيتَ الذِّئبَ قَطْ) جملةٌ استفهاميةٌ، وقد وَصف بها كما ترى،

ووجهه أنَّه محمولٌ على الحكاية؛ أي: جاؤوا بِضَيْحٍ يُقالُ فيه إذا رُئي: هلْ رِأيتَ الذِّئبَ قَطُّ، فإنَّه يُشبهه»[٩٢].

ففي هذا النَّصِّ فضَّل ابن جنِّي – وهو ما نرجِّحه – أنْ يكون قوله: (بِمَنْ وَقَع) جُملةً مستأنفة، لا موضعَ لها من الإعراب، وعلى الرَّغم من ذلك فإنَّها ليست منقطعةً عن الجملة الأولى، فهي تتصلُ بها بقَدْرِ ما تضمنته من الضمير في الفعل (وقع)، ذلك الضَّمير الذي يعود على الريب. وقد أشار أيضًا إلى جوازِ كونها في محلِّ نَصْبٍ على الحال من الرّيب، حتَّى كأنَّه قال: فَلِلَّهِ رَيْبُ الحادِثاتِ مُلِمًّا مُبالغًا مُتناهيًا، ونحو ذلك[٩٣].

هنا توهَّمَ ابن جنِّي أنَّ ثَمَّة مُعترضًا ما، مُفادُ اعتراضِه أنَّ الحال ضربٌ من الخبر، والخبر لا يكون استخبارًا؛ أي: استفهامًا؛ لأنَّ الخبر والاستفهام سبيلان متعاديتان، ومذهبان مُتنافران؛ ومن ثَمَّ لا يصحُّ أن تكون الجملة الاستفهامية (بِمَنْ وَقَعْ) حالًا.

وهو ما دفع ابن جنِّي إلى التَّصدِّي لهذا الاعتراضِ مُشيرًا إلى أنَّ ذلك يجوزُ على ضربٍ من ضروب الحكاية، فكأنه قال: فَللهِ رَيْبُ الحادثات مَقُولًا فيه، أو له، أو من أجلِه، بَمَنْ وَقَع؟ كما قال العجاجُ، وهو ما أنشده إيَّاه أبو علي:

ما زِلْتُ أَسْعى مَعَهُمْ وأَخْتَبِطْ حتَّى إذا جاءَ الظَّلامُ المُخْتَلِطْ

جاؤوا بِضَيْحٍ هلْ رِأيتَ الذِّئبَ قَطْ[٩٤]

فقوله: (هلْ رِأيتَ الذِّئبَ قَطْ) جملةٌ استفهاميةٌ، وقد وَصَفَ بها كلمة (ضَيْح)، حملًا على المعنى دون اللَّفظ؛ من جهة أنَّ الصِّفة ضربٌ من الخبر، ولمَّا كان من المعلوم أنَّ جملة الصِّفة لا تكون استفهاميةً، فقد وُجِّه ذلك على أنَّه محمولٌ على الحكاية؛ أي: جاؤوا بِضَيْحٍ يُقالُ فيه إذا رُئي: هلْ رِأيتَ الذِّئبَ قَطُّ؟[٩٥]؛ ومن ثَمَّ فإنَّ هذا يُشبه توجيه جملة (بِمَنْ وقع؟) في قول ابن المُقفَّع على أنَّها حالٌ.

خامسًا- دَفْع الاعتراض فيما يتَّصلُ بالمجرورات بالحرف أو بالإضافة:

ورد دَفْعُ الاعتراض فيما يتَّصلُ بالمجرورات لدى (ابن جنِّي) في موضعين، دارا حول دَفعِ توهُّم المبرد أنَّ الواو تجرُّ ما بعدها لَمَّا خَلَفَتْ رُبَّ، ودَفْعِ الاعتراض على كَون (بني شيبان) مضافًا إلى اسم الفعل (رُوَيْد) بإشارته إلى أنَّ ذلك لا يجوز هنا من قِبَل أن هذه الأسماء المُسمّى بها الأفعال لا يؤمَر بها الغائب، وإنَّما هي موضوعةٌ لأمرِ الحاضر(٩٦).

ومثال ذلك ما جاء في تعليقه على قولِ رَبيعة بن مَقروم الضَّبِّيّ(٩٧):

وإنْ أَهْلِكْ فَـذِي حَنَقٍ لَظَـاهُ عَلَـيَّ، يَكـادُ يَلْتَـهِبُ الْتِهابَا

فقال: «ذِي مجرورةٌ بـ(رُبَّ) مُضمرة؛ أي: فرُبَّ ذِي حَنَقٍ، وحذفها لِلعلمِ بموضعها، كقولِ الآخر(٩٨):

رسْـمِ دارٍ، وَقَـفْـتُ فـي طَلَلِـهْ كِـدْتُ أَقْضِـي الغَداةَ مِنْ جَلَلِهْ

أي: رُبَّ رَسْمِ دار. وهذا يدفعُ قول أبي العباس: إنَّ الواو في نحو قوله(٩٩):

وبَلَدٍ تَحْسَبُهُ مَكْسُوحًا

هي التي جَرَّتْ (بَلَد) لَمَّا خَلَفَت (رُبَّ)، وكانت عِوضًا منها؛ ألا ترى أنَّه قال: فَذِي حَنَقٍ، أي: فرُبَّ ذي حَنَقٍ، ولا يقولُ أحدٌ: إنَّ الفاء عِوضٌ من رُبَّ. وكذلك قول الهُذليِّ(١٠٠):

فَخورٍ، قد لَهَوْتُ بِهِنَّ، عِيْنٍ نَوَاعِمَ، في المُرُوطِ، وفي الرِّيَاطِ

وقال الآخر(١٠١):

بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ الفِجَاجِ قَتَمُهْ

ولا أحد يدعي أنَّ (بل) عِوضٌ من (رُبَّ)، فإذا صحَّ هذا وثَبت في الفاء وبل كانت الواو محمولةً على حُكمِه»[١٠٢].

ففي هذا النَّصِّ أشار ابنُ جِنِّي إلى أنَّ كلمة (ذِي) في قول رَبيعة بن مَقروم الضَّبِّيِّ مجرورةٌ بـ(رُبَّ) مُضمرة، والتقدير: فرُبَّ ذِي حَنَقٍ، وقد حذفَها الشَّاعرُ لِلعلمِ بموضعها، كما في قول جميل بُثينة: رسْمِ دارٍ، وَقَفْتُ في طَلَلِهْ، فالتقدير: رُبَّ رَسْمِ دار.

هذا، وقد اتّخذ ابنُ جِنِّي – وهو ما نوافقه عليه – من هذا الأمر مسلكًا لدَفْعِ قولِ المُبرِّد [١٠٣]: «إنَّ الواو في نحو قوله:

وبَلَدٍ تَحْسَبُهُ مَكْسُوحًا

هي التي جَرَّتْ (بَلَد) لَمَّا خَلَفَت (رُبَّ)، وكانت عِوضًا منها»، وأردف ابنُ جِنِّي بأنَّ

رَبيعة بن مَقروم الضَّبِّيّ قال: فَذِي حَنَقٍ؛ أي: فرُبَّ ذي حَنَقٍ، ومن المعلوم نحويًّا أنَّه لا يوجد مَنْ يقولُ: إنَّ الفاء عِوضٌ من رُبَّ، وهو ما عليه قول المُتنخل الهذليِّ:

فَخورٍ، قد لَهَوْتُ بِهِنَّ، عِيْنٍ نَوَاعِمَ، في المُرُوطِ، وفي الرِّيَاطِ

وهو ما علَّق عليه ابن الشجريِّ – وعلى قول المتنخل – بقوله: «فالفاء جوابُ الشرط كما ترى، فلا بُدَّ أنْ يكون التقدير: فرُبَّ ذِي حَنَقٍ، و(فَرُبَّ حُورٍ)؛ لأنَّ الفاء لم تُوجد جارّةً في شيءٍ من كلامهم»[١٠٤].

وكما دعَّم ابن جِنِّي دَفْعَ اعتراضه بقول المُتنخل دعَّمه – أيضًا – بقول رؤبة:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ الفِجَاجِ قَتَمُهْ

فأشار إلى أنَّه لا يوجدُ أحد يدعي أنَّ (بل) عِوضٌ من (رُبَّ)، فإذا صحَّ هذا وثَبت في الفاء وبل كانت الواو محمولةً على حُكمِه؛ ومن ثَمَّ فليست الواو بدلًا من رُبَّ – كما قال المُبرد –وهو ما نؤيِّده لِمَا تقدم، إضافة إلى قول أبي عليٍّ في تعليقه على قول رؤبة: (بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ الفِجَاجِ قَتَمُهْ): «فلو كان الجرُّ بالواو، دون (رُبَّ) المضمرة، لكان في قوله: (بل بَلَدٍ) الجرُّ بـ(بَلْ)، وهذا لا نعلمُ أحدًا به اعتدادٌ يقولُه»[١٠٥].

سادسًا– دَفْع الاعتراض فيما يتَّصلُ بعمل المشتقات:

ورد دَفْعُ الاعتراض فيما يتَّصلُ بالمشتقات لدى (ابن جنِّي) في موضعين، حيثُ دَفْعُ توهم تقدُّم ما عمل فيه المصدر عليه، ودَفْعُ توهُّم قوة (أفعل) الذي للمبالغة على تناوُلِه ما بعدَه وتصرُّفه[١٠٦].

ومثال ذلك ما جاء في تعليقه على قولِ مُحْرِز بن المُكَعْبَرِ الضَّبِّيّ[١٠٧]:

فَهَلَّا سَعَيْتُمْ سَعْيَ عُصْبَةِ مازِنٍ وهَلْ كُفَلَائِي فِي الوَفَاءِ سَواءُ

فقال: «الظَّرفُ مُتعلِّقٌ بِسواء لا بكُفلائي؛ ألا ترى أنَّ معناه: وهل مَنْ يكفُلُني مُتساوون في الوفاء؟ فإنْ قُلت: إنَّ سَواء مصدر، فكيف جاز أنْ يتقدم ما عمل فيه عليه؟ قيل: هو في الأصل مصدرٌ، غير أنَّه أُوقع الآن موقع اسم الفاعل، واسم الفاعل يعمل فيما قبله، نحوُ: زيدٌ عندك جالسٌ، وأنت لعمرو ضاربٌ. ويدلُّ على أنَّه – هنا – واقعٌ موقع اسم الفاعل أنَّ معناه: وهل كُفَلائي في الوفاء متساوون؟ وهذا يدلُّ على صِحَّة ما نذهبُ إليه من أنَّ العرب قد تُجري العين مُجرى الحدث، فيقولون: زيدٌ قِيامٌ، أي: كأنَّه مخلوق منه لكثرة تعاطيه إياه، وعليه قولُ الآخر[١٠٨]:

..... وضَنَّتْ علينا، والضَّنِينُ مِنَ البُخْلِ

أي: كأنَّه مخلوقٌ منه. ووجه الدَّلالةِ منه أنَّ سَواء من قوله:

..... وهـل كُفـلائـي فـي الوفـاء سـواء

لا يخلو أنْ يكون من المصادر التي جعلتها العيانُ لضربٍ من المبالغة كما قدَّمناه الآن أو يكون مُرادًا فيه حذف المضاف؛ أي: ذَوُو سَواء. فلا يجوزُ أنْ يكون على حذف المضاف؛ لأنَّه لو كان كذلك لكان المصدر باقيًا على مصدريته، ولو كان كذلك لَمَا جاز تقدُّمُ ما اتَّصل به عليه؛ لاستحالة تقدُّم الصِّلةِ على الموصولِ، وإذا امتنع ذلك كان على أنْ تجعلَ الثَّاني هو الأوَّل كما تجعله إيَّاه إذا كان الثاني اسم فاعلٍ أو مفعول، نحوُ: زيدٌ ضاربٌ أو مضروبٌ، وكلٌّ واحد منهما يجوزُ أنْ يُقَدَّمَ عليه ما انتصب به. يؤكِّد ذلك أنَّك تجدُ معناه إذا جعلتَ الثَّاني هو الأوَّل كمعناه إذا كان اسم فاعلٍ أو مفعول؛ فقولك: زيدٌ قيامٌ، وأنت تريد المبالغة في المعنى، كقولك: زيدٌ قائمٌ لا يَفتُر، أو: قائمٌ غير مُقصِّرٍ في ذاك، وكذلك تقول: زيدٌ عَمْرًا ضاربٌ، وزيدٌ سَوطًا مضروبٌ، فاعرفه»[١٠٩].

ففي هذا النَّصِّ أشار ابنُ جنِّي إلى أنَّ الظَّرف (في الوَفاء) مُتعلِّقٌ بِسواء لا بكُفلائي، مُحتكِمًا إلى أنَّ المعنى: وهل مَنْ يكفُلُني مُتساوون في الوفاء؟ هنا تبادر إلى ذِهنه أنَّه ربما يعترضُ مُعترضٌ باعتراضٍ مُفاده أنَّ (سَواء) مصدرٌ، فكيف جاز أنْ يتقدم ما عمل فيه عليه؟

إزاء ذلك كان دَفْعُه الاعتراضَ – وهو ما نوافقه عليه – بأنَّ (سواء) في الأصل مصدرٌ، لكنَّه أُوقع الآن موقع اسم الفاعل، واسم الفاعل يعمل فيما قبله، نحوُ: زيدٌ عندك جالسٌ، وأنت لعمرو ضاربٌ، وقد دلَّل على أنَّه – هنا – واقعٌ موقع اسم الفاعل أنَّ معناه: وهل كُفَلائي في الوفاء متساوون؟ ومن ثَمَّ اتَّخذ

من ذلك دليلًا على صِحَّة ما يذهبُ إليه من أنَّ العرب قد تُجري العين مُجرى الحدث[١١٠]، فيقولون: زيدٌ قِيامٌ؛ أي: كأنَّه مخلوق منه لكثرة تعاطيه إيَّاه، وهو ما عليه قولُ البُعيث: وضَنَّتْ علينا، والضَّنِينُ مِنَ البُخْلِ؛ أي: كأنَّ الضَّنين مخلوقٌ من البُخل.

وهنا نستعير قوله في مكان آخر: «فكأنَّه وُصِف بجميع الجِنْس مبالغةً، كما تقول: استولى على الفضل، وحاز جميع الرِّياسة والنبل، ولم يترك لأحدٍ نصيبًا في الكرم والجود، ونحو ذلك، فوصف بالجِنْس أجمع؛ تمكينًا لهذا الموضع وتوكيدًا»[١١١].

وهنا نُشيرُ إلى أنَّ المصدر عينٌ، واسم الفاعل الذي أُوِّل به المصدر حَدَثٌ، وما كان ما كان إلَّا لأنَّ المصدر لقوته يُتصرف فيه باعتباره أصلًا، وهو ما يُترجمه قول ابن جِنِّي: «فالأصول لقوتها يُتصرف فيها، والفروع لضَعْفِها يُتوقف بها، ويُقصرُ عن بعض ما تسوِّغه القوة لأصولها»[١١٢].

هذا، وقد بيَّن – وهو ما نوافقه عليه – أنَّ وجه الدَّلالةِ منه أنَّ سَواء من قوله: (وهل كُفلائي في الوفاء سواء؟) لا يخلو أنْ يكون من المصادر التي جعلتها العيانُ لضربٍ من المبالغة أو يكون مُرادًا فيه حذف المضاف؛ أي: ذَوُو سَواء. لكنَّه منع جوازَ كونِه على حذف المضاف – وهو ما نُقرُّ به – لأنَّه لو كان كذلك لكان المصدر باقيًا على مصدريته، ولو كان المصدر باقيًا على مصدريته لَما جاز تقدُّمُ ما اتَّصل به عليه؛ لاستحالة تقدُّم الصِّلة على الموصول.

وبناء على امتناع ذلك نجعلُ الثَّاني هو الأوَّل كما تجعله إيَّاه إذا كان الثاني اسم فاعلٍ أو مفعول، نحو: زيدٌ ضاربٌ أو مضروبٌ، وكلٌّ واحدٍ منهما يجوزُ أنْ يُقَدَّمَ عليه ما انتصب به. يؤكِّد ذلك أنَّك تجدُ معناه إذا جعلتَ الثَّاني هو الأوَّل كمعناه إذا كان اسم فاعلٍ أو مفعول؛ فقولك: زيدٌ قيامٌ، وأنت تريد المبالغة في

المعنى، كقولك: زيدٌ قائمٌ لا يَفتُر، أو: قائمٌ غير مُقصِّر في ذاك، وكذلك تقول: زيدٌ عَمْرًا ضاربٌ، وزيدٌ سَوطًا مضروبٌ[١١٣]؛ ومن ثَمَّ فإنَّ تقدُّم الجارِّ والمجرور على (سواء) ليس لأنَّه مصدرٌ فقط، بل لأنَّه مصدرٌ أُوقع الآنَ موقع اسم الفاعل، واسم الفاعل يعمل فيما قبله.

والغاية الدَّلالية من وراء هذا الوقوع لا تنفكُّ عن المبالغة الموجودة في المصدر حيثُ المبالغة في عدم تساوي الكفلاء في الوفاء، كأنَّهم مخلوقون في عدم التَّساوي هذا لكثرة تعاطيهم إيَّاه، إضافة إلى ما يدلُّ عليه المصدر الآن بوقوعه موقع اسم الفاعل حيث دلالة اسم الفاعل على معنى الفاعلية واستمرارها، وهنا يمكن الإشارة إلى أنَّ «علاقة (الصِّيغَة) بجماليات الشعر هامة والحاجة إليها واضحةٌ؛ من أجل مواجهة فاعلية اللغة وتوضيح النشاط الخيالي الشِّعريِّ. وفي هذا المقام لا نستطيع أنْ نقول: إنَّ البناء الصَّرفيَّ لا يثري المعنى الأدبيّ، ولا يحتمل أكثر من بُعدٍ واحد، فتفاعل الدلالات أو التَّكيُّف المتبادل بين البناء الصَّرفيِّ ومطالب التركيب والسِّياق تؤدِّي بنا إلى الاعتراف بحتمية المعنى المتعدِّد أو دخول المدلول الصَّرفيِّ المُوجّه كعنصرٍ في بنية الشعر الإيقاعية ونشاطه الخيالي»[١١٤].

سابعًا- دَفْع الاعتراض فيما يتَّصلُ بالتَّوابع:

ورد دَفْعُ الاعتراض فيما يتَّصلُ بالتَّوابع لدى (ابن جنِّي) في ستة مواضع، دارت حول دَفْع شُبْهة كونِ الصفة مقدمةً على موصوفها دون النَّصِّ على قوله:)فإنْ قُلتَ ... قُلتُ)، ودَفْع اعتراض كون (أو) بمعنى الواو، ودَفْع الاعتراض بكون (إمَّا) للتخيير بمعنى (أو) في موضعٍ ما نظرًا للمعنى النَّصِّيِّ، ودَفْع ما يوهم أنَّه بدل بعضٍ وهو بدل كلٍّ من كلٍّ، على تقدير حذْف مضاف، ودَفْع توهُّم إبدال الجوهر (عاجل القرى) من الحدث (أخلاقه)، ودَفْع شبهة القول بإبدال البعض من الكلِّ لفساد المعنى[١١٥].

ومثال ذلك ما جاء في تعليقه على قولِ قيس بن زُهير[١١٦]:

ولـولا ظُلْمُـهُ مـا زِلْـتُ أَبْـكِـي علـيهِ الدَّهـرَ مـا طَلَـعَ النُّجُومُ

فقال: «وضع الكلَّ موضع البعض؛ وذلك لأنَّ الدَّهر أعمُّ وأوسعُ من مدة طلوعِ النجوم، وذلك أنَّ ممَّا يُنتَظَر ويُتوقع من الزمان سقوط النجوم وانتثارها، والدهرُ من وراء ذلك باقٍ مُتَصَوَّرٌ إلى أنْ يشاء الله تعالى، فإذا كان ذلك كذلك فقوله: (الدهر) هنا يريد بعضه؛ ألا تراه أبدل منه قوله: (ما طَلَعَ النُّجومُ)، وهذا من بدل الكلِّ فينبغي أنْ يكون الثَّاني وَفق الأوَّل، والثَّاني بعض الدَّهر، فقد علمتَ بذلك أنَّ المراد بالدَّهر في البيت إنَّما هو بعضُه لا كلُّه. فإنْ قلتَ: فهلَّا جعلتَه من بدل البعض، فاسترحت من هذا الاعتذار؟ قيلَ: ذلك يَفسُد هنا، وذلك أنَّه إنَّما يريد المبالغة؛ أي: لبَكَيتُ عليه أبدًا، وليس يريد الاقتصادَ بعد التَّناهي، فلذلك قُلنا ما قُلنا. وعكسُه قولُ الآخر[١١٧]:

أُحبُّ رَيَّا ما حَيِيتُ أبَدَا

وذلك أنَّه وضع البعضَ موضِع الكلِّ؛ ألا ترى أنَّ مُدَّة حياته إنَّما هي بعضٌ من كلِّ الدَّهر، فوضع مُدَّة حياته موضع الأبد، وذلك أنَّه أبدل منه قوله: (أبدًا)، ومعلومٌ أنَّه لا يجوزُ بدل الكلِّ من البعض. وكذلك ما ذهب إليه سيبويه في قول الشَّاعر[١١٨]:

اعتادَ قَلبَكَ مِن ليلـى عَـوائدُهُ وهـاجَ أَهْواءَكَ المَكْنُونةَ الطَّلَلُ
رَبْـعٌ قَواءٌ، أَذاعَ المُعْصِراتُ بِهِ وكُلُّ حَيرانَ سـارٍ مـاؤُهُ خَضِلُ

إلى أنَّ (ربع) على ابتداءٍ وقَطْعٍ، حتى كأنَّه قال: ذاك رَبعٌ، أو: هو رَبعٌ، أو ثَمَّ رَبعٌ، ولم يَجعل (ربْع) بدلًا من قوله (الطَّلَل) في البيت الأول، من حيث كان الرَّبع أكثر منه، ومحالٌ إبدال الأكثر من الأقل لِما فيه من نقص البيان»[١١٩].

فقد أشار ابن جِنِّي إلى أنَّ قيسَ بن زُهير وضع الكلَّ (الدَّهر) موضع البعض (بعض الدَّهر)؛ وعِلَّة القول بذلك أنَّ الدَّهرَ أعمُّ وأوسعُ من مدة طلوعِ النجوم المفهومة من قوله: (ما طَلَعَ النُّجُومُ)، وذلك أنَّ مِمَّا يُنتَظَر ويُتوقع من الزمان سقوط النجوم وانتثارها، والدهرُ من وراء ذلك باقٍ مُتَصَوَّرٌ إلى أنْ يشاء الله تعالى، فإذا كان ذلك كذلك فقوله: (الدهر) هنا يريد بعضه؛ بدليل أنَّه أبدل منه قوله: (ما طَلَعَ النُّجومُ)، وهذا من بدل الكلِّ، فينبغي أنْ يكون الثَّاني وَفق الأوَّل، والثَّاني بعض الدَّهر، ومن ثَمَّ فالمراد بالدَّهر في البيت إنَّما هو بعضُه لا كله.

هنا توهَّم ابنُ جِنِّي أنَّ ثَمَّة مُعترضًا ما، مُفادُ اعتراضه: فهلَّا جعلتَه من بدل البعض، فاسترحت من هذا الاعتذار؟ وهو ما جعله يدفع ذلك بأنَّه يؤدِّي إلى فساد المعنى، وذلك أنَّه إنَّما يريد المبالغة؛ أي: لبَكَيتُ عليه أبدًا، وليس يريد الاقتصادَ بعد التَّناهي، فلذلك قال ما قاله، وهو ما نؤيده بناء على ما ذُكِر.

هذا، وقد أشار ابن جِنِّي إلى أنَّ عكس ما سبق قولُ الآخر:

أُحبُّ رَيَّا ما حَيِيتُ أبَدَا

وذلك أنَّه وضع البعضَ (أبَدَا) موضِع الكل (ما حَيِيتُ)؛ من منطلق أنَّ مُدَّة حياته إنَّما هي بعضٌ من كلِّ الدَّهر، فوضع مُدَّة حياته موضع الأبد، وذلك أنَّه أبدل منه قوله: (أبدًا)، ومعلومٌ أنَّه لا يجوزُ بدل الكلِّ من البعض. وهو ما ذهب إليه سيبويه في قول الشَّاعر:

اعتادَ قَلبَكَ مِن ليلى عَوائدُهُ ... وهاجَ أَهْواءَكَ المَكْنُونةَ الطَّلَلُ

رَبْعٌ قَواءٌ، أَذاعَ المُعْصِراتُ بِهِ ... وكُلُّ حَيرانَ سارٍ ماؤُهُ خَضِلُ

إلى أنَّ (ربع) على ابتداءٍ وقَطْعٍ، حتى كأنَّه قال: ذاك رَبعٌ، أو: هو رَبعٌ، أو ثَمَّ رَبعٌ، ولم يَجعل (ربْع) بدلًا من قوله: (الطَّلَل) في البيت الأول، من جهةِ أنَّ الرَّبع

أكثر منه، ومحالٌ إبدال الأكثر من الأقل لِما فيه من نقص البيان. وفي كلِّ ما تقدم ما يدلُّ على وعي ابن جِنِّي بالعلاقة بين النَّحو والدلالة أو بين النحو والإبداع، من خلال توهُّم هذه الاعتراضات، في إطار ما يمكن تسميته – كما سماه هو في الخصائص – بتجاذب الإعراب والمعنى(١٢٠).

ثامنًا– دَفْع الاعتراض فيما يتَّصل بالفصل والتَّعلُّق:

ورد دَفْعُ الاعتراض فيما يتَّصلُ بالفصلِ والتَّعلُّقِ لدى (ابن جنِّي) في خمسة مواضع، حيث دَفْعُ الاعتراض بما ظاهره الفصل بالأجنبيّ، ودَفْعُ الاعتراض فيما جاز أنْ يكون متعلِّقًا بالمصدر متصلًا به، ودَفْعُ الاعتراض في متعلق الباء، ودَفْعُ شُبْهة كون الظرف مَعمولًا لِفعْلٍ ما في موضع ما، ودَفْعُ الاعتراض المتوهم على تعلُّق اللام الجارَّة بحرف النداء (يا) نفسه(١٢١). ومن ذلك ما جاء في تعليقه على قولِ عروة بن الورد(١٢٢):

قُلْتُ لِقَومٍ بِالكَنِيفِ تَرَوَّحُوا ... عَشِيَّةَ بِتْنَا عِنْدَ مَاوانَ رُزَّحِ
تَنَالُوا الغِنَى، أو تَبْلُغُوا بِنُفُوسِكُمْ ... إلى مُسْتَرَاحٍ، مِنْ حِمَامٍ، مُبَرِّحِ

فقال: «الظَّرْفُ الذي هو (عَشِيَّة) معمول (قُلتُ) لا معمول (تَرَوَّحُوا)؛ وذلك أنَّ (تَرَوَّحوا) هنا أمرٌ لا خبرٌ عن ماضٍ؛ ألا تراه أجابه بقوله: (تَنالُوا)؛ أي: تَرَوَّحوا تَنالوا، فكأنَّه قال: قلتُ عَشِيَّةَ بِتْنا عِنْدَ ماوانَ لِقَومٍ رُزَّحٍ تَرَوَّحُوا تَنالوا الغِنى، فَفَصل بين الموصوف الذي هو (قوم) وبين صفته الَّتي هي (رُزَّح) بالأمرِ وبالظَّرفِ وما أُضِيف إليه، وذلك جائزٌ عندنا، منه ما أَنْشدناه من قول الشَّاعر(١٢٣):

أَمَرَّتْ مِنَ الكَتَّانِ خَيْطًا، وأَرْسَلَتْ ... رَسُولًا إلى أُخْرَى –جَرِيًّا– تُعِينُها

وفصل بين (تَرَوَّحوا) وجوابه الذي هو (تنالوا)، وهذا يوهم أنَّه فصل بين

الجازم والمجزوم، وليس كذلك من حيث كان (تنالوا) لم ينجزم بِنَفسِ تَرَوَّحُوا، وإنَّما انجزم بِما دلَّ عليه هذا الأمر؛ أي: تَرَوَّحُوا فإنَّكم إنْ تَرَوَّحُوا تَنالوا، وليس قوله: (تَرَوَّحوا) فصلًا بين (قُلْتُ) وبين الظرف الذي هو (عَشِيَّة)؛ من حيث كان (ترَوَّحوا) منصوبَ الموضِع بـ(قُلْتُ)، كقولك: (قُلْتُ: **الله** أكبرُ)، فيقولُ الآخرُ: (قُلْتَ حقًّا)»[١٢٤].

ففي هذا النصِّ دفع (ابن جنِّي) اعتراضين مُتوهَّمَين، أوَّلهما: ما قد يُتوهَّمُ من اعتراضٍ على كونِ الظرفِ الذي هو (عَشِيَّة) معمولَ (قُلتُ)، وأنَّه ليس معمولَ (تروَّحوا). أمَّا الآخر فهو دَفْعُ ما قد يُتوهَّم من فصلٍ بين الجازم والمجزوم (تروَّحوا ... تنالوا)، ولكلٍّ تعليله عند ابن جِنِّي.

نأتي إلى الاعتراض الأوَّل المبنيِّ على توهُّم كَونِ (عشيَّة) معمولَ (تروحوا)، فنشير إلى أنَّ ابنَ جِنِّي قد اتَّكأ في دَفْعِه على أنَّه معمولُ (قُلْتُ) مُشيرًا إلى أنَّ الفعل (تروَّحوا) فِعلُ أمرٍ، وليس إخبارًا عن حدثٍ مضى، ودليل ذلك أنَّ جواب هذا الأمر هو قوله: (تنالوا)، وقد ربط بين هذا الدَّفع والمعنى مُشيرًا إلى أنَّ الشاعر كأنَّه قال: قلتُ عَشِيَّةَ بِتْنا عِنْدَ ماوانَ لِقَومٍ رُزَّحٍ تَرَوَّحُوا تَنالوا الغِنى.

ولمَّا كان ذلك كذلك، فلم يفت ابن جِنِّي أنْ يلفت انتباه المُتلقِّي إلى أنَّ ثَمَّة فصلًا بسببِ إعادة الترتيب هذا، يكمُنُ في الفصلِ بين الموصوف الذي هو (قوم) وبين صفته التي هي (رُزَّح) بالجارِّ والمجرورِ والأمر المتمثِّل في جملة (تروحوا) وظرف الزَّمان المضاف إلى جملةٍ فِعلُها مُقيَّدٌ بظَرف المكان (عند)، وذلك جائزٌ عند البصريين، حيث «الفصل بين الصفة والموصوف بما لا يتعلق بواحد منهما، وهذا على قياس الصلة يقبح، إلَّا أنَّ ذلك في الصفة ينبغي أن يكون أسهل منه في الصلة؛ لأنَّ الصفة قد تكون ألَّا تلزم لزوم الصلة؛ لأنَّها قد تنقطع عن الموصوف، وتختصُّ بإعراب دون الموصوف»[١٢٥]؛ ومن ثَمَّ فالظرفُ (عشيَّة) معمولُ الفعل (قُلْتُ)، وهو ما يدلُّ على وعي ابن جِنِّي في دَفْع

هذا الاعتراض – كعادته في دَفْعِ الاعتراضات كلِّها – بالعلاقة بين القصد والتَّنفيذ؛ ولذلك أشار لاحقًا إلى أنَّ قوله: (تَرَوَّحوا) ليس فصلًا بين (قُلْتُ) وبين الظرف الذي هو (عَشِيَّة)؛ من حيث كان (تَرَوَّحوا) منصوبَ الموضِع بـ(قُلْتُ)، كقولك: (قُلْتُ: **الله** أكبرُ)، فيقولُ الآخرُ: (قُلْتَ حقًّا).

وهنا يمكن الإشارة إلى أنَّ دلالة الفصل بين الموصوف وصفته – هنا – تكمن في النَّصِّ على التحديد المكاني للقولِ، بأنَّه كان في الكنيف (الحظيرة مِن الشجر)، وأنَّ هذا الكنيف كان عندما باتوا عِنْدَ المكان المُسمَّى (ماوان)، وهو ماءٌ لِبَني فزارة، فكان النَّصُّ على أنَّ هذا الأمرَ بهذا المكان وذاك الزَّمان، وهو ما أسهم في توافق النظام النحويِّ بمرونة الفصل هذه مع النَّسْجِ الشِّعريِّ؛ فاستقام الوزنُ، وصحَّت القافية، وهو ما عليه الفصل بين الموصوف (رسول) وصفته (جَرِيّ) بالجارِّ والمجرور (إلى أُخرى) الذي هو معمولٌ للفعلِ (أَرْسَلَتْ)؛ للدلالة على أنَّ الرسول الذي أرسلته المرأة التي أرادت أن تنتف بالخيط، وتتهيأ لزوجها، قد أرسلته إلى جارةٍ لها دون أي مكان آخر.

نأتي إلى دَفْعِ الاعتراض الثَّاني، وهو دَفْع ما قد يُتوهَّم من فصلٍ بين الجازم والمجزوم، فقد أَشار ابن جِنِّي إلى أنَّ التقدير السابق حيث الفصل بين الصفة والموصوف (قوم رُزَّح) ترتب عليه الفصلُ بين (تَرَوَّحوا) وجوابه الذي هو (تنالوا)، وهذا يوهم أنَّه فصلٌ بين الجازم والمجزوم.

لكنَّه دَفَع هذا التَّوهُّمَ – وكأنَّنا هو – بأنَّ الأمرَ ليس كما يُتوهَّم؛ لِأنَّ الفعل (تنالوا) لم ينجزم بما انجزم به (تروَّحوا)، وإنَّما انجزم بِما دلَّ عليه هذا الأمر، والتَّقدير: تَرَوَّحُوا فإنَّكم إنْ تَرَوَّحُوا تَنالوا، وفي كل ذلك ما يدل على تآزر النظام النحوي مع النَّسج الشِّعري، ووعي المتلقِّي بالعلاقة بين القصد والتَّنفيذ، تلك العلاقة التي يُترجمها مُنْشئُ الخطاب في سَبْكِه نَصًّا ما؛ ومن ثَمَّ يتعالق السَّبْكُ مع الحَبْكِ.

وهكذا يبدو لنا – من خلال ما ذُكِرَ من مواضع على مدار هذا المبحث، وما لم يُذْكر، لكنه أُحْصِي –لجوءُ ابن جِنِّي– في دَفْعِه إلى الاحتكام للمعنى لا سيَّما في دَفْعِه الاعتراض على حكاية التنوين بعد العلَمية في (عاقلة) من قول القائل: (لا عاقلةً عندك) من جهة أنَّ إثبات التنوين فيه نصٌّ على نَفْي أنْ يكونَ عنده مُسمًّى ما بعاقلة، من بني آدم كان أو من غيرهم، ذَكَرًا كان أو أُنثى[١٢٦].

ومثال ذلك أيضًا ما جاء في دَفْعِه عدم جواز إضافة اسم الفاعل إلى ما بعده من جهة أنَّ أسماء الأفعال لا يؤمر بها الغائب. وممَّا يدلُّ على ذلك أيضًا إشارته إلى أنَّ تَرْكَ حقيقة التثنية مُرتبطٌ بمراد المُبدع غير ما تُظهره البنية السَّطحيةُ للكلام ذهابًا بالكلمة مذهب الجنسِ لا سيَّما أنَّ الإفراد مع التثنية الصَّريحة جائزٌ؛ ومن ثَمَّ فجوازُ تَرْكِ استعمالِ التَّثنية فيما ذُهِبَ به مذهب الجنسِ أَمْثَل، وهو ما كان في دفْعِه الاعتراض المتوهَّم في البدل والتَّعلُّق والفصلِ وكون الظرف معمولًا لفعل ما في موضعٍ ما، وهو ما ينعكس على المعنى النَّصِّيِّ وعدم فساده.

وفي إطار اهتمامه بالمعنى كان يلجأ إلى البنية الأساسيةِ ورَبْطِها بغير الجائزِ نحويًّا؛ ومن ثَمَّ كان نصُّه على زيادة (ما)[١٢٧]، في قول الشاعر: «فأَضْحَتْ زُهَيْرٌ في السِّنين التي مَضَتْ» وما بَعْدُ[١٢٨]، معتمدًا على الدليل العقليّ.

وقد احتكمَ في دَفْعِه ما تُوهِّمَ من اعتراضات إلى السماع والقياس، فأمَّا السماعُ فقد بدا في لجوئه إلى القرآن الكريم وكلام العرب، شعرها ونثرها، فاستشهد بشعر امرئ القيس والأعشى وغيرهما وأمية بن أبي الصلت وأبي النَّجم العجلي والفرزدق والعجاج والمتنبي، في إطار اهتمامه بالدليل النَّقلي.

أمَّا القياس، فقد أعرب من خلاله عن أهمية الدليل العقلي لديه لا سيَّما في اهتمامه بعلاقة الاستعمال بالقياس؛ ومن ثَمَّ نصَّ على أنَّه لا يُنْكَرُ الاقتصارُ

في الاستعمال على بعض ما يؤْذِنُ به القياس، صدد إشارته إلى أنَّ الياء والنون في (عِفرِّين) – على وزن فِعلِّين، ذلك الوزن الفائت في كتاب سيبويه – لحقتا به لحاقهما للجمع، ثُمَّ نُقِلَ، فسُمِّي به على إعراب نونه، كقولنا: هذا مُسْلِمِينٌ، حيث إنَّ اعتراض المُعترِض المُتوهَّم بأنَّه لم يُسمع في (عِفرِّين): عِفرُّون، على نحو ما سُمِع في فلسطين وقنَّسْرِين، حيثُ إعرابُ النونِ وتَرْكُ إعرابها، نحوُ: هذه فِلَسْطونَ، وفِلَسْطِينُ[١٢٩].

وقد لجأ في قياسه إلى القياس على الشائع والمطرد، نحو قياسه حذف خبر إنَّ على حذف خبر المبتدأ.

هذا، وقد استخدم القياس على النَّظير في دَفْعِه، كما جاء في إشارته إلى أنَّ تثنية (الوازِعَين) في موضعٍ ما ليس الغرضُ منها العدد الذي بين المفرد والجماعة، لكنَّ المراد بها الكثرة، كما هو الحال في قولك: لَبَّيْك وسَعْدَيك، فهذا مطابقٌ لقولك: تلبيةً بعد تلبيةٍ، وإسعادًا بعد إسعادٍ[١٣٠].

ولم يكن الاحتكام إلى الصَّنعة النَّحوية ببعيدٍ عن فِكر ابن جِنِّي في دَفْعِه، كما هو الحال في القولِ بعودِ الضَّميرِ على مرجعٍ ما دون غيره، وإنْ كان المعنى لا يمنع من ذلك، مع تنبُّهه إلى ما تتميز به الأُصول عن الفروع قوةً وضعفًا؛ ومن ثَمَّ كان احتكامه في إطار هذا التَّنبُّه إلى التصاقب، نحوُ مصاقبة ظروف الزَّمانِ للأفعال وإطلالها عليها في بعض أحكامها، مع تنبُّهه إلى الاتساع في الظروف وهو ما لم يُتَّسع في غيرها، وفي إطار اهتمامه بالاحتكام إلى الصَّنعة في دَفْعِه لم يفته الاحتكام إلى جواز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل.

وقد شكَّل الاحتكام إلى الحكاية ملمحًا مهمًّا في دَفْعِ ابن جِنِّي لا سيَّما في دَفْعِ الاعتراض على كَونِ الحال جملةً استفهامية؛ ومن ثَمَّ كان اعتماده على تصور الحال الكائنة وتقديرها في مواضع أُخر.

ولمَّا كانت آراء السَّابقين لا تنفكُّ عن اللاحقين، فقد بدا استشهاد ابن جِنِّي في دَفْعِهِ بالخليل وسيبويه والمبرد وأبي علي الفارسي، مع اعتراضه إنْ لزم الأمر، كما في اعتراضه على المبرد في القول بكونِ الواو جارةً ما بعدها، فحكم بعدم جوازِ ذلك حملًا لها على حُكم الفاء وبل، فلم يقُل أحدٌ بعوضهما عن (رُبَّ) وجرِّهما ما بعدهما.

ولم يغفل ابن جِنِّي عن العلاقة بين النَّحو والصَّرف في دَفْعِه، حيث احتكامه إلى تأويل صيغة صرفيةٍ بأخرى؛ ومن ثَمَّ تعمل الصِّيغة المؤولةُ فيما قبلها، كما في جوازِ تقدُّم الظَّرف الذي عمل فيه المصدر الواقع موقع اسم الفاعل، واسم الفاعل يعمل فيما قبله.

المبحثُ الثَّالث

دَفْعُ الاعتراض المُتَوَهَّم أَوِ الشُّبَهِ الحائمةِ دلاليًّا

أولًا- دَفْع الاعتراض فيما يتَّصل بالاشتقاق:

ورد دَفْعُ الاعتراض فيما يتَّصل بالاشتقاق لدى (ابن جنِّي) في خمسة مواضع، حيث دَفْعُ الاعتراض على جوازِ كَونِ (شيبان) من شاب يشوبُ؛ أي: خَلَط، ودَفْعُ الاعتراض المتوهم في كون (مأوان) على وزن فَعْلان مشتقًّا من (م ء و)، ودفْعُ توهم كون المروءة من رأيت، ودَفْعُ الاعتراض على جعْلِ ثَنْدُوة مقلوبة من مُثَدَّن دون القول بالقلب في كلمة (مُثَدَّن) المحكوم له بالأصلية وسعة تصرُّفه واشتقاقه من ثُدِّنَ يُثَدَّن تَثْدينًا وهو مُثَدَّنٌ ولِثَنْدُوة بالفرعية وأنَّه اسمٌ جامدٌ أضيق تصرُّفًا ، ودَفْعُ الاعتراض على تعليل الربط الاشتقاقي حيث رد دلالة مجردة إلى دلالة حسية(١٣١).

ومثال ذلك ما جاء في تعليق (ابن جني) على قول الشاعر(١٣٢):

عادَوْا مُرُوءَتَنا، فَضُلِّلَ سَعْيُهُمْ ولِكُلِّ بَيْتِ مُرُوءَةٍ أَعْدَاءُ

قال: «قال أبو علي: في المُروءةِ قولان: يجوزُ أَنْ تكون فُعُولة من قولهم: أَمْرَأَني الطعامُ. قال: وذلك أنَّ صاحبها يَهْضِمُ نفسَه، وينال منها في حقوق الناس. والآخر: أن تكون فُعُولة من المَرْء؛ أي: الإنسان، فهو حينئذٍ كقولهم: فيه إنسانيةٌ، وكلاهما حَسَنٌ جميل. وتوهَّم بعضُ المُفَهَّمين أنَّها من رأيتُ، وظنَّها من قولهم: له رُوَاء، وجعلها مُفْعُلة منه. وهذا كان يوجبُ فيها: مُرُوَّة، بقلْبِ الياء التي هي لامٌ؛ لانضمام ما قبلها؛ وذلك لأنَّها مبنيةٌ على التأنيث لا محالة، فصارت كمَفْعُلَة من رَمَيْتُ مَرْمُوَة. فإنْ قال: فلعلَّها مقلوبةٌ من مُفْعُلة إلى مُفْلُعة؟

قيل: هذا كان يوجب مُريَّة؛ ألا ترى أنَّ الخليل وسيبويه يقولان في تُفْعُل من البيع تُبيْعٌ حملًا على ما يريانه في مَعيشة من احتمالها مَفْعِلَة ومَفْعُلَة. فإنْ قلتَ: فإنَّه على قياس قول أبي الحسن سليم منقاد؛ ألا تراه يقول في مَفْعُلَة من البَيْع مَبُوعَة، ويحتج له بمَضُوفَة. قيل: هذا على القلب، وفي قولِ بعضهم مع بُعْدِ معنى المروءة من معنى رأيت؛ ألا ترى أنه قد تكون المروءة ولا مشاهدة لها ولا لأعراضها بحسِّ العين، فإذا أدَّى صاحبُ هذا القول إلى ما اعتقده منه إلى بُعد المعنى، وقُبْح القلب، وقلة القائل بإبدال الياء هنا واوًا، وجب أنْ يُرْفَضَ، ويُطَّرَح، بل يجب ذلك فيه بأقل ممَّا أوردناه، فرَذَلْنَاه»[١٣٣].

ففي هذا النص نُلاحظ حديث ابن جِنِّي عن الاشتقاق – فيما رواه عن أبي عليٍّ – من منطلق إيمانه بأنَّ الاشتقاق يعني أَخْذَ صيغة أو أكثر من صيغة أخرى بشرط مناسبتها معنى وتركيبًا، ومغايرتها في الهيئة، لِتَدُلّ الثانية على زيادة مفيدة عن معنى الأصل، لأجلها كان هذا التغيير[١٣٤]، فأشار إلى أنَّ في (المُرُوءة) قولين، وهي فيهما على مثال فُعُولة، أولهما جواز كونِها مشتقةً من قولهم: أَمْرَأني الطعامُ؛ وذلك أنَّ صاحبها يَهْضِمُ نفسَه، وينال منها في حقوق الناس. والآخر أنَّها مُشتقةٌ من المَرْء؛ أي: الإنسان، فهو حينئذٍ كقولهم: فيه إنسانيةٌ، وكلاهما حَسَنٌ جميل.

هذا، وقد أشار ابن جِنِّي إلى أنَّ بعضَ المصابين بالعَيِّ قد توهَّم أنَّها من رأيتُ، وظنَّها من قولهم: له رُوَاء، وجعلها مُفْعُلة منه. وفي إطار دَفعِ ابن جِنِّي هذا التوهُّم أشار إلى أنَّ القول بكونِها من رأيتُ يوجبُ فيها: مُرُوَّة، بقلْبِ الياء التي هي لامٌ؛ لانضمام ما قبلها؛ وذلك لأنَّها مبنيةٌ على التأنيث لا محالة، فصارت كمَفْعُلَة من رَمَيْتُ مَرْمُوَة.

فإنْ قال: فلعلَّها مقلوبةٌ من مُفْعُلة إلى مُفْلُعة، فإنَّ دَفْعَ هذا الاعتراض بأنَّه

كان يوجب مُرِيَّة؛ واستشهد بأنَّ الخليل وسيبويه يقولان في تُفْعُل من البيع تُبِيْعٌ حملًا على ما يريانه في مَعِيشة من احتمالها مَفْعِلَة ومَفْعُلَة[١٣٥].

هذا، وقد أشار إلى أنَّه إنْ اعتُرِض بأنَّه على قياس قول أبي الحسن سليم منقاد[١٣٦]؛ ألا تراه يقول في مَفْعُلَة من البَيْع مَبُوعَة، ويحتج له بمَضُوفَة. فإنَّ دَفْعَ ذلك بالقول: إنَّ هذا على القلب، وفي قولِ بعضهم مع بُعْدِ معنى المروءة من معنى رأيت؛ ألا ترى أنه قد تكون المروءة ولا مشاهدة لها ولا لأعراضها بحسِّ العين، فإذا أدَّى صاحبُ هذا القول إلى ما اعتقده منه إلى بُعد المعنى، وقُبْح القلب، وقلة القائل بإبدال الياء هنا واوًا، وجب أنْ يُرْفَضَ، ويُطَّرَح، بل يجب ذلك فيه بأقل مِمَّا أورده ابن جِنِّي، فَرَذَلَهُ، وهو ما نؤيده فيه استنادًا لِمَا تقدم[١٣٧].

ومثال ذلك أيضًا ما جاء في تعليقه على قول رجل من بلعنبر، وقد تُروى لأبي الغول الطُّهويَ[١٣٨]:

قومٌ إذا الشَّرُّ أبدى ناجِذَيهِ لهمْ طاروا إليه زَرافاتٍ وأُحْدانا

قال: «الزَّرافةُ: الجماعة؛ سُمِّيت بذلك للزيادة التي في الاجتماع والتَّضامِّ، ومنه التَّزريف، للزيادة في الحديث، يُقال: زَرَّفَ في كلامه؛ أي: زاد فيه، ومنه الزَّرافة: لطول عنقها وزيادته على المعتاد المألوف فيما قَدُّها. فإنْ قُلتَ: إنَّ كثيرًا من الإبل طُولُ عُنقِه طُولُ عُنُقِ الزَّرافة، فهلَّا سُمِّيت زَرافات؟ ففي ذلك جوابان: أحدهما: أنَّ الاشتقاق لا يُرْكَبُ في القياس لِمَا بيَّنَّاه في كتابنا في شِعرِ هُذيل، وهو الموسوم بكتاب (التَّمام)، وغيره من كُتبنا. والآخر: أنَّ الجملَ على عُلُوِّ جِسمه وفخامةِ منظره لا يُنكرُ أن تكون عُنُقه طويلة، ولكنَّ الزَّرافة على اجتماع جسمها إلى جسم البعير يُستنكَرُ ويُستكثَرُ لها طولُ عُنقها، وهذا واضحٌ»[١٣٩].

ففي هذا النصِّ تعرض ابن جنِّي للاشتقاق لا سيَّما ما يُسمى بالربط الاشتقاقي[١٤٠] حيث فسر لفظ (الزَّرافة) الوارد في بيت الشعر تفسيرًا سياقيًّا بأنَّه: الجماعة، مُعلِّلًا ذلك بالزيادة التي في الاجتماع والتَّضامِّ، مشيرًا إلى أنَّ منه التَّزريف، للزيادة في الحديث، يُقال: زَرَّفَ في كلامه؛ أي: زاد فيه، ثُمَّ ربط بين دلالة هذا اللفظ (الزرافات) ودلالة لفظ آخر، ينتمي إلى الجذر اللُّغويّ نفسِه، وهو الزَّرافة: لطول عنقها وزيادته على المعتاد المألوف فيما قَدُّها، وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّه ربط بين دلالتين حِسِّيتين، هما: رجال زرافات، والزرافة، بجامع الزِّيادة في الاجتماع والتَّضام[١٤١].

هذا، وقد تنبه ابن جنِّي إلى أنَّه ربما يعترضُ معترضٌ ما بقوله: إنَّ كثيرًا من الإبل طُولُ عُنقِه طُولُ عُنُقِ الزَّرافة، فهلَّا سُمِّيت زَرافات؟

هنا انبرى لدَفْعِ الاعتراض على تعليل الرَّبط الاشتقاقي بين الدلالتين حيث احتج المعترض بأَنَّ كثيرًا من الإبل طُولُ عُنقِه طُولُ عُنُقِ الزَّرافة، ولم تُسَم زرافات. وذلك من خلال أمرين – نوافقه عليهما – أولهما: أنَّ الاشتقاق لا يُرْكَبُ في القياس لِمَا بيَّنه في كتابه في شِعرِ هُذيل، وهو الموسوم بكتاب (التَّمام)، وغيره من كُتبه[١٤٢]. والآخر: أنَّ الجَمَلَ على عُلُوِّ جِسْمِه وفخامةِ منظره لا يُنكرُ أنْ تكون عُنُقه طويلةً، ولكنَّ الزَّرافة على اجتماع جسمها إلى جسم البعير يُستنكَرُ ويُستكثَرُ لها طولُ عُنقها، وهذا واضحٌ[١٤٣].

ثانيًا– دَفْع الاعتراض فيما يتصل بضعف المعنى وفساده وإشباعه ونَفي الغلط عنه والحمل عليه:

ورد دَفْعُ الاعتراض فيما يتَّصل بضَعْفِ المعنى وفساده وإشباعه ونَفي الغلط عنه والحمل عليه لدى (ابن جنِّي) في أربعة مواضع، دارت حول هذه الأمور كُلِّها[١٤٤].

ومن ذلك ما جاء في تعليقه على قول قَطَرِيّ بن الفُجاءة المازني[١٤٥]:

حتى خَضَبْتُ بِما تَحَدَّرَ من دَمِي أَكنافَ سَرْجِي، أو عِنانَ لِجَامِي

قال: «أو هاهنا على معناها وموضعها من إيجابها أحد الشيئين، وليست بمعنى الواو كما يدعي فيها قوم. فإنْ قُلتَ: فإنَّ هذا التَّأوُّلَ يُضعِفُ المعنى ويصغره؛ لأنَّه يصير كأنَّه قال: حتى خضبتُ أحد هذين، وإذا كان بمعنى الواو كان أفخم؛ ألا تراه يصيرُ معناه إلى أنَّه كأنَّه قال: حتى خضبتُ هذين لا أحدهما، وإذا تجاذب جانبَي القول معنيان عالٍ ومنخفضٌ كان الحُكمُ للعالي منهما، لا سيّما والموضع موضعُ فخرٍ ومقامُ تسامٍ وبَأْوٍ ودلالة على الإيغال في سبيل الطَّعنِ والضَّرب.

فالجوابُ: أنَّ (أو) بحالها لم تختلج عن موضعها، وإنما تأويله: أني خضبتُ مرةً أكناف سَرجي وأخرى عنان لجامي، كقولك للشجاع: إنَّما أنت ضربٌ أو طعنٌ، وللجواد: إنَّما أنت طَلاقة أو بَذل؛ أي: تارةً كذا وأخرى كذا، فقد صِرتَ إذن إلى معنى الواو، ولَمَّا تُخْلِلْ بشريطة (أو). وإنَّما هذا ونحوه مواضع تقتضي الناظر فيها بعض الإقامة والتَّلَيُّن عليها، فتَمْذُل بذلك، ويُلاينُ نفسَه بما يهجن لفظه، ويملك عليه رِقَّ التَّحفُّظ فيه، ولعله لو لُوطِفَ في تحصيل معناه لانْكفأ به إلى وِفاقِ مُخالِفه»[١٤٦].

فقد أومأ ابن جنِّي في هذا النَّصِّ – من خلال دَفْعِه اعتراضًا ما – إلى ملمحٍ مُهمٍّ من ملامحِ المعنى، وهو ضَعْفُ المعنى وفساده، ذلك الضَّعفُ أو الفساد الذي لا يتوقف على قضايا الدلالة فقط، بل تُسهمُ فيه الدَّوالُّ الصَّرفية والنَّحويةُ أيضًا، فقد أشار إلى أنَّ (أو) في قول قَطَرِيّ بن الفُجاءة على معناها وموضعها من إيجابها أحد الشيئين (التَّخيير)، وليست بمعنى الواو كما يدَّعي فيها قوم.

هذا، وقد توهَّم أنَّ ثمَّة مُعترِضًا ما يرى أنَّ هذا التَّأوُّلَ يُضعِفُ المعنى ويصغره؛ من مُنطلق أنَّه يجعل المعنى كأنَّ الشاعر قال: حتَّى خضبتُ أحد هذين، وإذا كان بمعنى الواو كان أفخم؛ ألا تراه يصيرُ معناه إلى أنه كأنَّه قال: حتى خضبتُ هذين لا أحدهما، وإذا تجاذب جانبَي القول معنيان عالٍ ومنخفضٌ كان الحُكمُ للعالي منهما، لا سيّما والموضع موضعُ فخرٍ ومقامُ تسامٍ وبَأْوٍ ودلالة على الإيغال في سبيل الطَّعنِ والضَّرب.

هنا يدفع ابن جِنِّي الاعتراض بأنَّ قوله بكون (أو) للتخيير يُضعِفُ المعنى ويصغره، بالإشارة إلى أنَّ (أو) بحالها لم تخرج عن موضعها، وإنَّما تأويله: أنِّي خَضَبتُ مرةً أكناف سَرجي وأخرى عنان لجامي، كقولك للشجاع: إنَّما أنت ضربٌ أو طعنٌ، وللجواد: إنَّما أنت طَلاقة أو بَذل؛ أي: تارةً كذا وأخرى كذا، فقد صِرتَ إذن إلى معنى الواو، ولَمَّا تُخْلِلْ بشريطة (أو). وإنَّما هذا ونحوه مواضع تقتضي النَّاظر فيها بعض الإقامة والتَّلَيُّن عليها، فتتضحُ باسترخاء القارئ وتمهُّله في فِقْهِها، ويُلاينُ نفسَه بما يهجن لفظه، ويملك عليه رِقَّ التَّحفُّظ فيه، ولعله لو لُوطِفَ في تحصيل معناه لانْكفأ به إلى وِفاقِ مُخالِفه، وها نحن نوافق ابن جِنِّي فيما قاله، وأنَّ تأويله لم يُضْعف المعنى ويفسده، فالشَّاعر لم يجتمع له أنْ خضبَ أكناف سَرجه وعنان لجامه في آنٍ واحد.

ومن ذلك ما جاء في تعليق (ابن جني) على قول مُساوِر بن هِند بن قَيس بن زُهير[١٤٧]:

ولنا قَنَاةٌ، مِنْ رُدَيْنةَ، صَدْقَةٌ زَوْراءُ، حامِلُها كذلكَ أَزْوَرُ

قال: «(كذلك) يحتمل أن يكون مرفوعًا، ويُحتمل أنْ يكون منصوبًا، فأمَّا رَفْعُه فعلى أنَّه خبرُ المبتدأ الذي هو: حاملُها، فكأنَّه قال: حاملُها مِثْلُها أَزْوَرُ، كقولك: هندٌ جالسةٌ وجُمْلٌ كذلك؛ أي: مِثْلُها أيضًا، و(أَزْوَرُ) بدلٌ من (كذلك)،

وكأنَّه قال: حاملُها أَزْوَرُ. فإنْ قُلت: فإذا كان (كذلك) إشارةً إلى القناة فهلَّا قال: كَتِلْكَ، فأنَّث اسم الإشارة لتأنيث المعنى المُشار إليه؟

قِيلَ: (كذلك) في هذا الموضع مِمَّا يلزم التذكير والإفراد وإنْ أُشير به إلى التأنيث وما فوق الواحد؛ ألا تراك تقول: الهندان قائمتان والزينبان كذلك، ولا تقول: كَتَيْنك، وتقول: إخوتُك جالسون وغِلْمانُك كذلك، ولا تقول: كأُولئك. وعِلَّة هذا –عندي– أنَّ قولك (كذلك) إنَّما يُراد به معنى (مِثْل)، فكأنَّه قال: مِثْلُهما، ومِثلُهم، فلمَّا كان المراد ذلك أُلزم الإفراد والتذكير كما يلزمهما (مثل)، فلمَا نُظِر إليه من تذكير (مِثْل) وإفراده ما جاء بـ (كذلك) عليه، كما أنَّه لَمَّا نَظَرَ بقوله[١٤٨]:

وكـان مِجَنِّي دُونَ مَـنْ كُنْتُ أَتَّقِ ثَلاثَ شُخُوصٍ: كاعِبانِ، ومُعْصِرُ

إلى معنى النساء أَنَّثَ، فقال: ثلاث وإنْ كان لَفْظُ الشَّخص مُذكَّرًا. ومثله حكاية الأصمعي عن أبي عمرو أنَّ بعض العرب قال: (فُلانٌ لَغُوبٌ، جاءتْه كتابي، فاحتقرها)، قال أبو عمرو: فقلت له: أتقول: جاءتْه كتابي؟ فقال: نَعَمْ، أَليس بصحيفة؟»[١٤٩].

ففي هذا النَّصِّ يُلاحظُ دَفْعُ ابن جِنِّي الاعتراض على عدم المطابقة بين اسم الإشارة (كذلك) والمشار إليه، ذلك أنَّه وجه كون (كذلك) مرفوعًا أو منصوبًا، مُشيرًا إلى أنَّ رَفْعَهُ على أنَّه خبرُ المبتدأ الذي هو: حاملُها، فكأنَّه قال: حاملُها مِثْلُها أَزْوَرُ، كقولك: هندٌ جالسةٌ وجُمْلٌ كذلك؛ أي: مِثْلُها أيضًا، و(أَزْوَرُ) بدلٌ من (كذلك)، وكأنَّه قال: حاملُها أَزْوَرُ.

هنا توهَّم ابن جِنِّي أنَّ ثَمَّة معترضًا ما، مُفادُ اعتراضه: إذا كان (كذلك) إشارةً إلى القناة فهلَّا قال: كَتِلْكَ، فأنَّث اسم الإشارة لتأنيث المعنى المُشار إليه؟

وهو ما دَفَعَ ابن جِنِّي إلى دَفْع ذلك بالحمل على المعنى مُشيرًا إلى أنَّ (كذلك) في قول هذا الشَّاعر ممَّا يلزم التذكير والإفراد وإنْ أُشير به إلى التأنيث وما فوق الواحد؛ فنحن نقولُ: الهندان قائمتان والزينبان كذلك، ولا نقولُ: كَتَيْنك، ونقول: إخوتُك جالسون وغِلْمانُك كذلك، ولا نقول: كأُولئك. وعِلَّة هذا – عند ابن جِنِّي، وهو ما نوافقه عليه – أنَّ قولك: (كذلك) إنَّما يُراد به معنى (مِثْل)، فكأنَّه قال: مِثْلُهما، ومِثلُهم، فلمَّا كان المراد ذلك أُلزم الإفراد والتذكير كما يلزمهما (مثل).

هذا، وكما دعَّم ابنُ جِنِّي تعليله هذا بأنَّه لولا قَصْدُ مساور بن زهير إلى الحمل على المعنى، ما جاء بكلمة (كذلك) التي يُرادُ بها معنى (مِثْل) فإنَّه أشار إلى أنَّ هذا ما عليه قول عمر بن أبي ربيعة:

وكان مِجَنِّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي ثَلاثَ شُخُوصٍ: كاعِبانِ، ومُعْصِرُ

فلَمَّا نَظَرَ بقوله: إلى معنى النساء أنَّث، فقال: ثلاث وإنْ كان لَفْظُ الشَّخص مُذكَّرًا. ومثله حكاية الأصمعي عن أبي عمرو أنَّ بعض العرب قال: (فُلانٌ لَغُوبٌ، جاءتْه كتابي، فاحتقرها)، قال أبو عمرو: فقلت له: أتقول: جاءتْه كتابي؟ فقال: نَعَمْ، أَليس بصحيفة؟[١٥٠].

وبناء على ما سبق ندرك أنَّ الحمل على المعنى وسيلةٌ من وسائلِ تأويل النّصوص المخالفة قواعدَ التطابق[١٥١]، يُعوَّلُ فيها على المعنى في إقامة الكلام؛ ومِن ثَمَّ يقول أستاذنا: «فالمعولُ كُلُّه على المعنى في إقامة الكلام. وإنْ كان هذا المعنى عندهم مُتنوِّعًا، فهو أحيانًا معنًى دلاليٌّ، وهو في أحيان أُخرى معنًى نحويّ. فالغاية في الكلام معناه، ولا بدَّ أنْ يستقيمَ مع غايتِه في اللَّفظِ وإلّا ففي التَّقدير. وقد كان الحَمْلُ على المعنى وسيلةً دلاليةً بارعةً، ربطتْ بين بناءِ الجملة وبِنْيتِها أَو بين سَطْحِها وعُمْقِها في منهج النُّحَاة العرب، وكشفتْ عن دورِ المعنى أو الدلالةِ في التَّقعيدِ النَّحويِّ أيًّا ما كان اتِّساعُ هذا المعنى

الذي يُحْمَلُ عليه الكلام أو ضِيْقه، وبذلك يُعدُّ الحَمْلُ على المعنى وسيلةً أكثرَ شمولًا مِنْ كلِّ ما لجأ إليه النُّحَاة في منهجِهم، مِثْلُ التقديرِ والتأويلِ والإضمارِ أو الحذفِ؛ لأنَّه وراء كلِّ هذه الوسائل المختلفة. وهي جميعًا وسائلُ منهجيةٌ لتصحيحِ اللفظِ المنطوقِ؛ ليطابقَ المعنى المـراد»[١٥٢]. وإضافة إلى هذا يُعدُّ الحمل على المعنى وسيلة من وسائل الاحتياط للمعنى في العربية[١٥٣].

ثالثًا- دفع الاعتراض على فهم المعنى النَّصِّيِّ من جهةٍ ما:

جاء ذلك في تعليق (ابن جِنِّي) على قول عمرو بن مَعْدِي كَرِبَ[١٥٤]:

قـــومٌ، إذا لَبِسُـوا الحَـدِيـ ـدَ تَـنَـمَّــرُوا حَـلَـقًـا وقِــدَّا

قال: «لك أنْ تنصب حَلَقًا وقِدًّا على التمييز؛ أي: تَنَمَّرَ حَلَقُهم وقِدُّهم، ثُمَّ أدار الفِعْلَ إليهم، فنصب ما كان مرفوعًا على عبرة التَّمييز في نحو هذا. فإنْ قُلت: فكيف يجوزُ أنْ يُنسَبَ التَّنَمُّرَ إلى الحَلَقِ والقِدِّ؟ قيل: لَمَّا كان به يَصِحُّ نُسب إليه، كقولك: قَطَعَه سَيْفُه، وأَوْجَعَه سَوطُه، ثمَّ تنقل الفعلُ، فتقول: قَطَعَه سَيفًا، وأوجَعَه سَوْطًا.

ووجهٌ ثانٍ: وهو أن تنصبَ الحَلَق والقِدَّ بفِعْلٍ مُضمرٍ، يدلُّ عليه تَنَمَّرُوا، حتى كأنَّه قال: لبسوا حَلَقًا وقِدًّا، ودلَّ تَنَمَّرُوا عليه، وذلك أنَّ من عادتهم إذا تَنَمَّرُوا أنْ يلبسوهما، فكان في ذلك أقوى دليل على الفعل الناصب لهما ... ووجهٌ ثالثٌ: أنْ تنصبه بتَنَّمروا، على أنَّه أراد: تنَمَّروا بِحَلَقٍ وقِدٍّ، ثُمَّ لمَّا حذف حرف الجرِّ نصبَ ما كان مجرورًا به بالفعل الذي قبله، وعلى ذلك حُمِل قوله[١٥٥]:

نَجَـا سـالمٌ، والنَّفسُ منـهُ بِشِدْقِـهِ ولَـم يَنْجُ إلَّا جَـفْـنَ سَـيْـفٍ ومِئْزَرَا

قالوا: لم يَنْجُ إلَّا بجفن سيف، فلما حُذِف حرف الجر أفضى إليه الفعل قبله، فنصبه.

ووجهٌ رابعٌ: وهو أن تنصبه نَصْبَ المصدر على تقدير حذف المضاف؛ أي: تَنَمَّرُوا تَنَمُّرَ حَلَقٍ وقِدٍّ، أي: التَّنَمُّرَ الذي يصحبه لبسُهم الحَلَقَ والقِدَّ، فلما حذف المضاف أعرب المضاف إليه كإعرابه، وهكذا سلك أبو علي في قوله[١٥٦]:

أَلَمْ تَغتَمِضْ عَيْناك ليلَةَ أَرْمَدَا .....

قال: نصب الليلة على المصدر؛ أي: ألم تغتمِض عيناك اغتماضَ ليلةِ أَرْمَد، ثُمَّ حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه. وهذا أغرب وجوهه.

فإنْ قيل: فإذا كانوا متى تنَمَّروا لبسوا الحلقَ والقِدَّ على ما قدَّمتَه في أحد الوجوه، فلا فائدةَ إذن فيما قدَّرتَه من كونهم تَنَمَّروا تَنَمُّرَ حَلَقٍ وقِدٍّ؛ أي: التَّنَمُّر الذي يَصحَبُه لبسهما. قيل: قد تفعل العرب ذلك احتياطًا وتوكيدًا؛ ألا ترى إلى قوله[١٥٧]:

وتَـرى الذَّميـم علـى مَراسِنِهِمْ غِـبَّ الهِياجِ كـمـازِنِ الجَثْـلِ

والمازن: بيض النمل خاصة، فأضافه إليه وإن لم يكن إلَّا له، ولو أرسله إرسالًا غير مضاف إليه لَمَا كان إلَّا له»[١٥٨].

ففي هذا النَّصِّ بيَّن ابن جِنِّي الوظيفة النحوية لكلمتي (حَلَقًا وقِدًّا) سعيًا إلى فهم المعنى النَّصِّيِّ، من خلال عدة أوجه، فرأى في أولها أنَّهما منصوبتان على التمييز؛ أي: تَنَمَّرَ حَلَقُهم وقِدُّهم، ثُمَّ أدار الفِعْلَ إليهم؛ أي: أسند الفعل إليهم، فأصبح الفاعل واو الجماعة؛ ومن ثَمَّ نصب ما كان مرفوعًا (حَلَقُهم وقِدُّهم) على عبرة التَّمييز في نحو هذا.

هنا توهَّم ابنُ جِنِّي أنَّ ثَمَّة معترضًا ما، مفاد اعتراضه: كيف يجوزُ أنْ يُنسَبَ التَّنَمُّرُ إلى الحَلَقِ والقِدِّ؟ وفي إطار دَفْعه هذه الاعتراضات المُتوهَّمة، أشار إلى أنَّه لَمَّا كان به يَصِحُّ نُسِب إليه، كقولك: قَطَعَه سَيْفُه، وأَوْجَعَه سَوطُه، ثمَّ تَنَقَّلَ الفعلُ فلم يصبح مباشرًا السيف والسَّوط، فَقِيلَ: قَطَعَه سَيفًا، وأوجَعَه سَوْطًا.

والوجه الثاني هو جوازُ نَصْبِ الحَلَق والقِدَّ بفِعْلٍ مُضمرٍ، يدلُّ عليه تَنَمَّرُوا، حتى كأنَّه قال: لبسوا حَلَقًا وقِدًّا، هذا الفعل المُضمر دلَّ عليه قوله: (تَنَمَّرُوا)، وذلك أنَّ من عادتهم إذا تَنَمَّرُوا أنْ يلبسوهما، فكان في ذلك أقوى دليل على الفعل الناصب لهما، وكأنَّنا به هنا يُشير إلى أهمية العادات والتقاليد التي حوتها بعض الأبيات في التوجيه النَّحوي، في إطار فهم المعنى النَّصِّيِّ[١٥٩].

نأتي إلى الوجه الثالث، وهو نَصْبُ (حَلَقًا وقِدًّا) بتَنَّمروا، على أنه أراد: تنَمَّروا بِحَلَقٍ وقِدٍّ، ثُمَّ لمَّا حذف حرف الجرِّ نصبَ ما كان مجرورًا به بالفعل الذي قبله، وهو ما حُمِل عليه قول حُذيفة الهذليّ:

نَجَا سالمٌ، والنَّفسُ منهُ بِشِدْقِهِ ولَم يَنْجُ إلَّا جَفْنَ سَيْفٍ ومِئْزَرَا

قالوا: لم يَنْجُ إلَّا بجفن سيف، فلما حُذِف حرف الجر أفضى إليه الفعل قبله، فنصبه.

أمَّا الوجه الرابع، فهو نصبُ (حَلَقًا وقِدًّا) نصب المصدر على تقدير حذف المضاف؛ أي: تَنَمَّرُوا تَنَمُّرَ حَلَقٍ وقِدٍّ؛ أي: التَّنَمُّرَ الذي يصحبه لبسُهم الحَلَقَ والقِدَّ، فلما حذف المضاف أعرب المضاف إليه كإعرابه، وهو ما سلكه أبو علي في قول الأعشى: أَلَمْ تَغتَمِضْ عَيْناك ليلَةَ أَرْمَدَا، حيث أشار إلى نصب الليلة على المصدر؛ أي: ألم تغتمِض عيناك اغتماضَ ليلةِ أرْمَد، ثُمَّ حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، وهو ما وصفه ابنُ جِنِّي بأنه أغرب وجه.

هنا توهَّم ابنُ جِنِّي –أيضًا– أنَّ ثَمَّة معترضًا ما، مُفاد اعتراضه: فإذا كانوا متى تنَمَّروا لبسوا الحلقَ والقِدَّ على ما قدَّمتَه في أحد الوجوه، فلا فائدةَ إذن فيما قدَّرتَه من كونهم تَنَمَّروا تَنَمُّرَ حَلَقٍ وقِدٍّ؛ أي: التَّنَمُّر الذي يَصحَبُه لبسهما. وهو ما جعل ابن جِنِّي يدفعُ هذا الاعتراض بأنَّه من أجل الاحتياط للمعنى النَّصِّيِّ وتوكيده، فقال: قد تفعل العرب ذلك احتياطًا وتوكيدًا؛ وهو ما عليه قول النَّابغة:

وتَـرى الذَّميـم علـى مَـراسِنِهِمْ غِـبَّ الهِياجِ كـمـازِنِ الجَـثْـلِ

فالمازن: بيض النمل خاصة، فأضافه إليه وإن لم يكن إلَّا له، ولو أرسله إرسـالًا غير مضاف إليه لَمَـا كان إلَّا له؛ ومن ثَـمَّ عقد بابًا للاحتياط في خصائصه، قال فيه: «اعلم أنَّ العرب إذا أرادت المعنى مكَّنته، واحتاطت له ... ووجوه الاحتياط في الكلام كثيرةٌ، وهذا طريقها، فتنبَّه عليها»[١٦٠]، ومنها ما أشار إليه ابن جِنِّي حيث تفسيره تقدير حذْف المضاف بأنَّه من قبيل ما تفعله العرب احتياطًا وتوكيدًا من قبيل التتميم والإيغال[١٦١].

وهكذا يبدو لنا – من خلال ما ذُكِرَ من مواضع على مدار هذا المبحث، وما لم يُذْكر، لكنه أُحْصِي – لجوءُ ابن جِنِّي – في دَفْعِه الاعتراض فيما يتَّصل بالدَّلالة إلى الاشتقاق، وفي إطار دَفْعِه الاعتراض على الاشتقاق كان يحتكم إلى علاقة الاشتقاق بالإعلال والإبدال والوزن الصرفيِّ والقلب المكاني.

وفي إطارِ دَفْعِه الاعتراض فيما يتصل بضَعْفِ المعنى وفساده وإشباعه ونَفْي الغلط عنه والحمل عليه، كان يلجأ في دَفْعِه الاعتراض على كونِ تأوُّلِ ما يضعف المعنى ويصغره إلى الاحتكام إلى دلالة المرتكزات النحوية أو الدَّوالِّ النَّحوية، مثل معاني الحروف وحذْف المضاف وغير ذلك، في إطار ما يقتضيه موضع الكلام من الإقامة والتَّليُّن مع النَّصِّ على أنَّ التَّلطُّف في تحصيل المعنى يؤدِّي بالمتلقِّي إلى وِفاقِ مُخالفه، وهو ما كان عليه الاعتماد في إطارِ دَفْعِ الاعتراض فيما يتَّصلُ بفساد المعنى وإشباعه، ودَفْعِ الاعتراض على فهم المعنى النَّصِّيِّ من جهةٍ ما حيث دورُ الدَّوالِّ النَّحوية في هذا الشأن أيضًا، تلك الدَّوال التي لم تكن بعيدة عن دَفْعِه الاعتراض فيما يتصل بالحمل على المعنى؛ ومن ثمَّ أعرب دَفْعُهُ فيما يتَّصل بهذه الجزئية أنَّ الحمل على المعنى وسيلةٌ من وسائلِ تأويل النّصوصِ المخالفةِ قواعدَ التطابقِ، يُعوَّلُ فيها على المعنى من جهة إقامة الكلام، والاحتياط له، في إطار تصحيحِ اللفظِ المنطوقِ؛ ليطابقَ المعنى المراد.

الخاتمةُ

ينتهي البحث في «دَفْع ابنِ جِنِّي الاعتراضَ المُتوهَّمَ أَوِ الشُّبَهَ الحائمةَ لُغويًّا في كتابه (التَّنبيه على شَرْحِ مُشكلاتِ الحماسة)» – بجانب التفاصيل على مدار البحث – إلى النتائج العامة الآتية:

- من خلال دفْع ابن جِنِّي الاعتراضات المتوهمة تبين أنَّها دفوعٌ في الإطار الصَّرفي أو النَّحويّ أو الدَّلاليِّ، دارت حول دَفْعِ الاعتراض على آراء النُّحاة واللُّغويين أو المتوهِّمين أو المُفهمين – كما أسماهم – أو دَفْعِ آرائهم، نَحْوُ دَفْعِ الاعتراض على أحكام المَنْع أو الوجوب وما يجوز فيها، والإعراب وتوجيهه وغير ذلك على نحو ما سبق بالبحث، وكان له في هذا الدَّفعِ أسلوبٌ، خَيَّم عليه نَفْيُ الصِّحة عن قولٍ ما وتغليطه أو وصْفه بالضَّعفِ أو الفساد أو أنَّه يفتقر إلى الدليل أو أنَّه مردودٌ من جهةٍ ما أو من جهة إضعاف المعنى وإفساده أو أنه قولٌ باطل أو فاسدٌ.

- هذا، وفي إطار ردِّه الاعتراضات المُتوهمة كان يلجأ إلى تقوية ردِّه أو دَفْعِه بكون خُلو رأيه من مانعٍ ما أو عِلَّةٍ قادحة وموافقة دَفْعِه أصول الاستدلال، إضافة إلى تأكيد بيانِ كَونِ آراء المُعترِضِ مخالفةً أصول الاستدلال والدرس الصرفي أو النحوي أو الدَّلالي، أو توافقه. ولم يغب عنه دَحْضُ أدلةِ المُعترض وإنْ كان من السابقين عليه ممَّن لهم باعٌ، كما هو الحال في دَفْعِه رأي المبرِّد مُعزِّزًا دَفْعَه، حيث تبين أنَّ قول المبرد: (إن الواو تجرُّ ما بعدها لَمَّا خَلَفَت (رُبَّ) وكانت عِوضًا منها) له ما يجبُّه، على نحو ما جاء في دَفْع ابن جِنِّي – وهو ما أيدناه – فلم يقُل أحدٌ بكونِ الفاء عوضًا عن (رُبَّ)، ولا أحد يدعي أنَّ (بل) عِوضٌ من (رُبَّ)، فإذا صحَّ هذا وثَبت في الفاء وبل كانت الواو محمولةً على حُكمِه.

- بدا استخدام الأصول النحوية لدى ابن جِنِّي في دَفْعِهِ الاعتراضات المُتوهَّمة، فتبين أن لديه اهتمامًا بالسماع في دَفْعِه الاعتراضات المُتوهَّمة مُقدِّمًا إيَّاه على القياس، وإذا تعارضا كان يأخذ بالمسموع عن العرب، وإن اجتمع السماع مع القياس فلا مانع لديه من الأخذ بهما، ومن ذلك دَفْعُ الاعتراض على كون حذف أخبار كان وأخواتها ضعيفة في القياس، قليلة في الاستعمال، وكما في إشارته – مُستشهدًا بكلام العرب – إلى أنَّ همزة (وحدان) أصلها الواو، وليست هي همزة أحد التي أصلها (وَحَد)، حيث إنَّ همزة (أحدان) حدثت في الجمع، بدليل رواية بيت أبي الغول الطُّهَويّ (ووحدانا)، إضافة إلى أنَّ همزة (أحد) في قولنا: (ما جاءني من أحد) أصلٌ، من جهة أنَّ معناها العموم والإحاطة، أمَّا همزة (أحد) في قولنا: (أحد عشر) و(أحد وعشرون) بدلٌ من واو، فيما يدلُّ على الانفراد والانقباض، وهو ما أدلى به أبو علي الفارسي مُقيِّدًا رأي سيبويه، ووافقه السيرافي أيضًا، وابن جِنِّي كما رأينا، وكما هو في الخصائص.

- استخدم ابن جِنِّي القياس في مباحث هذا البحث، فحمل الفرع على الأصل حيث الشَّبَه بين المقيس والمقيس عليه، ولجأ إلى حَمْلِ الأصلِ على الفَرْعِ حيث الشَّبه أيضًا، كما لجأ إلى حَمْلِ النظيرِ على النَّظير في اللفظ والمعنى أو لفظًا لا معنى أو معنى لا لفظًا، وفي إطار ذلك لم نلاحظ عنده إلحاق الوصفِ بالعِلَّة في تعليله دَفْعَ الاعتراضات المُتوهَّمة أو الشُّبَه الحائمةِ لُغويًّا لا سيما أنَّه عدَّه خَطلًا ولغوًا في كتابه الخصائص (١/١٩٥-١٩٦)، كما يُلاحظُ لديه صِحة العلة الموجبة للحكم في قياس العلة، والطرد والعكس في العلة التي يضمنها دَفْعَه، وقد يُعلِّل بأكثر من عِلة، وهي في مجملها تتصف بأنَّها عللٌ عقلية.

- اتَّضح أنَّ ثَمَّة وعيًا لدى ابن جِنِّي بأهمية عدم الخلط بين القاعدة والقياس في اللغة عمومًا، حيث إدراكُه باشتمال القياس اللغوي على المطرد وغير المطرد في القاعدة في إطار الفصاحة والكفاية التخاطبية أو ما يُسمى بالأداء، وهو ما انعكس على توجيهاته الصرفية والنحوية في دَفْعِه، مع ملاحظة أنَّه لم يَقِس على الشَّاذ أو الممتنع أو القبيح، وإن كان يقيس على القليل، وهو في جُلِّ ذلك يتابع شيخه أبا علي الفارسي.

- وبجانب اعتماد ابن جِنِّي في دَفْعِه على السماع والقياس – في إطارِ حُجَّته – فقد اعتمد على الإجماع واستصحاب الحال أيضًا، وهو ما أسهم في جلاء المعنى النَّصيِّ في أبيات الحماسة، من بابِ أنَّ إثباتَ الشيءِ مُعَلَلًا آكد في النَّفسِ من إثباته مُجرَّدًا عن التعليل.

وبعدُ، فيبقى النَّقدُ والتَّقويمُ والإضافةُ، يقوم بها المُتلقِّي الكريم، فيكون الأمرُ بيننا وبينه شركةً، في فضْلٍ نتقاسمه، ودعاءٍ صالحٍ نُحرزُ ثوابَه معًا، ولا شيءَ غير ذلك إنْ شاء **الله**؛ ومِنْ ثَمَّ فلا يسعنا إلَّا أنْ نُنْهِي هذه المشاركةَ المُتواضِعَةَ بالإشارة إلى استيلاءِ النَّقْصِ على جُملَةِ البشرِ؛ فكلُّ إنسانٍ يُؤخذُ منه، ويُرَدُّ عليه، فما أَجْدَرَ الإنسان بالتقصيرِ والعيوبِ، إذا لم يحفظه ستَّارُ العيوب، فالكمالُ **لله** وحدَه، والحمدُ **لله** الذي هدانا لهذا، وما كنّا لنهتدي لولا أنْ هدانا **الله**.

الـهوامش

(١) ابن جنِّي، التَّنبيه **على شرح مشكلات الحماسة**، حققه د. حسن محمود هنداوي، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ١٤٣٠هـ، ص ٧.

(٢) ينظر: السابق، ص ٥٦–٥٧، ١٦٢، ١٨٩–١٩٠، ٤١٨، ٥٢١، ٥٤٤، وناظر الجيش ت ٧٧٨هـ، **شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، دراسة وتحقيق د. علي محمد فاخر وآخرين، الطبعة الأولى، دار السلام، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م ٨/ ٣٧٨٤.

(٣) البيت من الطَّويل، لتأبَّط شرًّا، **ديوانه**، جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ –١٩٩٩م، صـ ١٥٢، وابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن المكرم بن منظور، ت ٧١١ هـ)، لسان العرب، طبعة جديدة محققة ومنقحة، دار المعارف، القاهرة، مصر، د. ت، مادة (عرا)، والموماةُ: المفازة، ووزنُه فَعْلَلَة، وجمعها مَوَام، يقول: يقطعُ المفاوزَ لاكتساب المكارم، فتراه يكونُ نهاره بمفازةٍ، فإذا أتى عليه المساء تجده في أخرى فريدًا وحيدًا. وينظر: المرزوقي، **شرح ديوان الحماسة**، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤١١ هـ –١٩٩١م، ١/ ٩٥–٩٦.

(٤) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٢هـ –١٩٨٢م، ٤/ ٣٩٤.

(٥) التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ص ٥٦–٥٧.

(٦) سيبويه، **الكتاب** ٤/ ٣٩٤، وينظر: المرزوقي، **شرح ديوان الحماسة**، ١/ ٩٥ حيثُ نصُّه على أن وزن الموماة فَعْلَلَة، وينظر: أبو سعيد السيرافي ت ٣٦٨هـ، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨م، ٥/ ٣١٢.

(٧) ينظر: سيبويه، **الكتاب** ٤/ ٣٩٤، وابن جني، **الفَسْر** (**شرح ابن جِنِّي الكبير على ديوان المتنبي**)، حققه وقدَّم له د. رضا رجب، الطبعة الأولى، دار الينابيع، دمشق، ٢٠٠٤م، ١/ ٢٨٣–٢٨٤، وابن فارس، **مقاييس اللغة**، وابن منظور، **لسان العرب**، مادة (موم).

(٨) ينظر: ابن جني، **الفَسْر** (**شرح ابن جِنِّي الكبير على ديوان المتنبي**)، ١/ ٢٨٣–٢٨٤.

(٩) ينظر في الفنقلة: د. شذى عطا سليم جرار، **إبرام الحكم النحوي عند ابن جنِّي**، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٥م، ص ١١٨–١٢٦، وكذلك د. عبد الإله نبهان، **ابن يعيش النحوي**، د. عبد الإله نبهان، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا، ١٩٩٧م، ص ٢١٤، ونزار عطا الله أحمد صالح، **فَنْقلاتُ الزَّمخشري البلاغية في سورة يوسف عليه السلام: دراسة تفسيرية**، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية، العدد السادس عشر، السنة العاشرة، ٢٠١٣م، ص٥٢.

(١٠) البيت من الطويل، للمرَّار الفقعسي، د. نوري حمودي القيسي، **المرار بن سعيد الفقعسي: حياته وما بقي من شِعره**، مجلة المورد العراقية، بغداد، العراق، مج ٢، ع ٢، ١٩٧٣م، ص١٣٣١– ١٣٣٢.

(١١) ابن جني، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ٤١٧، ٤١٨، ٥٢٠، وداراء: موضع من نواحي الجزيرة العربية، بالبحرين، يعرف بجوف داراء، ينظر: ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ت، ٢/ ٤١٨.

(١٢) ينظر: الزمخشري، **الفائق في غريب الحديث**، تحقيق محمد علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت، ٢/ ٣٨٦.

(١٣) البيت من الطويل، بلسان العرب، والزَّبيديّ (مُحب الدين أبو الفيض، ت ١٢٠٥هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، طبعة دار الكتب المصرية، مصر، د.ت، مادة (قنا).

(١٤) ابن جني، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، صـ ٥٤٤-٥٤٥، وزرَجُون: قُضْبان الكَرْم، وهو الكرم وقيل عوده وقيل هو المطر المستنقع في الصخر، ويشبَّه الخمر به لصفائه، وقيل: هو كلام فارسي وتفسيره لون الذهب ويقال للخمر، ثم سميت به الكرم، ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (زرجن).

(١٥) ابن سيده ت ٤٥٨هـ، **المخصص**، تحقيق خليل إبراهيم جفال، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ -١٩٩٦م، ٢/ ٣١٠.

(١٦) ينظر: أبو منصور الأزهري ت ٣٧٠هـ، **تهذيب اللغة**، تحقيق محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، د.ت، مادة (مرت).

(١٧) ينظر: رضي الدين الأستراباذي ت ٦٨٦هـ، **شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للبغدادي**، تحقيق محمد محيي الدين وآخرين، محمد نور الحسن وآخر، القسم الأول، الجزء الثاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م ٣/ ٢٤٣، والشاطبي ت ٧٩٠هـ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، ٩/ ٤٤٣-٤٤٤.

(١٨) ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، ٩/ ٤٤٣-٤٤٤.

(١٩) البيتان من الكامل، المرزوقي، **شرح ديوان الحماسة**، ص ١٤٥٩.

(٢٠) ابن جني، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ٤٧٠، والصمحمح: الشديد المجتمع الألواح، والبرهرهة: المرأة التي تكاد ترتعدُ من الرطوبة، وقيل: البيضاء، وضعضعه الدهر: أخضعه وأذله، وسرهفتُ الصَّبي: أحسنتُ غذاءه، ويلملم وألملم، على البدل: ميقات أهل اليمن للإحرام بالحج.

(٢١) ينظر: سيبويه، الكتاب ٤/ ٣٢٨، وابن جني، **المنصف** (**شرح ابن جِنِّي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني**)، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، الطبعة الأولى، إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة، مصر، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م

٥٦-٦٠ باب أبنية الأسماء والأفعال الرباعية لا زيادة فيها، وكذلك صـ ٦٥، وابن يعيش ت ٦٤٣هـ، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، د.ت ١٥٤/٩، وأبو عبد الله الفاسي ت ١١٧٠هـ، **فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح**، تحقيق د. محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م صـ ١٠٨٠، ومحمد عبد السلام شاهين، **مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٤م - ١٤٣٥هـ، ١٠٣/٢.

(٢٢) ابن جني، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ١٦٢، ٤٥٦-٤٥٧، وينظر: ناظر الجيش، **شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ٣٧٨٤/٨.

(٢٣) البيت من الطويل، وفي ترجمته أبو الفرج الأصفهاني، ت ٣٥٦هـ، **الأغاني**، تحقيق د. إحسان عباس وآخرين، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، ١٨٨/٢-١٨٩.

(٢٤) ابن جني، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ٤٥٦-٤٥٧.

(٢٥) ينظر: السابق ص ٥٠٦.

(٢٦) ينظر في هذا : أبو عبد الله ابن قيم الجوزية ت ٧٥١هـ، **بدائع الفوائد**، تحقيق علي بن محمد العمران، الطبعة الأولى، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، السعودية، ٢٠٠٤م ٤١/١-٤٢، ولمسات بيانية في نصوص من التنزيل، د.فاضل صالح السامرائي، ص ١٠ http://www.dawahmemo.com/download.php?id=1527 بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢٨، إذ أشار الدكتور فاضل إلى أنَّه سبحانه لو قال الرحمن فقط لتوهم السامع أن هذه الصفة طارئة قد تزول كما يزول الجوع من الجوعان والغضب من الغضبان وغيره. ولو قال رحيم وحدها لفُهِمَ منها أن صفةَ رحيم مع أنها ثابتة لكنها ليست بالضرورة على الدوام ظاهرة إنما قد تنفك مثلًا عندما يقال: فلان كريم، فهذا لا يعني أنه لا ينفك عن الكرم لحظة واحدة، إنما الصفة الغالبة عليه هي الكرم. وجاء سبحانه بالصفتين مجتمعتين ليدل على أن صفاته الثابتة والمتجددة

هي الرحمة ويدل على أن رحمته لا تنقطع، وهذا يأتي من باب الاحتياط للمعنى وجاء بالصفتين الثابتة والمتجددة لا ينفك عن إحداهما، إنما هذه الصفات مستمرة ثابتة لا تنفك البتة غير منقطعة، ويُنظر كذلك: الاحتياط للمعنى في العربية، د.كاظم إبراهيم عُبَيّس السلطاني، ص ٦٦-٧٦، وهنا أشيرَ إليه في هامش كتاب (دراسات لسانية في العلاقة بين النحو والنسج والدلالة)، ينظر: د.فايز صبحي عبد السلام تركي، **دراسات لسانية في العلاقة بين النحو والنسج والدلالة**، ط١، مركز الترجمة والتأليف والنشر، جامعة الملك فيصل، ٢٠١٧م ص ٢١٤، حيث التصريح بكونه بصدد إنجاز بحث، يُعمَلُ فيه منذ زمن، بعنوان: (وسائل العربية في الاحتياط للمعنى ودورها في النص: دراسة نحوية صرفية لدى الشاعر الأحسائي طرفة بن العبد).

(٢٧) ينظر: أبو الحسن بن طباطبا العلوي ٣٢٢هـ، عيار الشعر، تحقيق د. عبد العزيز بن ناصر المانع، دار العلوم، الرياض، السعودية، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م، ص ٧-٩، وابن أبي الإصبع العدواني، **تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن**، تقديم وتحقيق د. حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الجمهورية العربية المتحدة د.ت، ص ٤٦.

(٢٨) يحيى بن حمزة العلوي اليمني ت ٧٤٩هـ، **الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، مراجعة وضبط محمد عبد السلام شاهين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٥، ٣/٧٦.

(٢٩) البيت من الرجز، وقد أشار البغداديُّ عن العينيِّ أنَّه لِعُمير بن لَحَا التَّيمي، وأشار محقق (التَّنبيه) إلى أن المعروف عُمَر بن لَجَأ التيميّ. ينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي ت١٠٩٣هـ، **خزانة الأدب ولب لُباب لسان العرب**، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م ٨/٢٢٥-٢٢٦، وابن جني، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ٥٦٦.

(٣٠) البيت من الكامل، قائله القاسم بن معن قاضي الكوفة، وقبله:

إنِّـي زعـيـمٌ يـــانُـوَيْـ ـقـةُ إنْ سَلِمْتِ مِنَ الرَّزَاحِ

ينظر: البغدادي، **خزانة الأدب** ٨/ ٤٢١، وهو غير منسوب لدى الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد، ت٢٠٧هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٨٠م، ١/ ١٣٦.

(٣١) من الرَّجز، وقائله القلاخ بن حزن، ينظر: الشماخ بن ضرار الذبياني، ديوانه، تحقيق صلاح الهادي، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٨هـ -١٩٦٨م صـ ٤٥٢، وأبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، **إيضاح شواهد الإيضاح**، دراسة وتحقيق د. محمد بن حمُود الدعجاني، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٨ - ١٩٨٧م ١/ ٤٨١ وروايته به (مُجَوَّعُ البطن)، د. إميل يعقوب، **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ-١٩٩٦ م، ١١/ ١٥٤.

(٣٢) ابن جني، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ٥٦٦-٥٦٧.

(٣٣) د. عباس بن علي السوسوة، **النسب إلى الجمع في العربية**، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، مج ٧٤، ج٢، ١٩٩٩م، ص٣٥٠.

(٣٤) ينظر: الرضي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ٢/ ٨٣، ومحمد خالد أحمد كميل، **شواذ النسب في العربية: الظواهر والعلل**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين، ٢٠١٢م، صـ ١٠٦.

(٣٥) ينظر: د. عباس بن علي السوسوة، **النسب إلى الجمع في العربية**، ٣٤٦، ٣٥٠.

(٣٦) ينظر: سيبويه، **الكتاب** ٣/ ٣٧٨-٣٨٠، والرضي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ٩-١٣، وابن الناظم ت ٦٨٦هـ، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م ٥٦٧-٥٨٨، وأبو حيان الأندلسي ت ٧٤٥هـ، **ارتشاف الضَّرَب**، تحقيق د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، صـ ٦٠٣، وقد رأى مجمع اللغة العربية جواز النسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة، كإرادة التَّمييز أو نحو ذلك: ينظر: محمد

شوقي أمين، وإبراهيم الترزي، **مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا** (١٩٣٤م-١٩٨٤م)، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٨٤، ص١٣٤، وينظر: د. عباس بن علي السوسوة، **النسب إلى الجمع في العربية**، ص ٣٣٧ - ٣٥٠، والدكتور زكي عثمان عبد المطلب، **توسع المجمع القاهري في قواعد النسب**، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، مكة، السعودية، ع٨، أغسطس ٢٠١٥م، ص ٢٨٦ - ٢٩٢.

(٣٧) ينظر: ابن جني، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ٢١٦-٢٢٠، ٢٦٩-٢٧١.

(٣٨) البيت من الطويل، لدريد بن الصمة، **ديوانه**، تحقيق د. عمر عبد الرسول، دار المعارف، مصر، د.ت، ص ٦٦ من قصيدة قالها في زوجته أم معبد بعد طلاقها، والكميش: الخفيف السريع الحركة.

(٣٩) البيت من الرجز، للعجاج، ملحق ديوان العجاج، **ديوان العجاج**، رواية الأصمعيّ وشَرْحُه، تحقيق د. عبد الحفيظ السَّطليّ، مكتبة أطلس، دمشق، سوريا، ١٩٧١م، ٢٨٣/٢، وابن جِنِّي، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٨٨م ١٧٤/٢، والرَّواد جَمْع الرائد: الذي يتقدم قومه يلتمس لهم النجعة والكلأ، والنِّجاد جَمعُ نَجد، وهو ما غلظ وأشرف من الأرض.

(٤٠) البيت من الطويل لحسان، **شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري**، عبد الرحمن البرقوقي، المكتبة التجارية، القاهرة، مصر، ١٣٤٧هـ -١٩٢٩م، صـ ٣٧١، وينظر: المرزباني ت ٣٨٤هـ، **الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء**، المطبعة السلفية، القاهرة، مصر، ١٣٤٣، ص٦٠-٦١.

(٤١) البيت من الطويل، لعلقمة الفحل، **ديوان علقمة الفحل**، بشرح الأعلم الشنتمري، حققه لطفي الصقال ودرية الخطيب، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، حلب، ١٣٨٩هـ -١٩٦٩م ص ١٢٢ وفيه يَعقِلُ مكان يقصر.

(٤٢) ابن جني، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ٢٦٩–٢٧١.

(٤٣) سورة سبأ، الآية ٣٧.

(٤٤) ينظر: سيبويه، **الكتاب** ٥٧٨/٣، وأبو علي الفارسي ت ٣٧٧هـ، **كتاب التكملة**، تحقيق ودراسة د. كاظم بحر المرجان، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ –١٩٩٩م، صـ ٤٢٣–٤٢٤، والمرزباني، **الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء**، ص٦٠–٦١.

(٤٥) ينظر: ابن جنِّي، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ١٤–١٥، ١٧٣، ٢٠١–٢٠٢، ٥٢١.

(٤٦) البيت من البسيط، وينظر: البغدادي، **خزانة الأدب**، ٤٣٨/٦–٤٤٠، ٤٥٢/٩.

(٤٧) ابن جِنِّي، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ١٤–١٥، وقوله: (بدلٌ من واو وَحَدٍ) يعني: أنَّها مقلوبةٌ عن واو كلمة (وَحَد).

(٤٨) ينظر: ابن جِنِّي، **الخصائص** ٢٦٢/٣، وابن جني، **المنصف**، ٢٣١/١–٢٣٢.

(٤٩) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣٣١/٤، وأبو علي الفارسي، **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق د. عوض القوزي، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، ١٤١٠هـ –١٩٩١م، ٨٩/١–٩١، وأبو علي الفارسي، **البغداديات** (**المسائل المشكلة**)، تحقيق د. صلاح الدين السنكاوي، وزارة الأوقاف، بغداد، العراق، ١٩٨٣م، ص٥١٢–٥١٥.

(٥٠) ينظر: التعليقة ٨٩/١–٩١، وأبو علي الفارسي، **البغداديات**، ص٥١٢–٥١٥

(٥١) ينظر: سيبويه، **الكتاب** ٣٣١/٤، وأبو سعيد السيرافي **شرح كتاب سيبويه**، ٢٢٢/٥، وأبو علي الفارسي، **التعليقة** ٨٩/١–٩١، وأبو علي الفارسي، **البغداديات** ص٥١٢–٥١٥.

(٥٢) ينظر: ابن جني، **الخصائص** ٢٦٢/٣، وسامي محمد يحيى الزهراني، **تعقيبات أبي علي الفارسي على آراء سيبويه الصرفية جمعًا ودراسة**، رسالة دكتوراه، كلية

اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٣١-١٤٣٢ هـ، ص ٤٥٨-٤٦٠ حيث عرْضُه المسألة.

(٥٣) البيت من الوافر، لقيس بن زهير، ينظر: عادل جاسم البياتي، **شعر قيس بن زهير**، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، العراق، ١٩٧٢، ص٣٣، قاله يرثي قتلى جفر الهباءة.

(٥٤) ابن جِنِّي، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ١٧٣.

(٥٥) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (هبا) حيث نصُّه على أنَّ الهَباءَة أَرض ببلاد غَطَفان، ومنه يوم الهَباءَة لقَيس بن زُهير العبسي على حُذيفة بن بَدْر الفزاريّ، قتله في جَفْر الهباءَة وهو مُسْتَنْقع ماء بها.

(٥٦) ينظر: ابن جني، **المنصف**، ص ٢٧٨.

(٥٧) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (عظي)، ومختار الغوث، **لغة قريش**، الطبعة الأولى، دار المعراج الدولية للنشر، الرياض، السعودية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ص٤٥.

(٥٨) القَنَّسْرُ والقِنَّسْريّ: الكبير المُسنّ الذي أَتى عليه الدهر، ابن سيده: وقِنَّسْرِينُ وقِنِّسْرِينُ وقِنَّسْرونُ وقِنِّسْرونَ كُورة بالشام، وهي أَحدُ أَجنادها، فمن قال قِنَّسْرِينُ فالنسب إِليه قِنَّسْرِينيّ، ومن قال قِنَّسْرون فالنسب إِليه قِنَّسْرِيّ لأَن لفظه لفظ الجمع، ووجه الجمع أَنهم جعلوا كل ناحية من قِنَّسْرِينَ كأَنه قِنَّسْرٌ، وإِن لم ينطق به مفردًا، والناحية والجهة مؤنثتان وكأَنه قد كان ينبغي أَن يكون في الواحد هاء فصار قِنَّسْرٌ المُقَدَّرُ كأَنه ينبغي أَن يكون قِنَّسْرة، فلما لم تظهر الهاء وكان قِنَّسْر في القياس في نية الملفوظ به عَوَّضُوا الجمع بالواو والنون، وأُجري في ذلك مُجْرَى أَرض في قولهم أَرَضُون، والقول في فِلَسْطينَ والسَّيْلَحِيْنَ ويَبْرِينَ ونَصِيبين وصَرِيفين وعانِديْن (* قوله «وعاندين» في ياقوت: بلفظ المثنى) كالقول في قِنَّسْرِين، يُنْظر: ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (قنسر).

(٥٩) ينظر: ابن جِنِّي، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة** ص ١٨–١٩، ١٠٤–١٠٦، ١٢٦–١٢٧، ١٧٩–١٨٠، ١٨٢، ٣٠٤–٣٠٨.

(٦٠) البيت من الهزج، وينظر: أبو الحسن الأصبهاني ت ٥٤٣هـ، شرح اللمع في النحو، ابن جنِّي، دراسة وتحقيق د. محمد خليل الحربي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٧م، ص ١٣٣.

(٦١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، **ديوان امرئ القيس**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩م، صـ ٤٧٣، وابن الشجري، **أمالي ابن الشجري**، تحقيق ودراسة د. محمود الطناحي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ –١٩٩٢م، ١/١٨٣، والزحلوقة: آثارٌ يتزلج الصبيان عليها، وزُلّ: زَلَق.

(٦٢) البيت من الوافر، للفرزدق، **ديوان الفرزدق**، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ –١٩٨٤م، صـ٢٩٤، وينظر: ابن جِنِّي، **الخصائص** ١/٢٥٨.

(٦٣) ابن جِنِّي، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ١٠٣–١٠٦.

(٦٤) ينظر: أبو علي الفارسي ت ٣٧٧، **المسائل البصريات**، تحقيق د. محمد الشاطر، الطَّبْعَة الأولى، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ١٤٠٥ هـ –١٩٨٥ م، ص ٢٧٨.

(٦٥) أبو علي الفارسي ت ٣٧٧، **المسائل الشِّيرَازِيَّات**، تحقيق د. حسن محمود هنداوي، الطَّبْعَة الأولى، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ١٤٢٤ هـ –٢٠٠٤م ص١٠٠، ٦٠٧، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠م، ٢/٢٥٧.

(٦٦) ينظر: ابن جِنِّي، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ١٨٢، ٢٢٠–٢٢١.

(٦٧) البيتان من الطويل، وينظر: د. عبد اللطيف الطائي، **قبيلة ضبة: أخبارها وأشعارها في الجاهلية وصدر الإسلام**، جمع وتحقيق ودراسة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩م، ص ١٥٩.

(٦٨) ابن جِنِّي، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة** ص٢٢٠-٢٢١، ورجل مَرْبوع ومُرْتَبَع ومُرْتَبِع ورَبْعٌ ورَبْعة ورَبَعة؛ أَي: مَرْبُوعُ الخَلْق لا بالطويل ولا بالقصير، وُصِف المذَكَّر بهذا الاسم المؤَنّث كما وصف المذكر بخَمْسة ونحوها حين قالوا: رجال خمسة، والمؤنث رَبْعة وربَعة كالمذكر، وأَصله له، وجَمْعُهما جميعًا رَبَعات، حركوا الثاني وإن كان صفة لأَن أَصل رَبْعة اسمٌ مؤنث وقع على المذكر والمؤنثِ فوصف به، وقد يقال رَبْعات، بسكون الباء، فيجمع على ما يجمع هذا الضرب من الصفة؛ حكاه ثعلب عن ابن الأَعرابي، يُنْظَر: لسان العرب، مادة (ربع).

(٦٩) ينظر: كمال الدين الأنباري ت٥٧٧هـ، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٣٦٠هـ -١٩٨١م، ٧٥٨/٢ -٧٦١، وابن هشام اللخمي ت ٥٧٧هـ، شرح الفصيح، تحقيق مهدي عبيد جاسم، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ -١٩٨٨م صـ٢٠٠-٢٠١، وأبو عبد الله ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد صـ٨٦٦، وكذلك د. ميثم محمد علي، **الظواهر اللغوية والنحوية في كتب الغريبين (غريب القرآن وغريب الحديث)**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١١م، ص ١٨٨-١٩٢.

(٧٠) ابن جِنِّي، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة** ص ٢٢٠-٢٢١.

(٧١) البيت من الطويل، وينظر: المرزوقي، **شرح ديوان الحماسة**، ص ٤٥٧.

(٧٢) ابن جِنِّي، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ١٨٢.

(٧٣) د. فايز صبحي عبد السلام تركي، **زيادة الحروف في التراكيب النحوية وعلاقتها بالدلالة في شعر الأعشى**، حولية المجمع، مجلة مجمع اللغة العربية، طرابلس، ليبيا، ج٩، ع ٩، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م ، ص ١٦٨ وما بعدها، وينظر: المراديّ ت ٧٤٩ هـ، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، الطبعة الثانية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ١٩٨٣ص ٣٢٢-٣٣١، وابن هشام ت ٧٦١ هـ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق د. مازن

المبارك، الطبعة السادسة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٩٨٥ م صـ ٤١٠–٤١٤، والدكتور عبد الرحمن تاج، **القول في (ما) الزائدة**، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الخامس والثلاثون، ١٩٧٥ صـ ٢٣، وكذلك د. فتحي علم الدين، **ظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية**، رسالة ماجستير بدار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٨٨م، ص ١٢٩–١٥٣.

(٧٤) أي: لم يُبْنيا على نية شيء، وكلٌّ منهما ظرف مقطوع عن الإضافة لفظًا لا معنًى، مبني على الضم في محل نصب على الظرفية، وتجدر الإشارة إلى أنَّ الحذف هنا قد دلت عليه قرينة السنين المذكورة آنفًا في البيت، وهي السنون الماضية. ينظر: سيبويه، **الكتاب** ٣/٢٨٥–٢٨٦، والرضي، **شرح الكافية**، من عمل يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، ١٩٩٦م، ٣/١٦٧–١٦٨، وابن يعيش، **شرح المفصل**، ٤/٨٥–٨٦، د. أسعد خلف العوادي، **العلل النحوية في كتاب سيبويه**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، ٢٠٠٩م، ص ٦٨ –٦٩، وصالح المالكي، **التعليل النحوي عند الرماني في شرحه لكتاب سيبويه: دراسة وصفية تحليلية**، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٣٩هـ، ص ٣٠٤–٣١٠.

(٧٥) ينظر: سيبويه، **الكتاب** ١/٦٨، وابن جِنِّي، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ١٨٣ – ١٨٤.

(٧٦) ينظر: ابن جِنِّي، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ٧٨–٧٩، ١١٦، ٢٩٣، ٣١٧، ٣٢٣–٣٢٤، ٣٣١ –٣٣٢، ٤٦٩–٤٧٠.

(٧٧) البيت من الكامل، والتيمي هو عبد الله بن أيوب، ينظر: ابن هشام ت ٧٦١، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د.ت ١/٢٨٧، وهو الشاهد ١٠٩.

(٧٨) ابن جِنِّي، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص٣٢٣–٣٢٤، وينظر: راسم رضوان عقل، **القياس النحوي عند أبي علي الفارسي وابن جني**، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة آل البيت، الأردن، ١٩٩٩م، ص ٧٤–١٠٢.

(٧٩) حول الضعيف في القياس عند ابن جِنِّي ينظر: راسم رضوان عقل، **القياس النحوي عند أبي علي الفارسي وابن جني**، ص ٩٨–١٠٠.

(٨٠) ابن جِنِّي، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ٣٢٣–٣٢٤، وأبو علي الفارسي، **المسائل المُشكلة المعروفة بالبغداديات**، ص ١١٣.

(٨١) ينظر: ابن عصفور، **ضرائر الشعر**، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، لبنان، د.ت صـ ١٨٢، والدكتور طاهر سليمان حمودة، **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٢م، ص ٢١٨، والدكتور محمد حماسة عبد اللطيف: **الجملة في الشعر العربي**، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ٧٠ وما بعدها حيث الحديث عن العلاقات الأفقية والرأسية في القصيدة، وكذلك ص ٣٦ وما بعدها حيث الإشارة إلى أن الوزن والقافية جزء من المعنى النصي، والدكتور فايز صبحي عبد السلام تركي، **الحذف التَّركيبي وعلاقته بالنظم والدلالة بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١١م، ص ٥٥–٥٧.

(٨٢) ينظر: ابن جِنِّي، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ٢٢٨، ٢٩٠، ٣٧٩–٣٨٠، ٤٣٨–٤٣٩، ٤٥٢–٤٥٣.

(٨٣) البيت من الطويل، والشاعرُ جاهليٌّ، ينظر: أبو العلاء المعري، **شرح الحماسة المنسوب لأبي العلاء المعري**، تحقيق د. حسين نقشة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ–١٩٩١م، ص ٣٦٦، هامش ١.

(٨٤) سورة إبراهيم، من الآية ٥.

(٨٥) ابن جِنِّي، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ٢٢٦–٢٢٨.

(٨٦) ينظر: سيبويه، **الكتاب** ٣٦٧/١–٣٧٠، وعبد القاهر الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق، ١٩٨٢م ٦٦٥/١، والرضي، **شرح الكافية**،

١/٥٠٧-٥٠٩، وابن يعيش، **شرح المفصل**، ٢/٥٢-٥٤. وابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ٢/١٣٠، وخالد الأزهري ت٩٠٥هـ، **شرح التَّصريح على التوضيح**، تحقيق محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م ١/٥٠٩، والدكتور مضر محمود يحيى، **إشكالية المفعول لأجله**، **مجلة مداد الآداب**، كلية الآداب، الجامعة العراقية، ع ٢، ١٤٣٧هـ -٢٠١١م ص ٢٧٥-٢٩٠.

(٨٧) ينظر: المبرد ت ٢٨٥هـ، **المقتضب**، تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، ١٤١٥هـ -١٩٩٤م ١/٣٥٧.

(٨٨) سورة إبراهيم، من الآية ٥.

(٨٩) مضمون هذا الكلام هو ما جاء في الكتاب ١/٢١٦-٢٢٢، وينظر: أبو علي الفارسي، **المسائل المنثورة**، تحقيق وتعليق د. شريف النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٤م ص٢٠-٢١.

(٩٠) البيت من الطويل، وفي ترجمته ينظر: البغدادي، **خزانة الأدب** ٨/١٧٧-١٧٨.

(٩١) الأبيات من الرجز، ينظر: العجاج، ديوان **العجاج** ٢/٣٠٤، وينظر: البغدادي، **خزانة الأدب** ٢/١٠٩-١١٢، والضيح: اللبن المخلوط بالماء.

(٩٢) ابن جِنِّي، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص٢٩٠.

(٩٣) ينظر: كمال الدين الأنباري، **الإنصاف** ١/١١٥-١١٧.

(٩٤) ينظر: ابن جني، **المُحتَسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، ١٩٩٤م، ٢/١١٦٥، وكمال الدين الأنباري، **الإنصاف** ١/١١٥-١١٧.

(٩٥) ينظر: ابن جني، المحتسب ٢/١٦٥، وفيه الآتي: «وعليه قول الآخر:

إلى **اللهِ** أَشكو بالمدينةِ حاجةً وبالشَّامِ أُخرى كيفَ تَلتَقِيَانِ؟

فقوله: كيفَ تَلتَقِيَانِ جملةٌ في موضع نصبٍ بدلًا من (حاجةً) وحاجةً، فكأنه قال: إلى الله أشكو هاتين الحالتين تعذُّرَ التقائهما. هذا أحسنُ من أنْ تَقتطع قوله: كيف تلتقيان مستأْنِفًا؛ لأنَّ هذا ضربٌ من هجنة الإعراب؛ لأنَّه إنما يشكو تعذُّر التقائهما، ولا يريد استقبال الاستفهام عنهما». و: كمال الدين الأنباري **الإنصاف** ١/١١٥-١١٧، والدكتور محمد نور الدين المنجد، **اتساع الدلالة في الخطاب القرآني**، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، ١٤٣٤هـ -٢٠١٣م، ص ٤٦-٤٧.

(٩٦) ينظر: ابن جِنِّي، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ٧٠، ٢١٣-٢١٤.

(٩٧) البيت من الوافر، وينظر: السيوطي، **شرح شواهد مغني اللبيب**، تحقيق أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م، ص٤٦٧.

(٩٨) البيت من الوافر، لجميل بثينة، **ديوان جميل بثينة**، تحقيق د. حسين نصار، مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٦٧م، صـ ١٨٨، والبغدادي، **خزانة الأدب** ١٠/٢٠-٢٥.

(٩٩) من الرجز، لأبي النجم العجلي، ينظر: أبو محمد السيرافي ت ٣٨٥هـ، **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق د. محمد الريح هاشم، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، ٢/١٣٦، والمكسوح: المكنوس، والرواية به: ومَهْمَهٍ، وهو القفر من الأرض.

(١٠٠) البيت من الوافر، للمُتنخل الهذلي، ينظر: السكري، **شرح أشعار الهذليين**، حققه عبد الستار فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة، د.ت، صـ ١٢٦٧، وابن الشجري، **أمالي ابن الشجري** ١/٢١٨، وكتاب الشعر صـ٥٠، والرِّياط: جمع رَيطة، وهي الملحفة أو الملاءة غير الملفقة، فهي نسجٌ واحد.

(١٠١) من الرجز، وهو لرؤبة، ينظر: **ديوان رؤبة بن العجاج**، نشره وليم بن الورد، ليبزج، ١٩٠٣م، صـ ١٥٠، وينظر: عبد القادر البغدادي ت ١٠٩٣هـ، **شرح أبيات مغني اللبيب**، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف، الطبعة الثانية، دار الثقافة العربية، دمشق، سوريا، ١٤١٠هـ -١٩٨٩م، ٣/٣-١١، وقَتَمُه: غباره.

(١٠٢) ابن جِنِّي، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ٢١٣–٢١٤.

(١٠٣) ينظر: المبرد، **المقتضب** ٢/٣١٧–٣١٨،٣٤٧.

(١٠٤) ابن الشجري، **أمالي ابن الشجري** ١/٢١٨.

(١٠٥) أبو عليٍّ الفارسي ت ٣٧٧هـ، **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، أبو علي الفارسي، تحقيق وشرح د. محمود الطناحي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ –١٩٨٨م صـ ٥١، وهو ما نقله ابن الشجريِّ في أماليه ١/٢١٨، وينظر: أبو علي الفارسي، **المسائل البصريات** ٦٩٧–٦٩٨.

(١٠٦) ينظر: ابن جِنِّي، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ١٧٧، ٤٦٧–٤٦٨.

(١٠٧) البيت من الطويل، وينظر في محرز: أبو العلاء المعري: شرح ديوان حماسة أبي تمام، دراسة وتحقيق د. حسين محمد نقشة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٩١م–١٤١١هـ، ص ٣٦٨.

(١٠٨) هذا شطر بيت من الطويل، للبُعيث، بشعر **البعيث المجاشعي**، جمع وتحقيق د. ناصر رشيد محمد حسين، دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق، ١٣٩٤هـ–١٩٧٤م، صـ ١٩، وصدره: أَلا أَصْبحتْ خَنْساءُ جاذِبةَ الوَصْلِ، وينظر: أبو علي الفارسي ت ٣٧٧، **المسائل الحلبيات**، تقديم وتحقيق د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سوريا، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م صـ ١٩٨، وأبو علي الفارسي ت ٣٧٧هـ، **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق بدر الدين قهوجي، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، ١٣١٣هـ – ١٩٩٣م ٦/٣٥٢، وابن جِنِّي، **الخصائص** ٢/٢٠٢، وعبد القادر البغدادي، **شرح أبيات مغني اللبيب** ٥/٢٦٥.

(١٠٩) ابن جِنِّي، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ٤٦٧–٤٦٨، والمقصود بالظَّرف في نصِّه حرف الجرِّ (في).

(١١٠) ينظر: ابن يعيش، شرح **المفصل**، ٦٢/٦، والدكتور كامل عبد الغني محمد، **ثنائية الحدث والزمن وأثرها في العمل النحوي: تأصيل وبيان**، مجلة كتابات، ع٩، ٢٠١٣م ٢٣٥-٢٣٧.

(١١١) ابن جِنِّي، **الخصائص** ٢٠٢/٢، وينظر به أيضًا ٢٥٩/٣ حيث الحديث عن تجاذب الإعراب والمعنى.

(١١٢) السابق ٢٠٥/٢.

(١١٣) ابن جِنِّي، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ٤٦٧-٤٦٨.

(١١٤) د. تامر سلوم، **نظرية اللغة والجمال في النقد العربي**، للدكتور تامر سلوم، الطبعة الأولى، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سورية، ١٩٨٣م، ص ١٠٠. وهنا نشير إلى أنَّ الصواب أنْ يقال في نصه: (مهمة) بدلًا من (هامة) و(بوصفه عُنْصرًا) بدل قوله (كعنصر). ويُنظر: د. فايز صبحي عبد السلام تركي، **علاقةُ التَّشكيلِ الصَّرْفيِّ بالمعنى من خلال تأويلِ الصِّيَغِ الصَّرْفِيَّة: دراسةٌ في أمالي ابنِ الشَّجَرِيِّ**، مجلة علوم اللغة، دار غريب، القاهرة، العدد الأول، ٢٠٠٩م، ص٦٤-٦٨.

(١١٥) ينظر: ابن جِنِّي، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ٢٦-٢٧، ٤٦-٥٠، ١٧٣-١٧٤، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٨-٣٤٩.

(١١٦) البيت من الوافر، بشعر قيس بن زهير، ينظر: عادل جاسم البياتي، **شعر قيس بن زهير**، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، العراق، ١٩٧٢م، ص ٣٣.

(١١٧) لم أقف عليه.

(١١٨) البيتان من البسيط، بغير نسبة في الكتاب ٢٨١/١ والقواء: القفر، وأذاع: فرَّق وغيَّر، والمعصرات: السحاب المحمل بالمطر، والحيران: السحاب المتردد بمائه، والخضِل: الغزير.

(١١٩) ابن جني، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، صـ١٧٣-١٧٤.

(١٢٠) ينظر: ابن جِنِّي، **الخصائص** ٣/٢٥٩.

(١٢١) ينظر: ابن جِنِّي، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ٨٢–٨٣، ١٠٩، ١١٠–١١١، ١٨٩، ٢٠٤–٢٠٦.

(١٢٢) البيتان من الطويل، بديوان عروة بن الورد، ينظر: **ديوان عروة بن الورد أمير الصعاليك**، دراسة وشرح وتحقيق أسماء أبو بكر محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ –١٩٩٨م، صـ٢٣، والرُّزح جَمْع رازح، وهو المُعْيِي الساقط إعياءً أو هُزالًا، والمُبرِّح: الشَّاق.

(١٢٣) البيت من الطويل، وينظر: أبو علي الفارسي، **المسائل الشيرازيات**، ص ٦٢٢، وابن جِنِّي، **الخصائص** ٢/٣٩٦، وابن جني، **المُحْتَسَب** ٢/٢٥٠ – ٢٥١.

(١٢٤) ابن جِنِّي، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ١٨٩، وحول الجائز في القياس عند ابن جِنِّي ينظر: راسم رضوان عقل، **القياس النحوي عند أبي علي الفارسي وابن جني**، ص١٠٠–١٠١.

(١٢٥) أبو علي الفارسي، **المسائل الشيرازيات** ص ٦٢٠–٦٢٢.

(١٢٦) ينظر: ابن جِنِّي، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ١٩.

(١٢٧) سبقت الإشارة إلى أنَّ البيت من الطويل لغَلَّاق بن مَرْوانَ بنِ الحَكَمِ بنِ زِنْباع، وهو في **شرح المرزوقي على ديوان الحماسة**، ص ٤٥٧.

(١٢٨) ابن جِنِّي، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ١٨٢.

(١٢٩) ينظر: السابق، ص ١٢٦–١٢٧.

(١٣٠) ينظر: السابق، ص ١٨٠.

(١٣١) ينظر: ابن جِنِّي، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ٨–١٣، ١٤، ١٨٩–١٩١، ٥٥٢–٥٥٤.

(١٣٢) البيت من الكامل، ولم نهتد إلى قائله.

(١٣٣) ابن جِنِّي، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ٥٥٢–٥٥٣، وينظر به أيضًا ص ٨–١٣، ١٩١، ٥٥٤، وينظر: سيبويه، **الكتاب** ٣٥٣/٤، والفَهُّ: الكليلُ اللسانِ العَيِيُّ عن حاجته، والأُنثى فَهَّةٌ، بالهاء، والفَهِيهُ والفَهْفَهُ: كالفَهِّ، وقد فَهِهْتَ وفَهَهْتَ تَفَهُّ وتَفِهُ فَهًّا وفَهَهًا وفَهَاهةً؛ أَي: عَيِيتَ، والرَّذْل والرَّذِيل والأَرذل: الدُّون من الناس، وقيل: الدُّون في مَنْظَره وحالاته، وقيل: هو الدُّون الخَسيس، وقيل: هو الرَّديء من كل شيء. ينظر: لسان العرب، مادة (فَهِه، رذل).

(١٣٤) ينظر: المنصف، **ابن جِنِّي** ٣/١، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، مكتبة الكليات، ١٩٧٥م، ٥٧/١، والسيوطي، **المزهر في علوم اللُغَة وأنواعها**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، د.ت ٣٤٦/١ – ٣٥١، وابن الزملكاني، شرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي، **التبيان في علم البيان**، بيروت، دار البلاغة، ١٩٩١م، ص ١٦٩، والدكتور محمد حسن جبل، **المعجم الاشتقاقي المؤصَّل لألفاظ القرآن الكريم**، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ٩–١٩، والدكتور فايز صبحي عبد السلام تركي، **مستويات التحليل اللُّغويِّ: رؤيةٌ منهجيةٌ في شرح ثعلب على ديوان زهير**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١١ م، ص٢٨٠–٢٩٠.

(١٣٥) ينظر: سيبويه، **الكتاب** ٣٤٩/٤ –٣٥٣.

(١٣٦) ينظر: السيد الشريف الجرجاني، **شرح السيد الشريف الجرجاني على تصريف العزي**، تحقيق محمد الزفزاف، دار الطلائع القاهرة، ٢٠١٧م، صـ١٢٣ حيث رَأْي الأخفشِ في المحذوف من مصون ومبيع، والمبرد، المقتضب ٢٤٦/١.

(١٣٧) ينظر: الصغاني ت ٦٥٠هـ، **العباب الزاخر واللباب الفاخر**، تحقيق فير محمد حسن، الطبعة الأولى، المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، ١٣٩٨هـ –١٩٧٨م، والجوهريّ (إسماعيل بن حمّاد، ت ٣٩٣ هـ)، **الصِّحاح: تاج اللغة وصِحاح العربية**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، الطبعة الرابعة، دار العلم

للملايين، بيروت، لبنان، ١٤٠٧ هـ -١٩٨٧ م، وابن منظور، **لسان العرب**، مادة (مرأ).

(١٣٨) البيت من الكامل، ينظر: ابن سنان الخفاجي ت ٤٦٦هـ، **سر الفصاحة**، قدم له واعتنى به إبراهيم شمس الدين، كتاب ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠١٠م ص ١٣٣، والقزويني: **الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان**، اعتنى به عماد بسيوني زغلول، الطبعة الأولى، دار الأرقم، القاهرة، مصر، ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م، ص٥٢.

(١٣٩) ابن جِنِّي، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص١٤.

(١٤٠) ينظر: د. عبد الكريم محمد حسن جبل، في علم الدلالة: دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧م، ص ١٣٣-١٥٨، والدكتور فايز صبحي تركي، **مستويات التحليل اللغوي**، ص ٢٨٣.

(١٤١) ينظر: د. عبد الكريم محمد حسن جبل، في علم الدلالة: دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات، ص ١٣٣-١٣٧، والدكتور فايز صبحي تركي، **مستويات التحليل اللغوي**، صـ ٢٨٠-٢٨٤.

(١٤٢) ينظر: ابن جِنِّي (أبو الفتح عثمان ابن جنِّي): **التَّمام في تفسير أشعار هُذَيل ممَّا أغفله أبو سعيد السُّكري**، حققه وقدَّم له أحمد ناجي القيسي، وخديجة عبد الرزاق الحديثي وأحمد مطلوب، وراجعه الدكتور مصطفى جواد، الطَّبْعَة الأولى، وزارة المعارف العراقية ومطبعة العاني، بغداد، العراق، ١٣٨١ هـ -١٩٦٢ م، ص ٢٣٠ - ٢٣١، وأبو علي الفارسيّ، **المسائل الحلبيات**، ص ٣٥١ - ٣٥٣، والدكتور فايز صبحي عبد السلام تركي، **التفاعل النَّحويّ لدى ابن جِنِّي في تحليل الخطاب: دراسةٌ في كتاب التَّمام في تفسير أشعار هذَيْل**، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت، الحولية ٣٧ - ٢٠١٦م، ص ١٥٩-١٦٠.

(١٤٣) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، مادتا (جمل، وزرف).

(١٤٤) ابن جِنِّي، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ٧٣–٧٤، ١٣٦، ١٤٥، ٣٤٨–٣٤٩.

(١٤٥) البيت من الكامل، ينظر: ابن سنان الخفاجي: **سر الفصاحة**، ص ١٣٣، والقزويني: **الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان**، ص٥٢.

(١٤٦) ابن جِنِّي، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ٧٣–٧٤، وتمذُل: تتضِح، وتُصبِح فاشيةً نتيجة استرخاء القارئ في فِقْهِها، والاختلاج: الجذب والانتزاع، ينظر: ابن منظور: **لسان العرب**، مادة (مذل، خلج).

(١٤٧) البيت من الكامل، ينظر: البغدادي: **خزانة الأدب** ٤١٩/١١–٤٢٠.

(١٤٨) البيت من الطويل، ينظر: عمر بن أبي ربيعة، **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، شرح وتحقيق وتعليق د. محمد عبد المنعم خفاجي وآخر، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٩٩٥م ص١٠٥.

(١٤٩) ابن جني، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ١٨٦–١٨٧.

(١٥٠) ينظر: ابن جِنِّي، **الخصائص**، ٤١١/٢، وابن سفيان النَّحوي (أبو الحسين عبد الله بن محمد بن سفيان النحوي ت ٣٢٥ هـ)، **التَّفسُّح في اللغة**، تحقيق د. عادل هادي العبيدي، الطَّبْعَة الأولى، دار دجلة، عمان، الأردن، ٢٠١١م، ص١٢٩–١٣٠، والدكتور فايز صبحي عبد السلام تركي: **التفاعل النَّحويّ لدى ابن جِنِّي في تحليل الخطاب: دراسةٌ في كتاب التَّمام في تفسير أشعار هذَيْل**، ص٢٣٥–٢٤٨.

(١٥١) يُنْظَر: الدكتور: د. علي أبو المكارم، **أصول التفكير النحوي**، الطَّبْعَة الأولى، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٢٥١، ٢٩٨.

(١٥٢) د. محمد حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي**، الطَّبْعَة الأولى، القاهرة، مصر، ١٩٨٣ م ص ١٥٧ – ١٥٨، ويُنْظَر: ابن جِنِّي، **الخصائص** ٤١١/٢ وما بعدها، والدكتور محمد حماسة عبد اللطيف،

لغة الشعر: **دراسة في الضرورة الشعرية**، الطَّبْعَة الأولى، دار الشروق، القاهرة، مصر، ١٩٩٦ م صـ ٧٩، والدكتور مصطفى السعدني، **تأويل الشعر**: **قراءة أدبية في فكرنا النحوي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٢ م ص ٦٩ – ٧٩، والدكتور فاضل السامرائي، **الجملة العربية والمعنى**، الطَّبْعَة الأولى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ١٤٢١ هـ –٢٠٠٠ م ص ١٥٦، والدكتور عبد السلام حامد، **تفسير الشعر عند ابن جني**، الطَّبْعَة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ٢٠١٢ م، ص ٢٠٧ – ٢١٥، والدكتور فايز صبحي عبد السلام تركي، **التفاعل النَّحويّ لدى ابن جِنِّي في تحليل الخطاب**: **دراسةٌ في كتاب التَّمام في تفسير أشعار هذَيْل**، ص ٢٣٧.

(١٥٣) ينظر: الدكتور كاظم إبراهيم عُبَيّس السلطاني، **الاحتياط للمعنى في العربية**، دار الرياحين للنشر والتوزيع، بابل، العراق، ٢٠١٨م، ص ٢٧٢–٢٨٧.

(١٥٤) البيت من مجزوء الكامل، ينظر: عمرو بن معدي كَرِب الزُّبَيْدِي، **ديوان عمرو بن معدي كَرِب الزُّبَيْدِي**، جمعه ونسقه مطاع الطرابيشي، الطبعة الثانية، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، ١٤٠٥هـ –١٩٨٥م، ص ٨٠، والقِدّ بالكسر: سيرٌ يقدُّ من جلد غير مدبوغ، ينظر: الصحاح في اللغة، مادة (قدد).

(١٥٥) البيت من الطويل، لحُذيفة بن أنس الهذلي، ينظر: السكري: **شرح أشعار الهذليين**، ص ٥٥٨.

(١٥٦) صدر البيت من الطويل، عجزه: وَعَادَكَ مَا عَادَ السَّلِيمَ المسَهَّدا، ينظر: **ديوان الأعشى**، تحقيق د. محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٦٨م، صـ١٨٥، وينظر: ابن جِنِّي، **الخصائص ٣/٣٢٢**، وعبد القادر البغدادي ت ١٠٩٣هـ، **شرح أبيات مغني اللبيب ٧/٣٠١–٣٠٢**.

(١٥٧) البيت من الكامل، للنابغة، ينظر: ابن منظور: لسان العرب، مادة (ذمم) وليس في ديوانه، وهو بملحقات ديوان الحادرة، ينظر: **ديوان الحادرة**، **بإملاء الأصمعي**، حققه د. ناصر الدين الأسد، مستل من مجلة معهد المخطوطات العربية، مج

١٥، ج ٢، القاهرة، د.ت صـ ٣٥٨، والمَرْسِنُ والمَرْسَنُ: الأَنف، وجمعه المَراسِنُ، وأَصله في ذوات الحافر ثم استعمل للإنسان. الجوهري: المَرْسِنُ، بكسر السين، موضعُ الرَّسَنِ من أَنف الفرس، ثم كثر حتى قيل: مَرْسِن الإنسان، ينظر: ابن منظور: لسان العرب، مادة (رسن)

(١٥٨) ابن جِنِّي، **التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص ٨٨–٩٠.

(١٥٩) كما أنَّ للعادات والتقاليد أثرًا في فهم المعنى النحوي، فإن لها أثرًا في توجيه الألفاظ، في إطار ما يُعرف بسياق الحال أو المقام. ينظر: الدكتور عبد الكريم محمد حسن جبل، **في علم الدلالة**، ص ٨٢–٨٤، والدكتور فايز صبحي تركي، مستويات **التحليل اللغوي**، صـ٢٣٥–٢٣٧.

(١٦٠) ابن جِنِّي، **الخصائص** ٣ /١٠١ – ١١١، وينظر: د. فاضل السامرائي: **الجملة العربية والمعنى**، ص ١٤٢ – ١٥٧.

(١٦١) يُنْظَر: د. كاظم إبراهيم عُبَيّس السلطاني: **الاحتياط للمعنى في العربية**، ص ٢٦١–٦٦.

المصادر والمراجع

- ابن أبي الإصبع العدواني، **تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن**، تقديم وتحقيق د. حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الجمهورية العربية المتحدة، د.ت.
- د. أسعد خلف العوادي، **العلل النحوية في كتاب سيبويه**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، ٢٠٠٩م.
- د. إميل يعقوب، **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ ـ١٩٩٦م.
- د. تامر سلوم، **نظرية اللغة والجمال في النقد العربي**، للدكتور تامر سلوم، الطبعة الأولى، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سورية، ١٩٨٣م.
- ابن جِنِّي (أبو الفتح عثمان ابن جنِّي)، **التَّمام في تفسير أشعار هُذَيل ممَّا أغفله أبو سعيد السُّكري**، حققه وقدَّم له أحمد ناجي القيسي، وخديجة عبد الرزاق الحديثي، وأحمد مطلوب، وراجعه الدكتور مصطفى جواد، الطَّبْعَة الأولى، وزارة المعارف العراقية ومطبعة العاني، بغداد، العراق، ١٣٨١ هـ ـ١٩٦٢ م.
- ابن جِنِّي (أبو الفتح عثمان ابن جنِّي)، **التنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، حققه د. حسن محمود هنداوي، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ١٤٣٠هـ.
- ابن جِنِّي (أبو الفتح عثمان ابن جنِّي): **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٨٨ م.
- ابن جِنِّي (أبو الفتح عثمان ابن جنِّي)، **الفَسْر: شرح ابن جِنِّي الكبير على ديوان المتنبي**، حققه وقدَّم له د. رضا رجب، الطبعة الأولى، دار الينابيع، دمشق، ٢٠٠٤م.
- ابن جِنِّي (أبو الفتح عثمان ابن جنِّي)، **المُحتَسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، ١٩٩٤م.
- ابن جِنِّي (أبو الفتح عثمان ابن جنِّي)، **المنصف: شرح ابن جِنِّي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني**، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، الطبعة الأولى، إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة، مصر، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.

- الجوهريّ (إسماعيل بن حمّاد، ت ٣٩٣ هـ)، **الصِّحاح: تاج اللغة وصِحاح العربية**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٤٠٧ هـ ـ١٩٨٧م.
- أبو الحسن الأصبهاني ت ٥٤٣هـ، **شرح اللمع في النحو، ابن جنّي**، دراسة وتحقيق د. محمد خليل الحربي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٧م.
- أبو الحسن بن طباطبا العلوي ٣٢٢هـ، **عيار الشعر**، تحقيق د. عبد العزيز بن ناصر المانع، دار العلوم، الرياض، السعودية، ١٤٠٥هـ ـ١٩٨٥م.
- أبو حيان الأندلسي ت ٧٤٥هـ، **ارتشاف الضَّرَب**، تحقيق د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ١٩٩٨م.
- خالد الأزهري ت٩٠٥هـ، **شرح التَّصريح على التوضيح**، تحقيق محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ ـ٢٠٠٠م.
- **ديوان امرئ القيس**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩م.
- **ديوان الأعشى**، تحقيق د. محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٦٨م.
- **ديوان تأبَّط شرًّا**، جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ ـ١٩٩٩م.
- **ديوان جميل بثينة**، تحقيق د. حسين نصار، مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٦٧م.
- **ديوان الحادرة، بإملاء الأصمعي**، حققه د. ناصر الدين الأسد، مستل من مجلة معهد المخطوطات العربية، مج١٥، ج٢، القاهرة، د.ت.
- **ديوان دريد بن الصمة**، تحقيق د. عمر عبد الرسول، دار المعارف، مصر، د.ت.
- **ديوان رؤبة بن العجاج**، نشره وليم بن الورد، ليبزج، ١٩٠٣م.
- **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني**، تحقيق صلاح الهادي، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٨هـ ـ١٩٦٨م.

- **ديوان العجاج**، رواية الأصمعيّ وشَرْحُه، تحقيق د. عبد الحفيظ السّطلي، مكتبة أطلس، دمشق، سوريا، ١٩٧١ م.
- **ديوان عروة بن الورد أمير الصعاليك**، دراسة وشرح وتحقيق أسماء أبو بكر محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ ـ١٩٩٨م.
- **ديوان علقمة الفحل**، بشرح الأعلم الشنتمري، حققه لطفي الصقال، ودرية الخطيب، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، حلب، ١٣٨٩هـ ـ١٩٦٩م.
- **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، شرح وتحقيق وتعليق د. محمد عبد المنعم خفاجي وآخر، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٩٩٥م.
- **ديوان عمرو بن معدي كَرِب الزُّبَيْدِي**، جمعه ونسقه مطاع الطرابيشي، الطبعة الثانية، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، ١٤٠٥هـ ـ١٩٨٥م.
- **ديوان الفرزدق**، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ ـ١٩٨٤م.
- **راسم رضوان عقل**، القياس النحوي عند أبي علي الفارسي وابن جني، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة آل البيت، الأردن، ١٩٩٩ م.
- رضي الدين الأستراباذي ت ٦٨٦هـ، **شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للبغدادي**، تحقيق محمد محيي الدين وآخرين، محمد نور الحسن وآخر، القسم الأول، الجزء الثاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ ـ١٩٨٢م.
- رضي الدين الأستراباذي ت ٦٨٦هـ، **شرح الكافية**، من عمل يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، ١٩٩٦م.
- الزَّبيديّ (مُحب الدين أبو الفيض، ت ١٢٠٥ هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، طبعة دار الكتب المصرية، مصر، د. ت.
- د. زكي عثمان عبد المطلب، **توسع المجمع القاهري في قواعد النسب**، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، مكة، السعودية، ع٨، أغسطس ٢٠١٥م.
- الزمخشري، **الفائق في غريب الحديث**، تحقيق محمد علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت.

- ابن الزملكاني، شرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي، **التبيان في علم البيان**، بيروت، دار البلاغة، ١٩٩١م.
- سامي بن محمد بن يحيى الزهراني، **تعقيبات أبي علي الفارسي على آراء سيبويه الصرفية جمعًا ودراسة**، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٣١ـ١٤٣٢هـ.
- أبو سعيد السيرافي ت ٣٦٨هـ، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق أحمد حسن مهدلي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨م.
- ابن سفيان النَّحوي (أبو الحسين عبد الله بن محمد بن سفيان النحوي ت ٣٢٥ هـ)، **التَّفسُّح في اللغة**، تحقيق د. عادل هادي العبيدي، الطَّبْعَة الأولى، دار دجلة، عمان، الأردن، ٢٠١١ م.
- السكري، **شرح أشعار الهذليين**، حققه عبد الستار فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة، د.ت.
- ابن سنان الخفاجي ت ٤٦٦هـ، **سر الفصاحة**، قدم له واعتنى به إبراهيم شمس الدين، كتاب ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠١٠م.
- سيبويه، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٢هـ ـ١٩٨٢م.
- السيد الشريف الجرجاني، **شرح السيد الشريف الجرجاني على تصريف العزي**، تحقيق محمد الزفزاف، دار الطلائع القاهرة، ٢٠١٧م.
- ابن سيده ت ٤٥٨هـ، **المخصص**، تحقيق خليل إبراهيم جفال، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ ـ١٩٩٦م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، مكتبة الكليات، ١٩٧٥م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **شرح شواهد مغني اللبيب**، تحقيق أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **المزهر في علوم اللُّغَة وأنواعها**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، د.ت.

- الشاطبي ت ٧٩٠هـ، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
- ابن الشجري، **أمالي ابن الشجري**، تحقيق ودراسة د. محمود الطناحي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ –١٩٩٢م.
- د. شذى عطا سليم جرار، **إبرام الحكم النحوي عند ابن جنِّي**، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٥م.
- صالح المالكي، **التعليل النحوي عند الرماني في شرحه لكتاب سيبويه: دراسة وصفية تحليلية**، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٣٩هـ.
- الصغاني ت ٦٥٠هـ، **العباب الزاخر واللباب الفاخر**، تحقيق فير محمد حسن، الطبعة الأولى، المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، ١٣٩٨هـ –١٩٧٨م.
- د. طاهر سليمان حمودة، **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٢م.
- عادل جاسم البياتي، **شعر قيس بن زهير**، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، العراق، ١٩٧٢.
- د. عباس بن علي السوسوة، **النسب إلى الجمع في العربية**، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، مج ٧٤، ج٢، ١٩٩٩م.
- د. عبد الإله نبهان، **ابن يعيش النحوي**، د. عبد الإله نبهان، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا، ١٩٩٧م.
- عبد الرحمن البرقوقي، **شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري**، المكتبة التجارية، القاهرة، مصر، ١٣٤٧هـ –١٩٢٩م.
- د. عبد الرحمن تاج، **القول في (ما) الزائدة**، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الخامس والثلاثون، ١٩٧٥م.
- د. عبد السلام حامد، **تفسير الشعر عند ابن جني**، الطَّبْعَة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ٢٠١٢م.

- د. عبد الكريم محمد حسن جبل، **في علم الدلالة: دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧م.
- عبد القادر بن عمر البغدادي ت١٠٩٣هـ، **خزانة الأدب ولب لُباب لسان العرب**، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
- عبد القادر بن عمر البغدادي ت١٠٩٣هـ، **شرح أبيات مغني اللبيب**، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف، الطبعة الثانية، دار الثقافة العربية، دمشق، سوريا، ١٤١٠هـ –١٩٨٩م.
- عبد القاهر الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق، ١٩٨٢م.
- د. عبد اللطيف الطائي، **قبيلة ضبة: أخبارها وأشعارها في الجاهلية وصدر الإسلام**، جمع وتحقيق ودراسة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩م.
- أبو عبد الله الفاسي ت ١١٧٠هـ ، **فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح**، تحقيق د. محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ –٢٠٠٢م.
- أبو عبد الله ابن قيم الجوزية ت ٧٥١هـ، **بدائع الفوائد**، تحقيق علي بن محمد العمران، الطبعة الأولى، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، السعودية، ٢٠٠٤م.
- ابن عصفور، **ضرائر الشعر**، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، لبنان، د.ت.
- ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠م.
- أبو العلاء المعري، **شرح الحماسة المنسوب لأبي العلاء المعري**، تحقيق د. حسين نقشة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ –١٩٩١م.
- أبو العلاء المعري، **شرح ديوان حماسة أبي تمام**، دراسة وتحقيق د. حسين محمد نقشة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٩١م.

- أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، **إيضاح شواهد الإيضاح**، دراسة وتحقيق د. محمد بن حمُود الدعجاني، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٨–١٩٨٧م.
- أبو علي الفارسي ت ٣٧٧، **البغداديات (المسائل المشكلة)**، تحقيق د. صلاح الدين السنكاوي، وزارة الأوقاف، بغداد، العراق، ١٩٨٣م.
- أبو علي الفارسي ت ٣٧٧، **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق د. عوض القوزي، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، ١٤١٠هـ –١٩٩١م.
- أبو علي الفارسي ت ٣٧٧، **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق بدر الدين قهوجي، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، ١٣١٣هـ –١٩٩٣م.
- أبو علي الفارسي ت ٣٧٧، **الكتب**، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ –١٩٩٩م.
- أبو علي الفارسي ت ٣٧٧، **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، أبو علي الفارسي تحقيق وشرح د. محمود الطناحي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- أبو علي الفارسي ت ٣٧٧، **المسائل البصريات**، تحقيق د. محمد الشاطر، الطَّبْعَة الأولى، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ١٤٠٥ هـ –١٩٨٥م.
- أبو علي الفارسي ت ٣٧٧، **المسائل الحلبيات**، تقديم وتحقيق د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سوريا، ١٤٠٧هـ –١٩٨٧م.
- أبو علي الفارسي ت ٣٧٧، **المسائل الشِّيرَازِيَّات**، تحقيق د. حسن محمود هنداوي، الطَّبْعَة الأولى، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ١٤٢٤ هـ –٢٠٠٤ م.
- أبو علي الفارسي ت ٣٧٧، **المسائل المنثورة**، تحقيق وتعليق د. شريف النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٤٢٤هـ –٢٠٠٤م.
- د. علي أبو المكارم، **أصول التفكير النحوي**، الطَّبْعَة الأولى، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس، ت ٣٩٥ هـ)، **مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السّلام هارون، دار الفكر، القاهرة، ١٣٩٩ هـ –١٩٧٩ م.
- د. فاضل السامرائي، **الجملة العربية والمعنى**، الطَّبْعَة الأولى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.

- د. فايز صبحي عبد السلام تركي، **التفاعل النَّحويّ لدى ابن جِنِّي في تحليل الخطاب: دراسةٌ في كتاب التَّمام في تفسير أشعار هذَيْل**، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت، الحولية ٣٧، ٢٠١٦م.

- د. فايز صبحي عبد السلام تركي، **الحذف التَّركيبي وعلاقته بالنظم والدلالة بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١١م.

- د. فايز صبحي عبد السلام تركي، **زيادة الحروف في التراكيب النحوية وعلاقتها بالدلالة في شعر الأعشى**، حولية المجمع، مجلة مجمع اللغة العربية، طرابلس، ليبيا، ج٩، ع ٩، ١٤٣٣هـ ـ٢٠١٢م.

- د. فايز صبحي عبد السلام تركي، **دراسات لسانية في العلاقة بين النحو والنسج والدلالة**، ط١، مركز الترجمة والتأليف والنشر، جامعة الملك فيصل، ٢٠١٧م.

- د. فايز صبحي عبد السلام تركي، **علاقة التَّشكيلِ الصَّرْفيِّ بالمعنى من خلال تأويلِ الصِّيَغِ الصَّرْفِيَّة : دراسةٌ في أمالي ابنِ الشَّجَرِيِّ**، مجلة علوم اللغة، دار غريب، القاهرة، العدد الأول ٢٠٠٩.

- د. فايز صبحي عبد السلام تركي، **مستويات التحليل اللُّغويِّ: رؤيةٌ منهجيةٌ في شرح ثعلب على ديوان زهير**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١١ م.

- د. فتحي علم الدين، **ظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية**، رسالة ماجستير بدار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٨٨ م.

- الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد، ت٢٠٧هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٨٠م.

- أبو الفرج الأصفهاني، ت ٣٥٦هـ، **الأغاني**، تحقيق د. إحسان عباس وآخرين، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٤٢٩هـ ـ٢٠٠٨م.

- القزويني، **الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان**، اعتنى به عماد بسيوني زغلول، الطبعة الأولى، دار الأرقم، القاهرة، مصر، ١٤٢٦هـ ـ٢٠٠٥م.

- د. كاظم إبراهيم عُبَيّس السلطاني، **الاحتياط للمعنى في العربية**، دار الرياحين للنشر والتوزيع، بابل، العراق، ٢٠١٨م.

- د. كامل عبد الغني محمد، **ثنائية الحدث والزمن وأثرها في العمل النحوي: تأصيل وبيان**، مجلة كتابات، ع٩، ٢٠١٣م.
- كمال الدين الأنباري ت٥٧٧هـ، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٣٦٠هـ ـ ١٩٨١م.
- لمسات بيانية في نصوص من التنزيل، د.فاضل صالح السامرائي، ص ١٠ http://www.dawahmemo.com/download.php?id=1527 بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢٨.
- المبرد ت ٢٨٥هـ، **المقتضب**، تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.
- د. محمد حسن جبل، **المعجم الاشتقاقي المؤصَّل لألفاظ القرآن الكريم**، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٠م.
- د. محمد حماسة عبد اللطيف: **الجملة في الشعر العربي**، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠ م.
- د. محمد حماسة عبد اللطيف: **النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي**، الطَّبْعَة الأولى، القاهرة، مصر، ١٩٨٣ م.
- د. محمد حماسة عبد اللطيف: **لغة الشعر: دراسة في الضرورة الشعرية**، الطَّبْعَة الأولى، دار الشروق، القاهرة، مصر، ١٩٩٦ م.
- محمد خالد أحمد كميل، **شواذ النسب في العربية: الظواهر والعلل**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين، ٢٠١٢م.
- أبو محمد السيرافي ت ٣٨٥هـ، **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق د. محمد الريح هاشم، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
- محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي، **مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا (١٩٣٤م-١٩٨٤م)**، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٨٤م.
- محمد عبد السلام شاهين، **مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٤م -١٤٣٥هـ.

- د. محمد نور الدين المنجد، **اتساع الدلالة في الخطاب القرآني**، الطبعة الأولى، دار الفكر دمشق، ١٤٣٤هـ ـ٢٠١٣م.
- مختار الغوث، **لغة قريش**، الطبعة الأولى، دار المعراج الدولية للنشر، الرياض، السعودية، ١٤١٨هـ ـ١٩٩٧م.
- المراديّ ت ٧٤٩ هـ، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، الطبعة الثانية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م.
- المرزباني ت ٣٨٤هـ، **الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء**، المطبعة السلفية، القاهرة، مصر، ١٣٤٣.
- المرزوقي، **شرح ديوان الحماسة**، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤١١ هـ ـ١٩٩١م.
- د. مصطفى السعدني، **تأويل الشعر: قراءة أدبية في فكرنا النحوي**، منشاة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٢ م.
- مضر محمود يحيى، **إشكالية المفعول لأجله**، مجلة مداد الآداب، كلية الآداب، الجامعة العراقية، ع ٢، ١٤٣٧هـ ـ٢٠١١م.
- أبو منصور الأزهري ت ٣٧٠هـ، **تهذيب اللغة**، تحقيق محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، د.ت.
- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن المكرم بن منظور، ت ٧١١ هـ)، **لسان العرب**، طبعة جديدة محققة ومنقحة، دار المعارف، القاهرة، مصر، د.ت.
- د. ميثم محمد علي، **الظواهر اللغوية والنحوية في كتب الغريبين (غريب القرآن وغريب الحديث)**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١١م.
- د. ناصر رشيد محمد حسين، **شعر البعيث المجاشعي**، جمع وتحقيق، دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق، ١٣٩٤هـ ـ١٩٧٤م.
- ناظر الجيش ت ٧٧٨هـ، **شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، دراسة وتحقيق د. علي محمد فاخر وآخرين، الطبعة الأولى، دار السلام، ١٤٢٨هـ ـ٢٠٠٧م.

- ابن الناظم ت ٦٨٦هـ، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

- نزار عطا الله أحمد صالح، **فَنْقلاتُ الزَّمخشري البلاغية في سورة يوسف عليه السلام: دراسة تفسيرية**، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية، العدد السادس عشر، السنة العاشرة، ٢٠١٣م.

- د. نوري حمودي القيسي، **المرار بن سعيد الفقعسي: حياته وما بقي من شِعره**، مجلة المورد العراقية، بغداد، العراق، مج ٢، ع ٢، ١٩٧٣م.

- ابن هشام اللخمي ت ٥٧٧هـ، **شرح الفصيح**، تحقيق مهدي عبيد جاسم، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٨م.

- ابن هشام المصري ت ٧٦١، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د.ت.

- ابن هشام المصري ت ٧٦١، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق د. مازن المبارك، الطبعة السادسة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٩٨٥ م.

- ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ت.

- يحيى بن حمزة العلوي اليمني ت ٧٤٩هـ، **الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، مراجعة وضبط محمد عبد السلام شاهين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م.

- ابن يعيش ت ٦٤٣هـ، **شرح المفصل**، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، د.ت.

Ibn Jinni's Efforts in Ejecting the Imaginary Objection or Suspicions linguistically hover in his Book: Alarm to Explain the Problems of Enthusiasm

Abstract:

The study idea based on the existence of the objections, imaginary objections or suspicions around some linguistic issue, in the book "Alarm to Explain the Problems of Enthusiasm", written by Ibn Jinni, trying to eject one or the other using his linguistic worth in the framework of solving the problems in the book morphologically, syntactically and semantically. Therefore, it is an approach selected by the scholar in his argumentation to illustrate an idea or weighting an opinion or assumption. This argumentation, weighting or assumption, which assumed by the grammarian in his ruling or explaining can be a new one that has not been said by any of the grammarians or linguists, or has been said by someone and there is an objection to what is illusory or suspicious about the issue. The study aims to follow this objection in order to contribute to clarify Ibn Jinni's thought through morphology, syntax and semantic, following the descriptive approach and analysis. The study concluded many results, of which, they were arguments about ejection the objections to the opinions of grammarians and linguists, or, the opinions of illusionist, or dissidents - as he called them - or to eject their opinions. He had an approach in this ejection, characterized by denial an opinion, opinion, to clarify the error, described as weakness, lacks to the evidence or that it is denied on one hand, or from the point of weakening the meaning or corrupting it.

Keywords : Ibn Jinni - Objection- Imaginary -Suspicions – Attanbeeh- linguistically.

The Author:

Dr. Abdullah bin Saad bin Faris Al-Haqbani Al-Dosari

- - Head Department of the Arabic Language, Faculty of Arts, King Faisal University in Al-Ahsa, Saudi Arabia.
- - Associate Professor of Linguistics and Syntax in the Department of Arabic Language, Faculty of Arts, King Faisal University, Al-Ahsa

Publications:

1- The etymological significance in the light of the two categories of the self and the event. Published in the Journal of the Arabic Language Academy on the World Wide Web in Makkah Al-Mukarramah - Year 6 - Issue Sixteenth, Rajab 1439 AH / March / April 2018.

2- Phonotics and phonological of Jawazat Al Sarqasty and their role in linguistic communication through his parsing of the Noble Qur'an, Journal of the Faculty of Dar Al Uloum, Cairo University, 2018.

3- Lexical meaning and its means in semantic exegesis, a study in Gharib al-Hadith al-Basti known as Imam al-Khattabi. Northern Border University Journal 2017.

4- Using heritage in translating the linguistic term problems and stakes (acceptable for publication). Proceedings of the International Conference on Linguistics of Translation and Linguistics in the Arab World in Morocco - Marrakech – 2018.

The Author:

Prof. Fayez Subhi Abdul Salam Turki.

- Professor of grammar and Morphology, at the Faculty of Arts, King Faisal University - Saudi Arabia,Council of Universities in Egypt's decision to 18/4/2015.
- PhD in grammar and Morphology, entitled "THE SYNTACTIC ISSUES IN AL- A'SHA AL- KABIR'S POETRY AND THEIR RELATION TO SEMANTICS IN THE LIGHT OF MODERN LINGUISTICS, Faculty of Dar Al Uloom, Cairo University, 2003 .

Scientific production:

1- Books:

1- Deletion compositional relation systems and semantics between theory and practice, Dar al-kotob al-ilmiyah - Beirut - Lebanon, first edition, 2011.

2- levels of linguistic analysis "see the methodology on Tha'lab on Zuhair's Diwan Dar al-kotob al-ilmiyah - Beirut - Lebanon, first edition, 2010

3- linguistic studies on the relationship between syntax, derivation, and indication under publishing status of authoring, translation and publishing center, King Faisal University.

4- Linguistic awareness to fill flaw including the collection of absence in length pertinent to the destination of the Two Holy Mecca, under publication .

2- Articles:

1- Effectiveness of semantic meaning grammar to style praise and apuse in the Qur'an, Journal of the Arabic Language Academy, Cairo, 2003.

2- Licence in case ending and its relationship to give indications in AL- A'SHA AL- KABIR'S POETRY, Linguistic Studies Journal,King Faisal center, Saudi Arabia, 2006.

3- Words describe the Bedouin home in tone Bedouin Valley Life "study compared Etymology", a book published research conference "Eloquent rolling in Bedouin dialects in Libya," Tripoli ,.2007.

4- Binding sentence non-core by waw or conscience and its role in the cohesion of the text, a study in Kavoriat Mutanabi, "Journal of the Science of language, Dar Gharib, Cairo, 2008.

5- Inflection grammatically Incorrect through the book "Doublets in explaining the verses of sentences" for Btaliossi "descriptive analytical study", Journal of the Faculty of Islamic Call, Tripoli, Libya, Issue 29.2009.

6- Morphology formation relation with meaning formation morphological meaning, through the interpretation of morphological formulas "study in Ibn AshShajari's Amali (Sessions)", Journal of the Science of language, Dar Gharib, Cairo, 2009 .

7- Khalil bin Ahmed through his views of morphological and syntactic in Ibn AshShajari's Amali (Sessions), published a book of Hebron Research Khalil genius Arabic, Faculty of Dar Al Uloom, Cairo, 2012 .

8- The role of non-core elements in the construction of the text with the poet Yusuf Abu Saad , Egypt, 2013 .

9- Coherence in Kalifh Altlesi,s POETRY "Applied Study in light of textual syntax, Linguistic Studies Journal, King Faisal Center, Saudi Arabia , 2014 .

10- The Correlation between Grammatical Structure and Rhyme in Thi Al- Rummah's Ba'yyah and its Textual Implication, Annals of Arts and Sciences, Kuwait, 418, December 2014.

11- GRAMMATICAL INTERACTION IN IBN JINI'S DISCOURSE ANALYSIS:A Study in the book of Cosine in the interpretation of poems Hvel, Annals of Arts and Social Sciences, Kuwait, 459, September 2016.

10.34120/0757-041-571-001

Monograph 571

Ibn Jinni's Efforts in Ejecting the Imaginary Objection or Suspicions linguistically hover in his Book: Alarm to Explain the Problems of Enthusiasm

Prof. Fayez Subhi Turki **Abdullah S. Al-Haqbani,Ph.D.**

Department of Arabic Language - Faculty of Arts - King Faisal University

Saudi Arabia

استبانة آراء القارئ

عزيزي القارئ:

يسر أسرة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية أن ترحب بكم وتتقدم لكم بأطيب التحيات، شاكرين لكم سلفاً تعاونكم من أجل تطوير الحوليات؛ وذلك من خلال إجابتكم عن هذه الأسئلة:

١ – العمر: ..... سنة

٢ – الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

٣ – بلد الإقامة: الكويت ☐ خارج الكويت (اذكر) .....

٤ – التعليم:

ثانوي ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

٥ – طبيعة المهنة:

أكاديمي ☐ إداري ☐ مهني ☐ أخرى (واذكرها)...

٦ – مواضيعك المفضلة:

أدبية ولغوية ☐ سياسية ☐ اجتماعية ونفسية ☐

تاريخية ☐ ثقافية ☐ أخرى (واذكرها) ...

٧ – كيف تحصل على الحوليات؟

شراء ☐ اشتراكاً ☐ استعارة ☐

٨ – هل تصلك الحوليات في الوقت المناسب؟ نعم ☐ لا ☐

٩ – رأيك في حجم الحوليات؟

كبير ☐ متوسط ☐ صغير ☐

١٠ – كيف ترى موضوعات الحوليات؟

متنوعة ☐ غير متنوعة ☐

١١ – ما الطابع العام للحوليات من وجهة نظرك؟

لغوي ☐ اجتماعي ☐ تاريخي ☐ جغرافي ☐ متنوع ☐

١٢ – هل تقرأ الحوليات بانتظام؟ نعم ☐ لا ☐

١٣ – هل تقرأ الحوليات فقط إذا كان موضوعها له علاقة بتخصصك؟ نعم ☐ لا ☐

١٤ – هل تقرأ الحوليات فقط إذا كنت ستستعين بمادتها كمرجع لبحث؟ نعم ☐ لا ☐

١٥ – هل تحتفظ بالحوليات بعد قراءتها؟ نعم ☐ لا ☐

١٦ – اقتراحاتك لتطوير الحوليات وتطوير خدماتها للقارئ:

.....

.....

.....

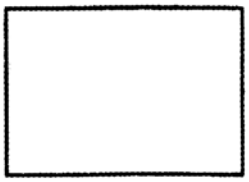

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت

ص. ب: 17370 الخالدية
الكويت 72454
دولة الكويت

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

دولة الكويت
State of Kuwait

الأمانة العامة للأوقاف
Kuwait Awqaf Public Foundation

تحت رعاية كريمة من سمو ولي العهد الشيخ

نواف الأحمد الجابر الصباح

تنظم الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت

مسابقة الكويت الدولية لبحوث الوقف

Kuwait International Contest on Waqf Researches

الدورة الحادية عشرة

(١٤٣٩-١٤٤٠هـ / ٢٠١٨-٢٠١٩م)

إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية

موضوعات المسابقة الحادية عشرة:

الموضوع الأول: الوقف ودوره في حفظ الاستثمارات للأجيال القادمة.

الموضوع الثاني: دور المؤسسات الوقفية (الحكومية-الأهلية) في العمل الإغاثي.

شروط التقدم لمسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف.

أولًا: الشروط العامة للمسابقة:

١. يحق للباحثين: الأفراد أو المجموعات أو المؤسسات العلمية المشاركة في المسابقة.

٢. يتقدم الأبحاث بإحدى اللغات الثلاث (العربية، الإنجليزية، الفرنسية)، بشرط أن يكون البحث مصحوبًا بترجمة كاملة إلى العربية.

٣. ألا يقل البحث عن (٩٠) صفحة ولا يتجاوز (١٠٥) صفحات.

٤. الالتزام بشروط البحث العلمي مع مراعاة المنهج النقدي، ومناقشة وجهات النظر المختلفة حول موضوع البحث مع التوثيق العلمي للآراء، وفقًا للقواعد المتعارف عليها.

٥. المعايير الأساسية لتحكيم الأبحاث هي: سلامة المنهج العلمي، وتسلسل الأفكار، ووضوح العرض، والقدرة على ربط النتائج بالمقدمات، وسلامة لغة البحث.

٦. يحق للأمانة العامة للأوقاف حجب أي من الجوائز إذا لم ترق الأبحاث المقدمة إلى المستوى المطلوب، وهي غير ملزمة برد الأبحاث التي تصلها سواء أكانت فائزة أم غير فائزة.

٧. يحق للأمانة العامة للأوقاف سحب الجائزة من الأبحاث الفائزة التي يتبين مخالفتها للقواعد العلمية.

٨. للأمانة العامة للأوقاف حق نشر الأبحاث الفائزة، والاستفادة منها بالطرق التي تراها ملائمة.

٩. الأبحاث التي تخالف الشروط السابقة لا تدخل تحكيم المسابقة.

١٠. ألا يكون البحث قد سبق أن حصل على جائزة أخرى أو على شهادة علمية، ويحق للأمانة العامة للأوقاف سحب قيمة الجائزة إذا اكتشفت أن البحث الفائز قد نشر سابقًا أو قدم إلى جهة أخرى لغرض آخر أو مستلًا من رسالة علمية.

١١. لا يحق لمن فاز في إحدى دورات المسابقة أن يشارك في الدورة التي تليها مباشرة.

١٢. لا يحق للفائزين نشر أبحاثهم الفائزة بأنفسهم أو التصرف فيها للغير إلا بموافقة خطية من الأمانة العامة للأوقاف.

١٣. تقدم الأبحاث مطبوعة على الكمبيوتر بحجم ورق A4 وفقًا للتخطيط المعتمد للصفحة الذي هو على النحو الآتي:

أ- هوامش الصفحة:	- الفراغ أعلى وأسفل: ٢,٥٤ سم. - الفراغ يمين ويسار: ٣ سم.
ب - الخط في المتن:	- نوعية الخط Traditional Arabic - حجم الخط Bold 18 للعناوين، 16 للكتابة. - المسافة بين الأسطر single
ج - الخط في الهامش المرجعي أسفل الصفحة:	- نوعية الخط Traditional Arabic - حجم الخط 11 - المسافة بين الأسطر single

١٤. يرفق مع البحث السيرة الذاتية لصاحبه + صورة شخصية.

١٥. تقدم أصول الأبحاث في موعد أقصاه ٢٧ رمضان ١٤٤٠هـ الموافق ٢٠١٩/٥/٣١م.

ثانيًا: توثيق المصادر والإحالات المرجعية:

يتم توثيق الإحالات المرجعية وفق الآتي:

أ) الرموز المعتمدة:

اعتماد بعض الرموز في ثنايا البحث، وهي:

[...] : التي تدل على أن هناك كلامًا تم حذفه من النص الأصلي.

[ ] : التي تدل على أن الكلام الموجود بداخل المعقوفتين إنما هو إضافة من عند الباحث.

(م. س) : في الهوامش وتعني: مرجعًا سابقًا.

(م. ن) : في الهوامش وتعني: المرجع نفسه.

ب) توثيق المصادر والمراجع:

ويكون على النحو الآتي:

١- توثيق الكتب والكتيبات:

إذا وردت لأول مرة، فيتم ذكر عنوانها ومؤلفها، ودار النشر أو الطبع، ومكانها، وعدد الطبعة، وسنتها، ثم رقم الصفحة. وإذا وردت فيما بعد، فيتم ذكر اسم الكتاب، والمؤلف مع وضع رمز (م. س) ثم رقم الصفحة؛ أو وضع رمز (م.ن) ورقم الصفحة إذا ورد بعده مباشرة مرة ثانية في مكان الرمز السابق، وإن تكرر وروده بكثرة فيتم الاستغناء عن ذكر (م.س).

٢- توثيق الندوات:

إذا وردت للمرة الأولى، فيتم ذكر عنوانها، وتاريخ حدوثها، والراعي أو المنظم لها (إن وُجد)، ثم عنوان البحث المقدم، واسم صاحبه، ورقم الصفحة؛ وإن كان تدخلًا أو تعقيبًا فيذكر اسم صاحبه ورقم الصفحة. وفي حالة ورود الندوة فيما بعد، فيذكر اسمها وعنوان الموضوع أو البحث مع اسم صاحبه ورقم الصفحة؛ وإن كان تدخلًا أو تعقيبًا فاسم صاحبه بالإضافة لرقم الصفحة من دون نسيان وضع رمز (م.س) قبل رقم الصفحة أو وضع رمز (م.ن) إن ورد المرجع نفسه مباشرة مرة ثانية في مكان الرمز السابق.

٣- توثيق المجلات أو الدوريات:

إذا وردت للمرة الأولى، فيتم إيراد اسم المجلة أو الدورية وعددها وتاريخ صدورها، ثم عنوان الموضوع واسم صاحبه ورقم الصفحة. وإن وردت فيما بعد، فيذكر اسمها وعددها ثم عنوان الموضوع (وقد يتم اختصاره إذا كان طويلًا) واسم صاحبه، مع وضع رمز (م.س) ورقم الصفحة؛ أو رمز (م.ن) إن ورد المرجع نفسه مباشرة مرة ثانية. وفي حالة ما إذا كان الموضوع مختلفًا فيتم ذكر عنوانه واسم صاحبه ثم رقم الصفحة.

٤- توثيق الجرائد:

إذا وردت الجريدة لأول مرة، فيذكر اسمها وعددها وتاريخها، ثم عنوان المقال واسم صاحبه ورقم الصفحة ورقم العمود (في غالب الأحيان). وإن وردت فيما بعد، فيتم إيراد اسمها وعددها مع عنوان المقال واسم صاحبه ووضع رمز (م.س) ثم رقم الصفحة والعمود، أو وضع رمز (م.ن) في مكان الرمز السابق إن ورد المرجع نفسه مرة ثانية مباشرة. مع إحداث التعديلات اللازمة في حالة اختلاف المقال والكاتب ورقم الصفحة.

٥- توثيق المواقع الإلكترونية:

إذا ورد الموقع الإلكتروني لأول مرة فيذكر عنوان البحث أو المقال أو غير ذلك، ثم اسم المؤلف، وعنوان الموقع الإلكتروني، ووقت أخذ المعلومة من الموقع (باليوم والساعة والدقيقة).

ثالثًا: إجراءات التقدم للمسابقة:

١) الحصول على نسخة من الكتيب التعريفي لموضوعات المسابقة، وعناصرها الاسترشادية من خلال الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للأوقاف:

http://www.awqaf.org.kw

٢) ترسل الأبحاث للأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، مرفقًا بها نموذج الاشتراك والسيرة الذاتية على النحو الآتي:

أ- إلكترونيًا: على البريد الإلكتروني لإدارة الدراسات والعلاقات الخارجية:

serd@awqaf.org

ب- بريديًا: بإرسال نسخة ورقية مع قرص مضغوط على العنوان الآتي:

مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف
إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية
الأمانة العامة للأوقاف
الدسمة - قطعة ٦ - شارع حمود الرقبة
ص.ب ٤٨٢ الصفاة - ١٣٠٠٥ دولة الكويت.

٣) لمزيد من المعلومات حول المسابقة يرجى الاتصال على هاتف:

(الرمز الدولي ٠٠٩٦٥)
٢٢٠٦٥٤٤٨-٢٢٠٦٥٤٤٩-٢٢٠٦٥٤٥٩
فاكس: ٢٢٥٤٢٥٢٦ (٠٠٩٦٥)

رابعًا: جوائز المسابقة:

تقدّم جوائز نقدية قيّمة للفائزين في كل موضوع على حدة.

إصدار شهري

«تصدر مؤقتاً كل ثلاثة أشهر»

تعنى بشؤون الأنظمة والمحاماة

رئيس التحرير :
المحامي / طارق المزيني

سكرتير التحرير :
حسين العسكر

مسؤول إشتراكات :
خالد يس

الهيئة الاستشارية :
فضيلة الشيخ / عبد الله البسام
فضيلة الشيخ / مصطفى الزرقا
فضيلة الشيخ / سعد البريك
سعادة الدكتور / سعود الدريب
سعادة الأستاذ / عبدالله السبهان
سعادة الدكتور / عبدالفتاح خضر
سعادة المستشار / أحمد منير فهمي

أهداف المجلة :

* طرح ومعالجة شتى قضايا العصر ذات الطابع الشرعي والقانوني مع التركيز على إبراز الفقه الإسلامي وتبيان تميزه وشموليته في معالجة تلك القضايا .
* أن تكون ساحة إعلامية لذوي الإختصاص الشرعي والقانوني يقدمون من خلالها البحوث والدراسات ، فضلاً عن التحقيقات الصحفية المتميزة ذات العلاقة .
* نشر الوعي بأهمية المحاماة ، وحاجة الناس إليها والتأكيد على أن المحاماة علم ، وفن ، ورسالة .

دعوة للمشاركة :

* يسر «المحامي» دعوتكم للمساهمة عبر صفحاتها في كل الشؤون الشرعية والقانونية من بحوث ودراسات ومقالات أو تحقيقات .
* تقدم المجلة مكافأة عن المقالات والمواضيع التي تقبلها للنشر .

الإشتراكات : المملكة العربية السعودية : ١٠٠ ريال في السنة (للأفراد والمؤسسات)

الدول الأخرى : ٢٧ دولار أمريكي (للأفراد والمؤسسات)

تدفع الاشتراكات باسم المجلة ، بشيك مسحوب على أحد المصارف السعودية أو بتحويل مصرفي باسم رئيس التحرير : حساب رقم ٥٦٤٩/١ ـ شركة الراجحي المصرفية للاستثمار ـ الرياض ـ فرع الروضة .

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير : ص . ب ٦٨٧٤ الرياض (١١٤٥٢)

هاتف : ٤٦٥٢٧٢٥ (٩٦٦١) / فاكس : ٤٦١٣١٥٢ (٩٦٦١)

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
صدر العدد الأول منها في يناير عام 1975م

رئيس التحرير
أ. د. عثمان حمود الخضر

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف المجالات العلمية.

ومن أبوابها

- البحوث العربية
- البحوث الإنجليزية
- البحوث الفرنسية

الاشتراكات

ترسل قيمة الاشتراك مقدماً بشيك لأمر - جامعة الكويت
مسحوب على أحد المصارف الكويتية

داخل دولة الكويت : للأفراد : 3 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الدول العربية : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الدول الغير عربية : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً

توجه جميع المراسلات باسم رئيس تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

ص.ب: 170073 الخالدية - الرمز البريدي: 72451 الكويت
تلفون: 24984067 - 24984066 - 24833705 (965)
البريد الإلكتروني: jgaps@ku.edu.kw
موقع المجلة: www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps
: jgaps.kuniv : jgaps_ku : jgaps.ku

المجلة التربوية

مجلة فصلية، تخصصية، محكّمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير: أ. د. سلطان غالب الديحاني

تنشر:

- البحوث التربوية المحكمة
- مراجعات الكتب التربوية الحديثة
- محاضر الحوار التربوي
- التقارير عن المؤتمرات التربوية وملخصات الرسائل الجامعية

- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
- تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويت: ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول العربية: أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول الأجنبية: خمسة عشر دولاراً للأفراد، وستون دولاراً للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص.ب. ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955
الكويت هاتف: ٢٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٢٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٢٤٨٣٧٧٩٤
E-mail: joe@ku.edu.kw

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور : عبدالرزاق خليفة الشايجي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ الخالدية 72455 الكويت هاتف: ٢٤٨١٢٥٠٤ - ٢٤٩٨٤٧٢٣ ٢٤٩٨٨٠٩٥ فاكس: ٢٤٨١٠٤٣٤

العنوان الإلكتروني: jsis@ku.edu.kw - E-mail - الاشتراكات - هاتف: ٢٤٩٨٦٠٦١ - issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS alsharia_ku

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى: دار المنظومة www.mandumah.com

تفهرس المجلة وملخصاتها ونصوصها في قواعد البيانات والمعلومات التالية: EBSCO Publishing Products

جامعة الكويت
مجلس النشر العلمي

تشكلت لجنة التأليف والتعريب والنشر - التابعة لمجلس النشر العلمي بجامعة الكويت في عام 1976.

لجنة التأليف والتعريب والنشر

* أهداف اللجنة:

1- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت.

2- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية.

3- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف الرئيسة التي انعقد عليها الإجماع العربي.

* مهام اللجنة:

طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية والكتب الجامعية (Text Book). والمترجمة لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها على نفقة الجامعة. ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الأختصاصات في الكليات الجامعية.

توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة على العنوان التالي:
لجنة التأليف والتعريب والنشر/ جامعة الكويت
ص.ب: 28301 الصفاة 13144 - دولة الكويت
تلفون: 24984566 - 24984571 (965)
البريد الإلكتروني: atpc@ku.edu.kw
الموقع على الإنترنت: www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/atapc

مجلة فصلية أكاديمية
محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية

مجلة الحقوق

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور/ فهد علي الزميع

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

	في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية
الأفراد	٣ دنانير	٤ دنانير	١٥ دولاراً
المؤسسات	١٥ ديناراً	١٥ ديناراً	٦٠ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:
مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت
تلفون: ٢٤٨٣٥٧٨٩ - ٢٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٢٤٨٣١١٤٣
E.mail: jol@ku.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol

ISSN 1029 - 6069

التعاون
Attaawun

رئيس التحرير
الدكتور مرزوق بشير مرزوق

صدر العدد الأول
في ربيع الآخر ١٤٠٦ هـ ـ يناير ١٩٨٦ م

ـ تقبل الدراسات والبحوث والمقالات ذات الصلة المباشرة بقضايا دول مجلس التعاون في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإعلامية سواء كانت مكتوبة باللغة العربية أو الإنجليزية .

ـ تشمل على بحث أو دراسة رئيسية إضافة إلى الأبواب الثابتة الأخرى تحت عنوان : بحوث ـ آراء ووجهات نظر / تقارير / وثائق / عرض كتب / يوميات مجلس التعاون / بيليوغرافيا مجلس التعاون / إحصاءات مجلس التعاون

يحررها نخبة من الباحثين والمختصين
يمنح المشارك مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاصة بالمجلة

توجه جميع المراسلات الى : رئيس التحرير ـ مجلة التعاون
ص . ب : ٧١٥٣ ـ الرياض : ١١٤٦٢
هـاتف : ٤٨٨٠٤١٢ (٩٦٦١)
فـاكس : ٤٨٢٩١٠٩ (٩٦٦١)
Email : attaawun@gcc-sg.org

KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE

An International Journal of the Kuwait University

ISSN 2307 - 4108

A refereed Journal publishes original research in various fields of Basic and Applied Sciences and also Computer Sciences. The Journal is published three times a year by the Academic Publication Council (APC) Kuwait University.

The Journal is indexed and abstracted by major publishing houses such as Chemical Abstract, Science Citation Index Expanded, Mathematical Reviews, SCOPUS, zbMATH, Current Contents, Mathematics Abstract, Microbiological Abstracts, Directory of Open Access Journals (DOAJ) etc.

Annual Subscription

Inside Kuwait:	*3 KD*	*for individuals.*
	15 KD	*for establishments*
Arab Countries:	*4 KD*	*for Individuals.*
	15 KD	*for establishments*
Other Countries:	*15 US$*	*for Individuals.*
	60 US$	*for establishments*

Index to KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE is available from the Academic Publication Council, Kuwait University.

All Correspondence and Manuscripts directed to:
Professor Mohammad Afzal, Editor-in-Chief
P.O.Box 17225, Khaldiyah 72453, KUWAIT
Tel:(+965) 2481 6261, 2498 4414, 2498 4625, 2498 4456.
Fax: (+965) 2484 6725

E-mail: kjs@ku.edu.kw
Website: http://journals.ku.edu.kw/kjs

The Journal is now Printed and bounded in the STATE OF KUWAIT by the Al-Khat Printing Press Company. P. O. Box: 26992 Safat 13130 Kuwait
Tel.: (+965) 24844545 Fax: (+965) 24844949
(Email:info@alkhatpress.com)

The Publications of The Academic Publication Council

Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974 (Split to KJS, JER 2013), Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

- بحوث باللغة العربية
- بحوث باللغة الإنجليزية
- بحوث باللغة الفرنسية
- مناقشات وندوات
- عروض الكتب الجديدة

مجلس النشر العلمي

رئيس التحرير

أ.د/ عبد الهادي ناصر العجمي

ص.ب: 26585 الصفاة 13126 الكويت- هاتف: 24817689(965)- 24815453(965) فاكس: 24812514 (965)

P.O. Box 26585 Safat,13126 Kuwait - Tel.:(965) 24817689 - (965) 24815453 - Fax: (965) 24812514

Email: ajh@ku.edu.kw - http:// www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh

مجلة العلوم الاجتماعية

تأسست عام ١٩٧٣م. فصلية. محكّمة. تصدر عن مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت
تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في تخصصات السياسة والاجتماع والخدمة الاجتماعية
وعلم النفس والأنثروبولوجيا والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات والأعلام

رئيس التحرير:
أ. د. مها مشاري السجاري

تفتح أبوابها أمام

- أوسع مشاركة للباحثين العرب في مجال العلوم الاجتماعية لنشر البحوث الأصيلة والاسهام في معالجة قضايا مجتمعهم
- ترحب بالدراسات المقارنة وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية
- عرض مراجعات الكتب والتقارير وملخصات رسائل ماجستير والدكتوراه
- تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى
EBSCO PUBLISHING
و دار المنظومة www.mandumah.com

توجه جميع المراسلات إلى:
رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت
ص. ب: 27780 الصفاة، 13055 الكويت
تلفون: 00965 24810436
فاكس: 24836026
jss@ku.edu.kw
E-mail jsskuwait@gmail.com

الاشتراكات

الكويت والدول العربية		الدول الأجنبية	
أفراد	٣ دنانير سنوياً في الكويت ٤ دنانير في الدول العربية	أفراد	١٥ دولاراً
مؤسسات	١٥ ديناراً في السنة ٢٥ ديناراً لمدة سنتين	مؤسسات	٦٠ دولاراً في السنة ١١٠ دولارات لسنتين

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً نقداً أو بشيك باسم جامعة الكويت أو بتحويل مصرفي لحساب جامعة الكويت رقم ٠٤٢١٠٢٦٠٨ لدى البنك المركزي في الكويت.

IBN / KW 21CBKU 00000000000000004202608

Visit our Website: apc. kuniv.edu.kw/jss

حساب المجلة بالاستغرام: @jsskuwait

حساب المجلة بالتويتر: @jsskuwait1

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

تأسس عام ١٩٩٤م ـ جامعة الكويت

مدير المركز

د. فيصل مخيط أبو صليب

يصدر عن المركز

* سلسلة الإصدارات الخاصة.
* سلسلة إصدارات الاستكتاب.
* سلسلة ملخصات الرسائل الجامعية (الماجستير والدكتوراه).
* سلسلة إصدارات لنشر بحوث الندوات والمؤتمرات.
* سلسلة الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية.
* سلسلة التقارير الاستراتيجية.
* سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي.
* مجلدات وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي.
* سلسلة الدراسات المترجمة.
* سلسلة دراسات قياس الرأي العام.

سلسلة الإصدارات الخاصة ـ سلسلة علمية محكمة

تعنى موضوعاتها بمنطقة الخليج والجزيرة العربية، وتهدف إلى إبراز خصوصيتها، ورصد قضايا التنمية بأبعادها الحضارية الشاملة في ضوء المتغيرات الجارية، وتخضع للتحكيم العلمي.

قواعد النشر

أولاً: أن يكون البحث أو (الدراسة) معنية بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في المجالات الآتية: السياسة، الاقتصاد، الجغرافيا، التاريخ، علم النفس، الاجتماع، الأنثروبولوجيا، التربية، اللغة العربية وآدابها، الثقافة، البيئة، القانون، الإعلام، التراث (الآثار والحضارة والفنون).

ثانياً: أن تمثل الدراسة إضافة جديدة إلى حقل التخصص.

ثالثاً: لم يسبق تقديمها أو جزء منها للنشر إلى جهة أُخرى.

رابعاً: ألا يقل عدد كلمات الدراسة عن(٢٥,٠٠٠) كلمة (بحدود١٠٠ صفحة) (A4) لسلسلة الإصدارات الخاصة والاستكتاب، و (٨,٧٥٠) كلمة بحدود (٣٥) صفحة لسلسلة الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية.

خامساً: يقدم المركز مكافأة مالية رمزية عن كل دراسة.

الاشتراكات	نوع الاشتراك	الكويت	الدول العربية	الدول الأجنبية
	الأفراد	٤ د.ك	٤ د.ك	١٤ دولاراً
	المؤسسات	٢٥ د.ك	٢٥ د.ك	١٤ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم مدير المركز

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) ـ الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ الكويت

هاتف: ٢٤٩٨٤٦٥٨ ـ ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٨١٦٨٢٤ (المفتاح الدولي ٠٠٩٦٥) فاكس: ٢٤٨١٤٢٩٥

البريد الإلكتروني
Gulf_center@yahoo.com

العنوان الإلكتروني لصفحة المركز
www.cgaps.kuniv.edu

Advisory Board

Prof. Basil Hatim
American University
Sharjah United Arab Emirates

Prof. Mona Baker
Manchester University
United Kingdom

Prof. Ibrahim Al-Sa'afin
Department of Arabic Language
and Literature - Jordan University

Prof. Abdul Qader Al-Fasi Al Fehri
Department of Arabic Language and
Literature - Mohamed V University

Prof. Ismail S. Muqlad
Department of Political Science
Assiout University

Prof. Hamdi Hasan Abul Enein
Dean, Faculty of Mass Communication
Misr International University

Prof. Mahmoud Al-Sayed Abul-Nil
Department of Psychology
Ain - Shams University

Editorial Board

Prof. Yagoub Y. Al-Kandari
Editor - in - Chief

Prof. Abdallah M. E Alghazali
Department of Arabic
Language and Literature

Prof. Aded El-Aziz Ali Safar
Department of Arabic
Language and Literature

Prof. Taghreed Alqudsi
Information Studies Department

Prof. Haifaa Youssef Al-Kandari
Sociology and Social Service Department

Prof. Hesham Fathy Gad-elrab
Psychology Department

Dr. Abdullah Mohamed Aljasmy
Philosophy Department

Dr. Ahmed Mubarak AlHasem
Geography Department

Dr. Ibraheem Nagy Al-Hadban
Department of Political Science

Maha Ibrahim Al-Msad
Editorial Manager

ANNALS OF THE
ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

A REFEREED ACADEMIC QUARTERLY THAT PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELEVANT TO THE SCHOLARLY CONCERNS OF THE FIELD OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES.

Volume 41, 2021

ANNALS OF THE
ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Ibn Jinni's Efforts in Ejecting the Imaginary Objection or Suspicions linguistically hover in his Book: Alarm to Explain the Problems of Enthusiasm

Prof. Fayez Subhi Turki Abdullah S. Al-Haqbani, Ph.D.
Department of Arabic Language - Faculty of Arts - King Faisal University
Saudi Arabia

ISSN: 1560 - 5248
Monograph -571 Volume 41
1442 A.H/2021 (June)